الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف ـ مسيلة

كلية اللغات و الآداب

قسم اللغة والأدب العربي

رقم :125076664

ميدان : لغة و أدب عربي

فرع : دراسات لغوية

تخصص: لسانيات عامة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب: محمد مصطفى جعفر

تحت عنوان :

الجملة العربية بين علماء العربية قديما والتوليديين التحويليين حديثا

- دراسة مقارنة -

تاريخ المناقشة: 2017/05/22

لجنة المناقشة :

- د/ بوراس سليمان	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
- د/ زلاقي حورية	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
- أ / لحواو الطاهر	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية: 1437-1438هـ/ 2016-2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

قال جل جلاله:" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات"

نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره شكرا جزيلا على فضله وعطائه وكرمه ،

نحمده لأنه سهل لنا المبتغى،وذلل لنا الصعاب ، وهون علينا المتاعب، وأعاننا على إتمام هذا العمل ، الذي نسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم ويجعلنا من عباده الصالحين الذاكرين الشاكرين له لأنه من لم يشكر الناس لم يشكر الله تعالى.

ونتقدم بجزيل شكرنا وعرفاننا إلى من كانت كلماتها نورا علينا ونصائحها وتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة حافزا لنا لإتمام عملنا هذا... أستاذتنا الفاضلة **زلاقي حوريه** و كما قيل "من علمني حرفا صرت له عبدا".

كما لا ننسى من ساعدنا من قريب أو من بعيد

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى مدرسينا من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

الإهـــــداء

" نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و مهما حمدناه لن نستوفي حمده "

إلى من أرضعتني الحب و الحنان إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من حصد الأشواك من دربي ليمهد لي طريق العلم أبي الكريم أطال الله في عمره.

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي... أصدقائي.

إلى أستاذتي الفاضلة و المشرفة على جهدها في هذه المذكرة " زلاقي حورية " وذاكلما قدمته لي من وقت و جهد و ما أسدته لي من نصائح و توجيهات ورحابة صدر التي لا تضيق أبدا بطالب العلم.

إلى كل الأهل و الأقارب و إلى كل من لم تحمله مذكرتي و حملته ذاكرتي.

محمد مصطفى

قائمة الرموز المستعملة :

ك	تركيب
أد	أداة
إ.س	إسناد
م.إ	مسند إليه
م	مسند
ف	فضلة
س.ش	سؤال شرط
ج.ش	جواب شرط
إس	إسنادي
مو	مجرب
+مو	+موضوع
مف به	مفعول به
مف فيه	مفعول فيه
مف مطلق	مفعول مطلق
ف	فعل
لفظ.ج	لفظ جلالة
مس	مستتر
ظ	ظاهرة
م غير تق	مركب غير تقييدي
م.إس	مركب إسنادي

مقدمة

مقدمة :

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ وَالصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ عَلَى أَشْرَفِ الخَلْقِ أَجْمَعِينَ وَخَاتَمِ الأَنْبِياءِ وَالمُرْسَلِينَ سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتّابِعِينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

تعد اللغة من أهمِّ الظواهر الاجتماعية فهي أداة للتواصل تربط بين أفراد المجتمع الواحد من جهة , وسجل للحضارات والثقافات من جهة أخرى .

واللغة شبكة من العلاقات على المستوى الصوتي والمستوى الصرفي وكذلك على المستوى التركيبي في تأليف الكلمات , ويمثل التحليل التركيبي بهذا الحلقة الثالثة في سلسلة التحليل اللساني للغة.

وإذا كانت الوحدة الصوتية هي مادة التحليل الصوتي , والوحدة الصرفية هي مادة التحليل الصرفي , فإن الجملة هي أساس التحليل التركيبي .

فالجملة هي القاعدة الأساسية التي ينطلق منها البناء اللغوي , وهي أول العقد التي يتوقف عليها كل نسيج لغوي في إحكام العبارة , وعليه فليس غريبا أن يبحث القدامى في الجملة ويدركوا قيمتها في اللّغة ويهتدوا إلى دراسة نواح مهمة فيها .

ويعد البحث في الجملة عند المحدثين الأساس في الدراسة اللغوية الحديثة التي تتجه إلى وصف الجملة وتحليلها , وذلك لضرورتها في إظهار المعنى الذي يعد العنصر الرئيس في دراسة بناء الجملة , وهو ما دفع اللسانيين إلى التوسع والاستفاضة في دراستها , وعلى رأسهم الاتجاه التوليدي التحويلي الذي يعد من نتاجات التطور اللساني الحديث .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة محاولة إجراء مقارنة بين نظرة الدارسين القدماء ونظرة التوليديين إلى الجملة من حيث مفهومها وبنيتها وكذا معايير تقسيمها , وإلى الطرق المعتمدة في تحليلها .

فجاء عنوان البحث موسوما بـــ :(الجملة العربية بين علماء العربية قـــديما والتوليـــديين التحويليين حديثا).

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع لدوافع موضوعية و أخرى ذاتية

تتمثل الموضوعية في النقاط التالية :

- ضرورة تعرف الباحث على دارسات الجملة في مجمل النظريات القديمة والحديثة و الاستفادة منها في دراسة اللغة العربية.
- دراسة العرب للجملة دراسة مبوبة لا جملة, فالدراسات العربيّة للجملة قد تفرقت فـــي أكثر من موضع, فنجدها في كتب النحو تارة، وفي كتب فقه اللغة تارة أخرى، وأحياناً في كتب علم اللغة .

أما عن الدوافع الذاتية فتلخصها رغبتي في البحث في علم التراكيب عامـــة وفضـــول لمعرفة المدى الذي بلغه القدماء أمام أحدث النظريات اللسانية خاصة .

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أوجه الاتفاق والاخـــتلاف بـــين تصـــور القـــدماء وتصور التوليديين من جهة ومحاولة رصد معالم لنظرية لسانية لدى القدماء.

وقد تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول عدد من الأسئلة أهمها :

1- ما مفهوم الجملة لدي النحويين العرب ؟ - وما هي الأسس والآليات التي اعتمدوها في دراستهم لها ؟

2- كيف نظر التوليديون التحويليون للجملة ؟ - وما هي الآليات المتبعـــة لـــديهم فـــي تحليلها وتصنيفها ؟

3-ما هي أبرز أوجه الاتفاق والاختلاف بين التصوريين ؟

ولنصل إلى هذا المبتغى قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول تتصدرهم مقدمة وينتهي بخاتمـــة تنطوي على أهم النتائج المتوصل إليها . مع تذيل البحث بقائمة من المصادر والمراجع .

وقد خصصنا الفصل الأول للحديث عن الجملة في الدرس العربي القـــديم متضـــمنا أربعة مباحث, أُفرد الأول للحديث عن مفهوم الجملة عند قدماء العربية , وســـيق الثـــاني

للحديث عن بنيتها لدى الدارسين القدامى , أما الثالث فقد ضم مختلف المعايير التي استند عليها القدماء في تصنيفهم للجمل , وقد اعتنى المبحث الرابع بأهم الأسس التي اعتمدها علماء العرب في تحليلهم للجملة .

أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه إلى الحديث عن الجملة من منظور توليدي تحويلي وتضمن أربعة مباحث, , مع إشارة إلى أهم المفاهيم التي أوردها المحدثون للجملة على اختلاف توجهاتهم , تم الحديث في المبحث الأول عن التوليدية التحويلية في التأليف العربي, وتطرق الثاني إلى بنية الجملة العربية من منظور توليدي تحويلي , وجرى الحديث في الثالث عن تقسيم الجملة عندهم , أما المبحث الرابع فقد تناول موضوع قواعد التحويل في الجملة العربية .

أما الفصل الثالث فقد تناول طرق تحليل الجملة بين علماء العربية قديما وبين التوليديين التحويليين حديثا وأهم التوافقات بين النظرتين, وقد تضمن ثلاثة مباحث عني الأول بتحليل الجملة عند القدماء , والثاني بتحليلها عند التوليديين, أما الثالث فتضمن أهم التوافقات بين الاتجاهين .

وختم البحث بخاتمة أُجملت فيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث .

وقد اقتضت طبيعة الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته للدراسة .

وقد استعنت بمصادر ومراجع متنوعة منها ما قدمه القدماء من مؤلفات بدءا من الكتاب لسيبويه وصولا إلى مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب لابن هشام كما جرى الاعتماد على مؤلفات المحدثين أمثال خليل أحمد عمايرة , وميشال زكريا وعبد الراجحي ...

أما عن الصعوبات , فلا يخفى على أهل التدقيق والتحقيق أن هذا الموضوع واسع ومتشعب ولا يمكن الإحاطة بكل جوانبه في بحث واحد , لذلك كان التركيز على أهم ما قدمه القدماء والمحدثون لا كله , كل ذلك كان داعيا للميل إلى الاختصار , لذا كان البحث يطرق بابا و يهمل أبوبا , ليكون ما تطرقه تمثيلا لا استيفاء .

ولا ندعي السبق في هذا الموضوع ولا اكتمال ناصية البحث فيه , وإنما نقر أنه يعتريه النقص في بعض جوانبه , وهذا النقص يتطلب ذوي الخبرة في هذا المجال ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أعرب عن جزيل الشكر والامتنان لأستاذتي الفاضلة زلاقي حورية التي سعت بكل إخلاص على توجيهي وإرشادي , فما كان لهذا البحث أن يستوي بهذه الصورة لولا توجيهاتها ونصائحها القيمة , فجزاها الله عني خير الجزاء , وأسأل الله أن يفيض ميزان حسناتها .

كما أتقدم بالشكر والثناء لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول قراءة هذا البحث ومناقشته وتصويب فكرته وتصحيح أخطائه فجزاهم الله عني كل خير, ولا ننسى أولئك الذين قد نهلنا من فيض جهودهم ووقتهم , أستاذتنا الأفاضل من قسم اللغة العربية أفاض الله لهم الميزان وألهمهم بيانا فوق البيان .

سدد الله خطانا جميعا على طريق العلم والمعرفة وخدمة لغة القرآن الكريم , لنيل رضوان رب العالمين . وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين .

محمد جعفر مصطفى

ببوسعادة في: 20 أفريل 2016

الفصل الأول

الجملة في الدرس العربي القديم

المبحث الأول : مفهوم الجملة عند قدماء العربية

إنّ لكل تنظير أو علم من العلوم مصطلحات يستند عليها , ليوجز بها ما طال من المفاهيم, فتكون مفاتيح تيسر على الباحث الولوج لهذا العلم, أو أخذه بالدرس أو التدريس , ولعل أهم ما يحتاج الدارسُ إليه في مجال اللغة من اصطلاح نجد مصطلح " الجملة " الذي يستدعي ضرورة الإحاطة بمفهومهِ وكذا نشأته وتطوره .

ولا يكون ذلك إلا بتتبع التراث والتدقيق في ما ورد فيه , وللمدقق في تقارير قدماء العربية في بيان حدِّ الجملة العربية أنّ سيجد لا محالة الاختلاف حاصلا بينهم , نتيجة استخدامهم غير الموحد لهذا المصطلح ناهيك عن التعدد في المفاهيم.

فقد اقترن لدى فريق منهم بالكلام وجرى الحديث فيه مجرى الموازنة بينهما في أغلب مؤلفاتهم ونجد ذلك في عبارات كثير من النحاة , منها على سبيل المثال : قول **الكافيجي**[1] (ت879 ه) : " نقل البعض عن النحاة أن الجملة ترادف الكلام عندهم "[2].

وقول **السيوطي**(ت 911 ه) : " ذهبت طائفة إلى أنّ الجملة والكلام مترادفان "[3].

وكذالك قول **الفا كهي** (ت 972 ه) : "(وترادفه) أي الكلام و(الجملة) من أجملت الشيء إذا جمعته (عند القوم) فمفهومها واحد" [(4)] .

وهنالك من فرق بين المصطلحين وانقسموا بدورهم إلى عدة مذاهب : فبين **مذهب يرى بأنّ الجملة أعم من الكلام** , وخلاصة مذهب هؤلاء أن كل إسناد أصلي هو جملة

---

[1] - هو محمد بن سليمان بن سعد الرومي الحنفي الكافيجي. ولد في" كوك جاكي"، بالأناضول, له معرفة باللغة والتاريخ والتفسير وعلوم أخرى مؤلفاته كثيرة، إلا أن معظمها صغير الحجم، عبارة عن رسائل قصار، منها شرحه لكتاب في النحو لابن هشام الأنصاري، ومجموعتان من رسائله، وكتاب "المختصر في علم التاريخ".

[2] - الكافيجي (محمد بن سليمان) , شرح قواعد الإعراب , نسخة مخطوطة (موقع آفاق التسيير) , ص 68 .

[3] -السّيوطي(جلال الين عبد الرحمان بن أبي بكر) , همع الهوامع في شرح جمع الجوامع , تح : أحمد شمس الدين , دار الكتب العلمية – بيروت , ط1 ,1998م , ص 49/1 .

[4] - الفاكهي (عبد الله بن أحمد النحوي المكى) , شرح الحدود النحوية , تح : المتولي رمضان احمد الدميري , مكتبة وهبة , ط2 , 1993 , ص 63 .

سواء أفاد إفادة يحسن السكوت عليها أم لا , أما الكلام فلا يطلق إلا على ما يحسن السكوت عليه.

بمعنى : كل كلام جملة وليس كل جملة كلام [1], ومثال ذالك جملة الشرط وجملة جواب الشرط وجملة الصلة فكلها ليست مفيدة إفادة يحسن السكوت عليها وهي بذالك تخرج عن دائرة الكلام .

ومذهب يرى بأن الكلام جنس للجملة , وخلاصته أن الجملة هي ما تم معناه وأفاد مستقلا وأما الكلام فلفظ يصدق على الجملة الواحدة وعلى الجملة المتعددة فالكلام إذن هو جنس للجمل .

ومذهب ثالث يفرق بين المصطلحين من جهة الاعتبار ، مع اتحاد الحقيقة , فيرى بأنّ الجملة و الكلام من حيث الماهية شيء واحد ، و إنما يختلف الاسم المطلق باختلاف الاعتبار والفرق بينهما هنا يكمن في القلة و الكثرة.

أما إذا نظرنا خارجَ نطاق الموازنة الاصطلاحية بين الجملة والكلام سنجد أنّ مفهوم الجملة والكلام في التراث العربي لا يخرجان عن مرتكزين اثنين هما :

أولا / تمام المعنى (مفهوم دلالي):

ونجد ذلك بداية لدى **سيبويه** (ت180 ه) فقد استخدم هذا المفهوم في أكثر من موضع حيث يقول :" هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن, ومحال, و مستقيم كذب , ومستقيم قبيح وما هو محال كذب , وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول أتيتك غدا وسآتيك أمس,وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل , وشربت ماء البحر ونحوه , و أما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه , نحو قولك : قد زيداً رأيت , وكي زيداً يأتيك , وأشباه هذا .

[1] - الفاكهي , شرح الحدود النحوية, ص 69 .

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس. "[1]

الملاحظ أنّ **سيبويه** قد رتب تقسيمه للكلام تبعا للمعنى واضعا المستقيم الحسن في الصدارة مريدا به صحة التركيب والمعنى, فقد خص الاستقامة هنا بنحو الكلام وخص الحسن بالمعنى , وكأنه يقول بأن المستقيم الحسن هو ما صح نحوه وصح معناه , وتتجلى مراعاته للمعنى في القسم الثاني الذي أطلق عليه اسم المستقيم الكذب نحو: شربت ماء البحر, فبالتغاضي عما تحمله الجملة من دلالات خارج معناها الأصلي نجد أنها صحيحة نحويا ويعتريها فساد في المعنى , على عكس المستقيم القبيح فقد خص فيه الاستقامة بالمعنى والقبح في التركيب فقوله : كي زيدا يأتيك , تحمل معنى لكن يعتريها فساد نحوي ف "كي " وضعت في غير موضعها , وكأنه أراد من مصطلح القبح هنا الاستعمال اللغوي المخالف في لفظه ما عرف عن العرب الحامل لمعنى نسبي قد يحتمل الإبهام وعدم الوضوح لكنه يترك أثرا .

وممّا يؤكد اهتمام **سيبويه** بالمعنى في رسم حدود الجملة قوله في باب ما ينتصب فيه الخبر: " ألا ترى أنّك لو قلت : فيها عبد الله حسن السكوت وكان كلاما مستقيما كما حسن واستغنى في قولك هذا عبد الله "[2].

و يجدر الإشارة هنا ؛ أنّ الجملة عند سيبويه جزء من الكلام مستغن بنفسه , فالجملة عنده تنتهي بالسكوت أو انقطاع الكلام .

ثم يأتي **المبرد (ت 286 ه)** الذي يرى بأن الجملة ما يحسن السكوت عليها و تجب به الفائدة للمخاطب حيث يقول : " فالابتداء نحو قولك : زيد . فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ؛ ليتوقع ما تخبره به عنه , فإذا قلت : (منطلق) أو ما أشبهه ــ صح

[1] -سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) , الكتاب , تح : عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي -القاهرة, ط 3 , 1988 , ص 1/ 25_26 .

[2] - نفسه , ص 88/2 .

معنى الكلام, وكانت الفائدة للسامع في الخبر ....لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيء وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام ."[1]

الملاحظ أنّ المبرد لا يفرق بين الجملة والكلام من حيث الاصطلاح ولا المفهوم فهو يرى بأن الكلام ومثله الجملة ما أفاد وحده دون حاجــته إلى غــيره.

أما **ابن جني (ت 392 ه)** فيرى بأن الجملة هي كل كلام مفيد مستقل بنفسه فيقول : " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل , نحو : زيد أخوك , وقام محمد , وضرب سعيد , وفي الدار أبوك , وصه , ومه , ورويد, و حاء ,وعاء , في الأصوات ... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام ."[2] وبتأمل وجيز في تمثيله للكلام نتوصل إلى أنّه لم يلتفت إلى الإسناد بحكم أنّ: حاء وعاء مما هو متفق على أنه لا إسناد فيه.

وكذلك **ابن الخشاب (ت 586 ه)** يقول : " وحد الكلام أنه جملة مؤلفة من الحروف المسموعة المتمايزة المفيدة , فائدة يحسن السكوت عليها ". [3]

أما **ابن يعيش(ت 643)** فقد اعتبر : " أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها كما أنّ الكلمة جنس للمفردات فيصح أن يقال زيد قائم كلام ولا يقال كل كلام زيد قائم وكذلك مع الجملة الفعلية "[4] .

ويقول **ابن منظور (ت 711)**: " الكلام ما كان مكتفيا بنفسه ,وهو الجملة, والقول ما لم يكن مكتفيا بنفسه , وهو جزء الجملة " [5]

---

[1] - ينظر: , المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) , المقتضب , تح : محمد عبد الخالق عضيمة ,القاهرة , ط3, 1989م, ص 126/4.

[2] - ينظر: ابن جني (أبو الفتح عثمان), الخصائص , تح : محمد النجار , دار الكتب المصرية , د ط , د ت , ص 3/ 17.

[3] - ابن الخشاب(أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر) , المرتجل , تح : علي حيدر , دمشق , دط ,1972 م, ص 29 .

[4] - ابن يعيش(موفق الدين) , شرح المفصل , د تح , عالم الكتب – بيروت , ص 1/ 21 .

[5] - ابن منظور (محمد بن مكرم) , لسان العرب , د تح , دار صادر – بيروت , ط3 , 1414ه, ص 3922 .

ويقول **ابن هشام (ت 761):** " الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه " [1]

ما نستخلصه من الأقوال السابقة : هو أنّها تنص على أن التصور الذي يتيح لنا أن نتعرف بوضوح على (أبعاد الجملة) , فنعرف بدايتها ونهايتها بالمرتبة الأولى , يكمن في تمام المعنى .

ثانيا / الإسناد (مفهوم تركيبي):

يقول: **سيبويه** " هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني واحد منهما على الآخر ولا يجد منه المتكلم بداً فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه وهو قولك : عبد الله أخوك : وهذا أخوك , ومثل ذالك يذهب عبد الله , فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء " [2].

الواضح من قول سيبويه هنا أنه يؤكد استحالة قيام جملة دون احتوائها على عملية إسنادية وإن لم يصرح بالجملة في قوله هذا .

ويقول **ابن جني** أثناء حديثه عن الجملة " وهي على ضربين جملة مركبة من مبتدأ وخبر وجملة مركبة من فعل وفاعل " [3].

أما **الزمخشري (ت 538 ه)** فيقول : " والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقوله : زيد أخوك وبشر صاحبك أو في فعل واسم نحو ذلك قولك : ضرب زيد وانطلق بكر ويسمى جملة " [4].

الملاحظ أن مطلق الإسناد يسمى جملة عند الزمخشري ولم يشترط تمام الفائدة ولا حسن السكوت , فكل إسناد بين فعل وفاعل ومبتدأ وخبر عنده كلام وجملة ولعلّ في تمثيله

---

[1] -ابن هشام (جمال الدين أبي محمد، عبد الله بن يوسف), مغنى اللبيب , تح: محمد محيي الدين عبد الحميد , المكتبة العصرية – بيروت , دط , 1991م, ص 431/1.

[2] - سيبويه , الكتاب , ص 23/1 .

[3] - ابن جني , اللمع في العربية , تح: محمد حسن شرف , القاهرة , ط1 , 1978 م, ص1/ 110-111

[4] - ابن يعيش , شرح المفصل , ص20/1.

ما يوضح ذلك من خلال قوله السابق : ضرب زيد (جملة) , فالفائدة في هذه الجملة لا يحسن السكوت عليها كونها تحتاج إلى مفعول به .

ويقول **ابن يعيش** : اعلم أنّ قدم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها والتي تخلو منها وما عدها فضلة يستقل الكلام دونها ثم قدم الكلام عن الفاعل لأنه الأصل في استحقاق الرفع وما عداه محمول عليه "[1].

أما **الجرجاني (ت 417 ه)** فيقول :" اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة , فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو : خرج زيد سمّي كلاما وسمّي جملة , والإئتلاف يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا وبين الاسمين , كقولك : زيد منطلق , وبين الاسم والحرف في النداء خاصة نحو : يا زيد " [2].

الملاحظ أنّ الجرجاني قد سوى بين الكلام والجملة مشترطا على الأخيرة الاستقلال و الإفادة , ومقتضى قوله : إن الإسناد الذي يقع خبرا أو حالا أو صفة على سبيل المثال لا يسمى جملة لأنه لا استقلال له بفائدة .

وسار على هذا النهج أيضا **ابن هشام** حيث يقول :" الجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـــ : قام زيد , والمبتدأ والخبر كـــ : زيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو : " ضرب اللصّ " و" أقائم الزيدان " و " كان زيد قائما " و ظننته قائما "[3].

وكذالك **السيوطي** الذي ربط الإفادة بالإسناد فيقول :" والحاصل أن الكلام لا يتأتى إلا من اسمين أو من اسم وفعل فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لأن الإفادة إنما تحصل بإسناد , وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند إليه . "[4]

---

[1] - ابن يعيش , شرح المفصل, ص 74/1.

[2] -عبد القاهر الجرجاني , الجمل , تح : علي حيدر , مكتبة مجمع اللغة العربية – دمشق , 1972 , ص 40

[3] - ابن هشام, مغني اللبيب , ص 431 .

[4] - السيوطي, همع الهوامع , ص 1/ 46 .

من خلال المفاهيم السابقة نجد أن الجملة هي ما تركب من مسند ومسند إليه , وأنّ هذا التركيب يختص بالعمد أي هو اقتران إما للمبتدأ مع الخبر أو فعل وفاعل , فالمسند هو الفعل في الجملة الفعلية , والخبر في الجملة الاسمية , والمسند إليه هو الفاعل في الجملة الفعلية , والمبتدأ في الجملة الاسمية , والعلاقة بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل هي علاقة حتمية لإفادة المعنى , من هنا وجب علينا التفصيل في الأركان و البنى التي تقوم عليها الجملة , وهو ما سيأتي بيانه .

المبحث الثاني : بنية الجملة عند القدامى

1- *عناصر بناء الجملة* :

ليس المراد بعناصر الجملة هاهنا أنواع الكلم , فمن المعلوم أن الجملة تبنى من الوظائف التي تقوم بها أقسام الكلم من اسم وفعل وحرف , وإنما المراد الدعائم التي تقوم عليها الجملة سواء الأصلية التي سماها النحويون بالعمد , أو غير الأصلية أي ما يعرف لديهم بالفضلة .

أولا /العمدة (الأركان الأساسية): ونعني بالأركان الأساسية المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية والفعل والفاعل في الجملة الفعلية.

أ- المبتدأ :هو اسم يسند إليه الكلام (يخبر عنه) يتصدر الجملة في الغالب, العامل فيه غير لفظي وإنما يُردُّ إلى الابتداء , يشترط فيه أن يكون أعرف من الخبر في الغالب .

وحدّ **سيبويه** المبتدأ بقوله :" فالمبتدأ كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام , والمبتدأ والمبني عليه رفع فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه , فالمبتدأ الأول و المبني ما بعده عليه هو مسند ومسند إليه "[1].

وحده **أبو على الفارسي** فقال : " الابتداء وصف في الاسم المبتدأ , يرتفع به وصفه المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة ومسندا إليه شيء"[2]

---

[1] - سيبويه , الكتاب , ص 278/1.

[2] - عبد الغفار الفارسي , الإيضاح العضدي , تح : حسن الشاذلي , ط1 , 1969م, ص29.

وجاء في شرح الجمل **لابن عصفور**:" هو جعل الاسم أول الكلام لفظا أو تقديرا"[1]

ب- الخبر : هو ما يسند به (ما يخبر به) يأتي اسما مفردا وجملة, وشبه جملة يلي ترتيب المبتدأ غالبا , العامل فيه يكون المبتدأ , ويكون أقل درجة من المبتدأ في التعريف غالبا .

ويعرفه **ابن السراج** بقوله : " الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيد السامع ويصير به المبتدأ كلاما وبالخبر يقع التصديق والتكذيب "[2] .

أما **ابن جني** فحدّه بقوله " هو كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه " [3]

ويقول ابن عقيل في شرحه : " هو الجزء المكمل للفائدة " [4]

ج- الفاعل : هو ما جاء بعد فعل تام أو ما يعمل عمله وأُسند إليه نحو قام زيد .

ويحده **ابن عقيل** فيقول :" فأما الفاعل فهو: الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه وحكمه الرفع والمراد بالاسم ما يشمل الصريح نحو قام زيد والمؤول. "[5]

ويحده الفاكهي فيقول :" هو ما قدِّم الفعل التام أو شبهه بالأصالة اسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه ."[6]

د-الفعل : هو ما دل على حدث مقترن بزمن وهو ما يسند إليه الفاعل يخبر به في الغالب. ويعرفه الفاكهي بأنه الكلمة التي تدل على معنى في نفسها المقترنة بزمن

---

[1] -ابن عصفور , شرح الجمل للزجاجي , تح : إميل بديع يعقوب , دار الكتب العلمية – بيروت , ط1 , 1998 , ص 340/1

[2] - ابن السراج (أبو بكر محمد *بن* السّري *بن* سهل) , الأصول في النحو , تح : عبد الحسين الفتلي , مؤسسة الرسالة , دت , ص 62/1.

[3] - ابن جني , اللمع في العربية , ص 80 .

[4] - ابن عقيل (عبد الله *بن* عبد الرحمن) , شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك , تح: محمد محي الدين عبد الحميد , دار التراث القاهرة , 1980 م, ص 1/ 201 .

[5] - ابن عقيل, شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك , ص 74/2 .

[6] - الفاكهي , شرح الحدود النحوية , ص 193.

معين, وينقسم إلى ثلاثة أقسام عند البصريين ماض ومضارع وأمر, وقسمين عند الكوفيين والأخفش بعد أن أسقطوا الأمر [1].

ويحدّه **ابن السراج** (ت 316 ه):" الفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه وما أمرت به, فالخبر نحو : يذهب عمرو , فيذهب حديث عن عمرو , ولا يجوز ان تقول : جاء يذهب , والأمر نحو قولك اذهب "[2]

ثانيا / الفضلة :

يحدها الأشموني فيقول : " المراد بالفضلة ما يستغني عنه من حيث هو هو , وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسدّ عمدة كضربي العبد مسيئا , أو لتوقف المعنى عليه كقوله : إِنَّمَا المَيتُ مَن يَعِش كئيبًا كاسفًا بالهُ قليلُ الرَجَاءِ ."[3]

فالحال في المثال : ضربي العبد مسيئا , لا يمكن حذف الحال مسيئا كون ما يبقى لا معنى يحسن السكوت عليه نحو ضربي العبد , وكذا الحال في البيت فلا يمكن حذف كئيبا كون ما يبقى لا يستقيم معناه نحو " إنّما الميت من يعش .

أ- المفعولات وهي كالتالي :

1- **المفعول به** : وهو ما وقع عليه فعل الفاعل . نحو : يحترم الناس العلماء .

2- **المفعول المطلق** : وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله نحو : أحسنت إحسانا, أو المبين لنوعه نحو : فزت فوزا باهرا , أو المبين لعدده نحو قوله تعالى ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾[4] .

3- **المفعول لأجله**: وهو كل مصدر فضلة معلل لحدث مشارك له في الزمان والفعل نحو : وقف الناس احتراما للعلماء.

---

[1] - ينظر: نفسه , ص9-97 .

[2] - ابن السراج , الموجز في النحو, تح : مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي , مؤسسة بدران للطباعة والنشر- ببيروت دط , 1965م , ص 27 .

[3] - الأشموني , شرح الأشموني على ألفية ابن مالك , دار إحياء الكتب العربية – القاهرة , دت, ص 169/2

[4] - الحاقة , الآية 14 .

4- **المفعول فيه**: وهو اسم منصوب فضلة يدل على زمان أو مكان حدوث الفعل، ويتضمن معنى "في" مثل : أفضل السفر صباحا, وجلست أمام المنبر .

5- المفعول معه : وهو اسم منصوب فضلة مسبوق بواو تفيد المعية مسبوقة بفعل أو ما يشبهه في العمل كاسم الفعل واسم الفاعل نحو : الرجل سائر والشاطئ .

ومن المنصوبات أيضا :

- **الحال**: وهو وصف مشتقة فضلة نكرة منصوبة تبين هيئة صاحبها نحو: ظهر البدر كاملا .
- **التمييز**: اسم منصوب نكرة فضلة تزيل إبهام مفرد أو جملة قبلها، فتمييز المفرد أو الذات يكون بعد العدد، و(كم) الاستفهامية أو بعد المقادير. وتمييز الجملة أو النسبة وهو المحول عن الفاعل: اختلف الناس طباعا، والمحول عن المفعول به نحو : في السماء قَدْرُ راحةٍ سحابا .
- **المستثنى**: وهو ما ورد بعد (إلا) الواقعة بعد جملة مثبتة. مثل: (جاء الكل إلا زيدا.

ب- المجرورات :

1- **المجرور بحرف جر** :إذا وقعت الفضلة بعد حرف الجر أو بعد المضاف فحكمها أن تكون مجرورة، مثل كتبت بالقلم - قرأت كتاب القواعدِ .

2- **المجرور بالإضافة** : هو كل اسم نسب إلى شيء بواسطة حرف الجر،لفظا نحو مررت بزيد أو تقديرا نحو غلام زيد .

ج- التوابع : يحدها الزمخشري فيقول : "هي الأسماء التي لا يمسها الإعــراب إلا على سبيل التبع لغيرها.", وابن يعيش بقوله : "التوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعــراب بمشاركتها له في العوامل."[1]

نستنتج من التعريف, أن التوابع تعنى بما جرى عليه إعراب ما قبلها وهي النعت والتّوكيد والبدل والعطف ؛

[1] - ابن يعيش , شرح المفصل, ص 2/ 218 .

1- **النعت** : يحده ابن جني بأنه لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له , وتخصيصا لمن له مثل اسمه[1].

2- **التوكيد**: تابعٌ يُذكرُ بعدَ اسم لتقويته في الذهن ولتأكيدِ حكمه وترسيخِ مضمونه، ويُسمى ذلك بالاسمِ المؤكد، ويكونُ الاسمُ المؤكّد معرفة دائما.

3- **العطف** : يُقَصدُ بالعطف في النحو إتباع لفظٍ لآخرَ بواسطة حرف، ففي تركيب العطف يوجد تابع يتوسط بينه وبين متبوعة حرف من حروف العطف لتؤدي جملة العطف معنى خاصاً.

4- **البدل** : تابع يدل على نفس المتبوع ، أو جزء منه قصد لذاته ، وبلا واسطة نحو : جاء الشيخ أحمد . وقطعت بالسكين حدها . وأعجبني الطالب خلقه

2- تأليف الجملة العربية :

تتألف الجملة من ركنيين أساسين هما المسند والمسند إليه وهما عمدتا الكلام ولا يمكن أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه كما- يرى أغلب النحاة – وهما المبتدأ والخبر وما أصله مبتدأ وخبر, والفعل والفاعل وما ينوب عنهما .

فالمسند إليه هو المتحدث عن عنه بتعبير سيبويه ولا يكون إلا اسما وهو المبتدأ الذي له خبر وما أصله ذلك والفاعل ونائبه , والمسند هو المتحدث به[2], ويكون فعلا واسما فالفعل مسند على الدوام ولا يكون إلا كذالك والمسند من الأسماء هو خبر المبتدأ وما أصله ذلك والمبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر نحو أقائم الرجلان فـــ قائم مسند والرجلان مسند إليه وكذا أسماء الأفعال .

وقد ذكر النحاة المسند والمسند إليه منذ وقت مبكر فقد ذكرهما سيبويه في كتابه وعقد لهما باب سبق ذكره فقال فيه هذا باب المسند والمسند إليه وهما مالا يستغني واحد

[1] - ينظر : ابن جني , اللمع في العربية , ص 47.

[2] - ينظر: , سيبويه , الكتاب , ص 1/ 14.

منهما عن الآخر ولا يجد منهما المتكلم بد , وفي قوله الأخير يؤكد استحالة تألف الكلام بدونهما .

ثم تتابع ذكرهما فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من ذكر لهما .

وما عدا المسند والمسند إليه فهو الفضلة وهي كما سلف الذكر المفاعيل والحال والتميز والتوابع , كما شهدنا أن المضاف إليه قد تراوح عندهم بين الفضلة والعمدة وذالك نحو أضافته للعمدة , ونفهم من هذا أن المراد من الفضلة أنه ما يمكن الاستغناء عنها فقد تكون واجبة الذكر. كون المعنى قد يتوقف عليها , وإنما المراد انه لا يمكن أن يتألف كلام من دون عمدة مذكورة أو مقدرة في حين أنه يمكن أن يتألف من دون فضلة فنقول : محمد قائم وسافر خالد .

وقد أوضح النحاة بصورة كافية رأيهم في تأليف الجملة فجاء في الهمع إنّ الكلام لا يتأتى من اسمين أو من اسم وفعل ولا من فعلين ولا من حرفين ولا من اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة كون الإفادة تحصل بالإسناد , إلا أن هنالك من يرى بأن الاسم والحرف يكونان كلاما ويكون ذلك في النداء نحو : يا زيد على أن تسد الياء مسد الفعل أدعو أو أنادي , وهو رأي أبي علي الفارسي , وزعم البعض أن الفعل مع الحرف يكون كلاما نحو: " ما قام " , بناء على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة .[1]

أما الاستراباذي فيقول:" الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى من اسمين أو فعل و اسم ... وجزاء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم ,وقام زيد ومقدرين كـــ : نعم في جواب من قال : أزيد قائم؟ أو أقام زيد ؟ أو أحدهما مقدر دون الأخر وهو إما فعل كما في: إن زيداً قام, أو الفاعل كما في زيد قام أو المبتدأ أو الخبر كما في قوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[2].[3]

---

[1] - السيوطي , همع الهوامع , ص 11/1 .

[2] - يوسف ,الآية 18 .

[3] - الاستراباذي , شرح الرضي على الكفاية , تح : يوسف حسن عمر , منشورات جامعة القابوس - بنغازي , ط2 , 1998 م, ص 1/ 7-8 .

وجاء في دلائل الإعجاز : " ومختصر الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لا بد من مسند ومسند إليه ... وجملة الأمر أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلا و لا من حرف واسم إلا في النداء نحو: يا عبد الله , وذالك أيضا إذا حقق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذي هو: أعني و أريد وأدعو[1].

ما نستنتجه مما مر من الأقوال هو أن الجملة تتألف عند القدماء من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهما عمدة الكلام ولا تتألف من غير ذلك وما زاد عليهما فهو فضلة عدا المضاف إليه فيمكن له أن يلتحق بالعمدة أو أن يلتحق بالفضلة وذلك حسب موقعه , وأنه ليس معنى الفضلة أنه يمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى أو من حيث الذكر بل المقصود أنه يمكن أن يتألف الكلام من دونها , كذلك إقرار القدماء أن الجملة لا تتألف من فعل وفعل ولا من حرف مع حرف عموما ووقع الاختلاف في تأليف الفعل والحرف وتأليف الاسم والحرف .

المبحث الثالث : معايير تصنيف الجملة عند القدماء

تناول القدماء قضية تصنيف الجملة من ثلاث منطلقات هي كالتالي :

أولا / منطلق وظيفي عام :

فقسموا الكلام بين خبري وإنشائي وطلبي معتبرين أنّ الكلام يكون إما قابلا للتصديق والتكذيب ,أو لا يقبل الصدق ولا الكذب , فأما من يقبل كان خبرا أما الثاني فهو إنشاء إذا ما كان فيه اللفظ مطابقا للمعنى , وإن لم يقترن أو تأخر عنه فهو الطلب .[2]

ويرى **قطرب** بأن أقسام الكلام أربعة هي : خبر وتصريح وطلب ونداء , أما الأخفش فعدها ستة : خبر واستخبار وأمر ونهي ونداء وتمني .

---

[1] - ينظر: , الجرجاني , دلائل الإعجاز , تح : محمود محمد شاكر ,مطبعة المدني- القاهرة , ط3 , 1992 م, ص 6-5 .

[2] - ينظر: السيوطي , همع الهوامع , ص 1/ 46 .

وزاد البعض حتى وصلوا إلى عشرة أقسام متضمنة : النداء والمسألة و الأمر والتشفع والتعجب والقسم والشرط والوضع والشك والاستفهام , وأقصى البعض الاستفهام كونه يدخل في المسألة وعدوها تسعة , وأضاف البعض الآخر التشفع أيضا إلى قسم المسألة , وقال البعض بسبعة بعدما أسقطوا الشك وعدوه مندرجا تحت قسم الخبر .

وهنالك من تجاوز فوصل إلى ستة عشر قسما تضمن : الأمر والنهي والخبر والاستخبار والطلب والجحود والتمني والإغلاط والتلهف والاختبار والقسم والتشبيه والمجاز والدعاء والتعجب والاستثناء . [1]

أما ابن هشام فيرى أقسام الكلام محصورة بين الخبر والإنشاء واعتبر ماعدا ذلك راجع إلى هذين القسمين . [2]

ثانيا / منطلق تركيبي :

1- بين الاسمية والفعلية والظرفية والجملة الشرطية :

لقد اعتمد أكثر النحويين في غالب الأحيان على ما تبتدئ به الجملة من مفردات في تحديد نوع الجملة فإذ كانت الريادة للاسم سميت جملة اسمية ,إن كانت للفعل سميت فعلية وإن تصدرتها أداة شرط سميت شرطية.

وقد أضاف أبو علي الفارسي أثناء حديثه عن الجملة التي تأتي خبرا للمبتدأ ؛ الظرفية فيقول :" وأما الجملة التي تكون خبرا فعلى أربعة أضرب : الأول: أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل, والثاني أن تكون مركبة من ابتداء وخبر. والثالث :أن شرطا وجزاء والرابع أن تكون ظرفا "[3] .

---

[1] - ينظر: السيوطي , همع الهوامع, ص 47.

[2] - - ينظر: ابن هشام , شرح شذور الذهب , تح : محمد أبو فضيل عاشور , دار إحياء التراث العربي – بيروت, ط1 ,2001 م , ط1 , ص21

[3] - الجرجاني , المقتصد في شرح الإيضاح , تح : كاظم بحر المرجان , دار الرشيد للنشر –العراق , 1982 م, ص 275 .

وقد حذا حذوه عبد القاهر الجرجاني الذي يقول شرحا لكلامه :" اعلم أنّ الجمل على أربعة أضرب كما ذكر . فالأول : نحو زيد منطلق , وأخوه خارج , وهو جملة من المبتدأ والخبر . والثاني نحو خرج أبوه , وقام غلامه , وهذا هو الجملة من الفعل والفاعل .والثالث : إن تضربه يضربك , وهو الجملة من الشرط والجزاء . والرابع نحو في الدار وخلفك ويوم الجمعة وهو من الظرف , وكون هذا الضرب جملة يقع فيه الكلام من بين الجميع . " [1]

أما ابن هشام فيقول :(انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم , وهيهات العقيق , وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون والفعلية هي التي صدرها فعل كقام زيد... والظرفية المصدرة بظرف ,أو مجرور نحو أعندك زيد؟ ,أو أفي الدار زيد؟, إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف , ولا مبتداء مخبرا عنه بها ...)[2].

الملاحظ ممّا سبق أن هنالك اختلاف حاصل بين علماء في تقسيمهم للجمل فهنالك من عدها أربعة:

- **جملة اسمية** : وهي التي وقع في صدرها اسم نحو : علي شجاع , وقائم الرجلان عند من أجاز ذلك وهو الأخفش والكوفيون .
- **جملة فعلية :** وهي التي وقع في صدرها فعل نحو: صام محمد , وظننته جالسا ويصوم علي .
- **وجملة ظرفية :** وهي التي وقع في صدرها ظرفا أو جار نحو : أعندك خالد أفي الدار محمد, إذا قدرت خالداً فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبر عنه بهما, فهذا القسم نطلق عليه شبه الجملة .

[1] - الجرجاني , المقتصد في شرح الإيضاح , ص 276 .

[2] -ابن هشام , مغني اللبيب , ص 376 .

- **وجملة شرطية :** وهي التي يتصدرها أداة شرط تحتمل في بنيتها عملية إسنادية تحكمها علاقة التحقق, فهي اقتران أمر بأمر بحيث لا يتحقق الثاني إلا بتحقق الأول , نحو قوله تعالى :﴿ وإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾[1], فتحقق الهداية هنا مشروط بالطاعة .

وهي رؤية كل من أبي علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني وكذلك الزمخشري , أما ابن هشام فقد حصرها في ثلاثة بعد أن ألغى الجملة الشرطية .

أما الأكثر شيوعا لدى النحويين, فالتقسيم الثنائي للجملة بين اسمية وفعلية , فإن تصدرها فعل غير ناقص سميت فعلية وإذا تصدرها اسم صارت اسمية, وألغوا بذلك كلا من الجملة الشرطية والظرفية ,فاعتبروا الشرطية جملة فعلية إذا ما تصدرها حرف شرط نحو قوله تعالى :﴿مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[2], واسمية إذا ما تصدرها اسم شرط نحو قوله تعالى: ﴿ *فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ* فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[3], أما الظرفية فقد عدوها فعلية في الأصل نحو: قولنا الرجل في الدار, والتقدير فيها مستقر في الدار وفي هذا يقول عبد القاهر الجرجاني " اعلم أنّ من الناس من لم يعدّ الظرف في الجمل وذلك أنه يقدر فيه اسم فاعل"[4].

و الواضح أن أسس تقسيم النحاة للجملة تحصرها في هذين النوعين ، وكل محاولة أخرى لإيجاد نوع آخر في داخل هذا الإطار نفسه لا تكون إلا تفريعا يمكن رده في سهولة إلى أحد هذين النوعين .

2-عدد العمليات الإسنادية :

لم يكن هذا التقسيم الثنائي والثلاثي والرباعي للجملة كفيلا باستيعاب الدرس النحوي فامتد نظر البعض إلى أفق أوسع فقسموا الجملة تقسيما آخر على النحو التالي :

---

[1] - النور , الآية 54 .

[2] - البقرة , الآية 245 .

[3] - البقرة , الآية 115 .

[4] -الجرجاني , المقتصد في شرح الإيضاح , ص 275 .

أ- **الجملة الكبرى** : وهي الجملة الاسمية التي خبرها جملة , نحو: محمد أبوه مريض , أو محمد مرِضَ أبوه , وتنقسم إلى قسمين :

1-**جملة ذات الوجهين** : وهي الجملة اسمية الصدر فعلية العجز نحو: القرآن يشفي الصدور , أو فعلية الصدر اسمية العجز نحو: ظننت زيدا أبوه مريض .

2-**جملة ذات الوجه الواحد** : وتعني بالجملة الاسمية الصدر والعجز نحو الإسلام آدابه عالية , أو فعلية الصدر والعجز نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه .[1]

ب-الجملة الصغرى : وهي الجملة المبنية على المبتدأ وهي الجملة المخبر بها في الأمثلة السابقة فهي : (أبوه مريض) في الجملة محمد أبوه مريض , و(مرِض أبوه) في قولنا : محمد مرِض أبوه .[2]

3-موقع الجملة :

تنقسم الجملة من حيث المواقع الإعرابية إلى نوعين . نوع له موقع إعرابي ، كأن يكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، أو جزم . وهذا النوع من الجمل هو الذي يحل محل الاسم المفرد فيأخذ إعرابه . لأن المفرد هو الذي يوصف بالمواقع الإعرابية كالرفع ، وغيرها . وهذا النوع من الجمل يعرف بالجمل التي لها محل من الإعراب . أما النوع الآخر فهي الجملة التي لا محل لها من الإعراب ، والتي لا تحل محل الاسم المفرد.

أ – جمل لها محل من الإعراب : وهي التي يمكن أن تؤول بمفرد ، وتأخذ تلك الجملة إعراب ذلك المفرد . وسمي المفرد بهذه التسمية : لأنه ليس جملة ، ولا شبه جملة ، فهو غير مركب ، ويعرب مباشرة بعلامة الإعراب الأصلية ، سواء أكان مقداره واحدا ، أم مثنى ، أم جمعا . وقد اختلف النحاة في عدد الجمل التي لها محل من الإعراب ، وفيما يلي ذكر أشهرها : الجملة الواقعة خبرا ، والواقعة حالا ، والواقعة مفعولا ، والواقعة

[1] - ينظر: , ابن هشام , مغني اللبيب , ص 38/2 .

[2] - ينظر: , نفسه , ص 2/ 38 .

مضافا إليه والواقعة بعد الفاء أو إذا جوابا لشرط جازم ، والتابعة لمفرد ، والتابعة لجملة لها محل من الإعراب. [1]

ب – جمل لا محل لها من الإعراب : وهي الجمل التي لا تحل محل المفرد ، ولا تؤول به ، ومن ثم لا يقال فيها إنها في موضع رفع ، أو نصب ، أو جر ، أو جزم ، وقد اختلف النحاة في عددها كذالك[2], وسأكتفي بذكر أشهرها وهي :

الجملة الابتدائية ، الجملة المستأنفة ، الجملة المعترضة ، الجملة التفسيرية ، جملة جواب القسم ، الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم ، أو جازم ، ولم تقترن بالفاء ، ولا بإذا الفجائية . الجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف ، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.

المبحث الرابع : أسس تحليل الجمل عند القدامى

استند القدماء في دراسة الجملة أساسا على قرينة الإعراب , وليس المراد بالإعراب هاهنا الاقتصار على تتبع التغير الذي يلحق أواخر الكلمة , وإنما المراد به التحليل اللغوي للجملة بتحديد نوع الكلمات ووظيفتها في الجملة أو في جميع الكلمات والمركبات فيها, كبيان ما في الجملة من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر أو مفعول به أو حال... , وبيان العلامة الدالة على وظيفة الكلمة في الجملة [3] .

إذن الإعراب بهذا المعنى يبحث في كشف العلاقات القائمة بين عناصر الجملة بهدف الوصول إلى المعنى وقد تبنى القدماء أسساً ليتمكنوا من خلالها أخذ الجملة بالدرس وهي كالأتي :

---

[1] - ينظر: ابن هشام , مغني اللبيب, ص 2/ 536 – 588 .

[2] - ينظر: نفسه , ص 536 .

[3] - ينظر: عباس حسن, النحو الوافي , دار المعارف – القاهرة - , ط5 , دت, ص 74 .

أولا / التعويل على المعنى في تحديد أبعاد الجملة :

لم يقف النحويون العرب عند حدود الشكل بل عولوا على المعنى وقد بدا ذلك فيما سبق لتعريفهم للجملة : بالكلام المفيد الذي يحسن السكوت عليه, والمستقل , ومن هنا كان المعنى المنطلق العام في إعراب الجملة .

يقول ابن هشام : " وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أومركبا ."[1]

لذلك فقد أُعرِضَ عن إعراب فواتح السور نحو: الم , المر , حم , كون المعنى فيها مفقود فقد استأثر الله تعالى بعلمه , ويروى أن نحويا قد سئل عن إعراب كلالة في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ﴾[2] , فقال أخبروني : ما الكلالة ؟ , فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا , ولا ابن فما سفل , فقال : هي إذا تميز.[3]

الملاحظ هنا أن المعنى قد اختص بالمعنى المعجمي للكلمات ويتجلى ذالك في الإعراض عن إعراب فواتح السور , فلا مانع من ذلك إلا غياب المعنى المعجمي لها , وكذا سؤل النحوي عن معنى الكلالة قبل المباشرة بإعرابها .

أما المبرد فيقول : " ألا ترى أنك لو قلت : أنا عبد الله منطلقا, لكان المعنى فاسدا ,لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال انطلاق , ويفارقني في غيره , ولكن يجوز أن عبد الله – مصغرا نفسك لربك - , ثم تقول : آكلا كما يأكل العبيد , وشاربا كما يشرب العبيد , لأن هذا يؤكد ما صدرت , وكذالك لو قلت مفتخرا أو مواعدا : أنا عبد الله شجاعاً بطلاً , وهو زيد كريماً حليماً و أي فاعرفه بما كنت تعرفه به , كان جيد , وهذا الباب إنما يصلحه ويفسده معناه فكل ما صلح به المعنى فهو جيد , وكل ما فسد به المعنى فمردود "[4] .

---

[1] - ابن هشام , مغني اللبيب , ص 527/2 .

[2] - النساء , الآية 12 .

[3] - ينظر: السابق , ص 2/ 528 .

[4] - المبرد , المقتضب , ص 311/4 .

والمغزى من قول المبرد هاهنا ؛ هو أن للمقام دورا في استقامة المعنى فلما كان المقام مقام تصغير للنفس أو افتخارا أو وعيدا أو مدحا , وتم إدراك ذالك , كان في المعنى استقامة , والملاحظ مما سبق أن القدماء قد اهتموا بالمعنى المعجمي وكذا المعنى الاجتماعي الذي يمليه المقام وهذا بدوره سيؤدي إلى الكشف عن المعنى الوظيفي .

ثانيا / ربط صحة المعنى بصحة الشكل :

يرى ابن هشام أن على المعرب أن يراعي المعنى الصحيح مع النظر في صحة صناعته , ويبدو أنه قد أراد بالمعنى هنا المعنى الوظيفي , ويريد بالصناعة جانب الشكل الذي يتمثل في نظام عناصر الجملة وترتيبها وما تخضع له من ضوابط , ويشهد لذلك ما أورده ابن مالك من أمثلة[1] في هذا الموضوع ومنها : قول بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾[2] , أن ثمودا مفعول به مقدم , وهذا ممتنع لأن لما النافية للصدر , فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها , وإنما هو معطوف على (عادا) أو هو بتقدير : وأهلك (ثمودا).

وقد اختلف النحويون في صحة الشكل والاستقامة كاختلافهم في متعلق الظرف في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُم أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾[3], فرفض ابن هشام تعلق الظرف (إذا) بالمقت الأول لعدم استقامة الشكل لوجوب الفصل بين المصدر و معموله الأجنبي , لأن المقت مصدر ومعموله من صلته , ولا يجوز أن يخبر عنه إلا بعد استيفائه صلته وقد أخبر عنه , بقوله (أكبر من مقتكم أنفسكم)[4].

واستقامة الشكل وصحة الصناعة تحدها ضوابط وقيم خلافية عامة بعضها ينتمي للصرف وبعضها ينتمي إلى النحو , ويرى ابن هشام أن على المعرب أن يراعيها وأورد

---

[1] - ينظر: ابن هشام , مغني اللبيب , ص 2 /45 ,50, 539 .

[2] - النجم , الآية 51 .

[3] - غافر , الآية 10 .

[4] - ينظر:ابن هشام , مغنى اللبيب , ص 2/ 540 .

ستة عشر نوعا من هذه الضوابط , وأشار إلى أن ما يصدر من الخطأ للمعرب يكمن في عدم مراعاة تلك الضوابط .[1]

ومن الضوابط الصرفية نذكر :

1- اشتراط الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ولذا خطئ الزمخشري لإعرابه قوله تعالى :﴿ مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ ﴾[2] , عطف بيان وقيل الصواب أنهما نعتان , وخطئ قول كثير من النحويين في مررت بهذا الرجل , إن الرجل نعت , والحق أنه عطف بيان لجموده[3] .

2- اشتراط التعريف لنعت المعرفة , والتنكير للحال والتميز , وصيغة " أفعل من " , ونعت النكرة, ولذا خطئ قول مكي في قراءة ابن أبي عبلة في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ﴾[4] بالنصب على أن قلبه تمييز , لأن التميز لا يكون معرفة , والصواب أنه شبه بالمفعول به .[5]

ومن الضوابط التركيبية :

1- اشتراط أن تكون بعض المعمولات مفردا في مواقع , واشتراط أن تكون جملة في مواضع أخرى , فيشترط في الفاعل أن يكون مفردا , ويشترط في الخبر أَن إذا خففت , وخبر القول المحكي وخبر أفعال المقاربة وجواب الشرط , وجواب القسم أن يكون كل منها جملة .

2- اشتراط الجملة الفعلية في مواضع والاسمية في مواضع أخرى , فيتعين أن تكون الجملة فعلية في جملة الشرط ليست أداته لولا , وجملة جواب لو ,ولولا ,ولوما , وفي

---

[1] - نفسه , ص570 .

[2] - الناس , الآية 2 – 3 .

[3] - ينظر: نفسه, ص 2/ 57 .

[4] - البقرة , الآية 283 .

[5] - ينظر: السابق , ص 2/ 572 .

الجملتين بعد لما والجمل التالية لأحرف التخصيص , والجملة التي تأتي خبرا لأفعال المقاربة , كما يجب أن تكون الجملة اسمية بعد إذا الفجائية .

3- اشتراط الجملة الخبرية في مواضع والجملة الإنشائية في مواضع أخرى فيتعين أن تكون الجملة خبرية في الصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبراً لكان أو خبراً لأن أو لضمير الشأن أو جوابا للقسم غير الاستعطافي , ويتعين أن تكون الجملة إنشائية في جواب القسم الاستعطافي .[1]

رابعا / التأويل:

ويتجلى ذلك في إدراك النحويين أن خلف التركيب الظاهر يوجد تركيب آخر في ضوئه يتحدد المعنى الوظيفي لعناصر الجملة , وأن ثمة صلة بين التركيبين , وقد عرض لذلك ابن جني في باب عقده لبيان الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى , فتقدير الإعراب متصل بالتركيب الظاهر أما تفسير المعنى فيعتمد على تركيب مقدّر ,وفي ذلك يقول: " هذا الموضع كثيرا ما يستهوي فيه من يضعف نظره الذي يقوده إلى فساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا: " أهلك والليل" , ومعناه : " الحق أهلك قبل الليل ", فربما دعا ذالك من لا دربة له أن يقول : أهلك والليل فيجره , وإنما التقدير الحق أهلك وسابق الليل .[2]

ومجمل قول ابن جني هنا أن تحليل التركيب الظاهر: (أهلك والليل) , أدى بالنحويين بتركيب مقدر يكشف العلاقة بين التركيب الظاهر والمعنى , ويحذر من أن نفترض تركيبا مقدرا لا يتفق مع مؤشرات التركيب الظاهر من علامات إعرابية , وبين كذلك أن هنالك افتراضين للتركيب المقدر للتركيب السابق هما :

1- " الحق أهلك قبل الليل" ؛ الذي رفضه بدوره كونه لا يتفق مع علامة النصب في الليل في التركيب الظاهر .

[1] - ينظر: ابن هشام , المغني, ص 581/2 .

[2] - ابن جني , الخصائص , ص 279/1 .

2- " الحق أهلك وسابق الليل" ؛ الذي لاقاه بالقبول لما فيه من صلة تركبيه بين البنيتين.

الملاحظ أن التأويل الذي ينادى به ابن جني لا يقوم على التخمين وإنما يتطلب القليل من الفطنة في ربط التركيب الظاهر بالتركيب المقدّر, وذلك بمراعاة المؤشرات نحو: العلامات الإعرابية و كذا القواعد التي وضعها النحويون.

نستنتج من خلال ما سبق ذكره أن النحويين القدامى تقيدوا بأسس مبدئية قبل المباشرة بأي عملٍ تحليلي , تماثل ما دعا إليه المحدثين فاهتمامهم بالجانب الشكلي وكذا احتفالهم بالمعنى يؤكد ذالك , فلطالما دعت اللسانيات الحديثة إلى دراسة أي نظام نحوي في أي لغة من لغات استنادا على مستويين : مستوى الوظيفة الذي يعنى بالمعنى , ومستوى الشكل الذي يعنا بالمبنى , ناهيك تطرق القدماء إلى قضية التأويل التي تعد من احدث ما توصلت إليه اللسانيات الغربية ؛ متمثلة طرح تشومسكي فيما يتعلق بالتفريق بين البنية السطحية والبنية العميقة .

الفصل الثاني

الجملة العربية من منظور توليدي تحويلي

تمهيد : مفهوم الجملة عند المحدثين

تعد الجملة الوحدة الحاوية لأهم خصائص النظام اللغوي , فالمعلوم أن لكل لغة نظاما خاصا في تآلف الكلمات , فلا يكون للعبارات مفهوم ولا تصوير للمعاني إذا ما خالفت النسق المعهود ,هذا الأخير الذي يستقر في نفوس المتكلمين , التي يصدر عنها الكلام بدورها ,في شكل وحدات أساسية تسمى الجمل .

وللدَارِس المقبل على معرفة خصائص لغة معينة أن يتناول هذه الوحدات بالدرس, ولعل أهم ما يلزمه في ذلك هو تحديد مفهوم الجملة , لذا سنعمل هاهنا على عرض ما تسنى من آراء المحدثين , في محاولة لإيجاد مفهوم يغني الجملة حقها من حيث الضبط الموضوعي في إطار الاختلاف الموجود .

وقد تراوحت مفاهيم المحدثين بين مفهوم بنيوي ينطلق من بنية الجملة وآخر دلال يولي الاهتمام للمعنى في أبعاد الجملة ومفهوم تركيبي يراعي ما تتركب منها الجملة , ناهيك عن عدم دقة بعض التعاريف ولو على مستوى الجانب الواحد .

فإذا انتقلنا إلى **دوسوسير** مؤسس علم اللغة الحديث وجدناه لا يقدم تعريفا محددا للجملة , وإنما أشار إلى أنها نمط رئيسي من أنماط التضام , علما أن التضام عنده يقوم على وحدتين أو أكثر, من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضا , وهذا لا يتحقق في الكلمات فقط بل يشمل الوحدات المركبة من أي نوع كانت , كلمات مركبة أو مشتقات أجزاء الجملة أو الجملة كلها .

فهي عنده يمكن أن تكون وحدة التضام , وقد أدى هذا إلى أن تهتم البنيوية المرتبطة بدوسوسير وبخاصة مدرسة جنيف ببحث ما هو سبب التضام بدل أن تهتم ببحث مفهوم الجملة [1]

[1] - ينظر: محمود أحمد نحلة , مدخل إلى دراسة الجملة العربية ,دار النهضة العربية , د ط , 1988 م , ص 13.

أما **بلومفيد** فقد التزم فكرة الاستقلال في تعريف الجملة وأسقط فكرة التضام لاتصالها بالمعنى,في محاولة حقيقة للتحرر من معيار المعنى حيث يقول : " الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه ." [1]

وقد أيده **فريز** مؤكدا أن معيار المعنى لا يؤدي إلى تعريف مختصر ومناسب للجملة , واقترح متفقا مع بلومفيلد تعريفا شكليا لبحث مفهوم الجملة [2].

ويؤيد هذه الرؤية **عباس حسن** حيث نص على أن تكون الجملة كيان مستقلٌ معنويا, فإذا كان المركب الإسنادي من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر, يمثل عنصرا في تركيب لغوي أطول,لا يسمى جملة, إذ يعرف الجملة على أنها الشكل اللغوي المستقل الذي لا يكون متضمناً في تركيب نحوي أو شكل لغوي أطول,[3] بمعنى لا تكون جزء من جملة .

وحاول ليونز أن يختصر تعريف بلومفيلد فقال :" الجملة هي الوحدة الكبرى للوصف اللغوي."[4]

الملاحظ على التعريفات السابقة أن أصحابها يرون بأن حدود الجملة منوطة بالبناء , أي أن المعيار الأساسي في تحديد حدودها يرد إلى الشكل , وقد برهن على هذه النظرية **نوم تشومسكي** حيث أقر بوجود جملة مقبولة نحويا ولكنها مرفوضة دلاليا ومن ذالك قوله :" الأفكار الخضراء المجردة من اللون تنام خانقة "[5].

وعلى خلاف ما سبق نجد **يسبرسن** يعرف الجملة بأنها قول بشري تام ومستقل والمراد بالتمام والاستقلال عنده أن تقوم الجملة برأسها وتكون قادرة على ذالك[6] .

---

[1] - ينظر: نفسه , ص 11.

[2] - ينظر: نفسه , ص 14 .

[3] - ينظر: محمود احمد نحلة , نظام الجملة في شعر المعلقات , دار المعرفة , د ط,1996 م, ص 15.

[4] - محمود أحمد نحلة , مدخل إلى دراسة الجملة العربية , ص 14.

[5] -نقلا عن : محمد أحمد خضير , التراكيب والدلالة والسياق , مكتبة الأنجلو المصرية , ط1 ,2005 م , ص 106 .

[6] - محمود أحمد نحلة , مدخل إلى دراسة الجملة العربية , ص 13.

أما هرينجر " فقد أشار إلى التعريفات المؤسسة على التفسير الثنائي إلى موضوع ثنائي أو مسند إليه ومحمول أو مسند لا بد أن نستبعد الجمل المكونة من كلمة واحدة مثل: " النار" ! وأن ننظر إليها على أن فيها حذفا ولكننا لا نستطيع أن نقرأ أي حذف فيها لأننا لا نعرف على وجه التحديد ما حذف منها"[1].

والمراد هنا أن الجمل يجب أن تتكون من عناصرها الأساسية كونها العمد ,وبها يتم المعنى أما الملاحظ من التعريفات السابق ذكرها ؛ أنها ترجح كفة المعنى في تحديد الإطار العام للجملة ويترجم ذلك قول "يسبرسن" بتمام المعنى وكذلك إلغاء هرينجر لفكرة الجملة التي مسها حذف, كون هذا الأخير غير قابل للتحديد .

و وجب الإشارة هنا إلى أنّ هنالك اختلاف بين اللغويين في تحديد الفرق بين الجملة النمطية والجملة الواقعة حدثا كلاميا , فهنالك من اللغويين من يفرق بينهما من أمثال **هرينجر** و**عبد الرحمان أيوب** الذي يقول : ولكن هؤلاء الآخرين, قد فرقوا بين الجملة باعتبارها أمرا واقعيا وبينها باعتبارها نموذجا يصاغ على قياس منه عدد من الجمل الواقعية مثل عبارة : المبتدأ والخبر جملة اسمية مثلا واقعيا لنموذج مشار إليه : " محمد قائم" .

فالكلام إذا يمثل التحقيق الفعلي للغة من خلال وحدات دنيا تمثلها الجمل إذا أردنا أن نصل إلى معرفة ذلك النظام اللغوي الكامن في ذهن أصحاب اللغة فإنه ينبغي أن ندرس الحدث الكلامي الذي يتحقق من خلاله ذلك النظام .

والدراسة لهذا الحدث لا تكون إلا من خلال الوحدات الدنيا التي يتحقق من خلالها ذلك الحدث والتي تمثلها الجمل ولذلك ينبغي التفريق بين اللغة بوصفها نظاما والكلام بوصفه أداء فعليا يعبر عن ذلك النظام[2] .

---

[1] - نفسه , ص 15.

[2] - ينظر: عبد الرحمان أيوب , دراسات نقدية في النحو العربي , القاهرة , 1995 م, ص 125.

وكذالك **يرى عبد اللطيف حماسة** أن هنالك فرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي فيقول :" أقل قدر من الكلام المفيد يتم بعنصري الإسناد وما سواهما قد تكون ضرورة وقد يستغنى عنها ولكنها تبنى جملة في الأساس من حيث هي فإذا كان الكلام مفيدا فإن العنصريين الأساسين لا بد أن يكونا لفظا وتقديرا وأما الحدث اللغوي وهو المجال الذي ينطق منه النظام النحوي فإنه قد يهتم ببعض الفضلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد ."[1]

ويقصد بذلك أن طرفي الإسناد لا يكونان إلا في الجملة , أما الفضلة فهي من شأن الحديث اللغوي فقط .

أما **إبراهيم أنيس** فيركز على أن نلتمس معالم الجملة من استعمالات المتكلمين بها ويحذر من إقحام المفاهيم المنطقية في دراسة الجملة فيقول :" فالجملة اصطلاح لغوي يجدر بنا أن نستقل به عن المنطلق العقلي العام , وذلك لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي تحدد الجمل في لغة البيئة "[2] , وذلك لأن اللغة في حركتها تتميز بالمرونة ولا تعرف الجمود , وصرامة المنطق لا تواكب هذه الحركة المستمرة , ويعرف الجملة فيقول :" إنّ الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه , سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر فإذا سأل القاضي أحد المتهمين : من كان معك وقت الجريمة ؟ فأجاب: زيد, فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صوره ."[3]

إذن أقصر صورة للجملة عند إبراهيم أنيس قادرة على تحديد المعنى ولا تشترط طرفي الإسناد ويوفقه في ذلك **خليل أحمد عمايرة** فيقول : ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيد المعنى يحسن السكوت عليه . "ما" التي جاءت في أول التعريف فتقول : هي الحد

[1] - محمد حماسة عبد اللطيف , بناء الجملة العربية , دار غريب , د ط , 2003 م, ص 46-47.

[2] - إبراهيم انيس , من أسرار اللغة , مكتبة الأنجلو المصرية , ط6 , 1978 م, ص 276.

[3] - ينظر: إبراهيم انيس , من أسرار اللغة , ص 277- 278.

الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه ونسميه الجملة المنتجة أو التوليدية [1].

أما **مهدي المخزومي** فيعرفها بأنها : الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات , وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية قد تألفت أجزاؤها في ذهنه , وتكون بذالك الوسيلة التي تنتقل ما جال في ذهن السامع, والجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي : المسند إليه أو المتحدث عنه أو المبني عليه, و المسند الذي يبنى على المسند إليه .[2]

مما يجدر الإشارة إليه أن مهدي المخزومي قد اتخذ بدوره موقف المنتقد لأراء قدماء النحويين فيرى أن طبقات النحويين الذين جاءوا بعد الفراء والخليل لم يدركوا موضوع دراستهم ولم يعرفوا حدود تخصصهم ففاتهم كثير من الأصول التي هي صلب موضوع الدراسة , كما يرى بأنهم على ما شغفوا به من فكرة العامل وقصروا دراستهم على ما كانوا يلاحظون من تأثير بعض الكلمات في بعض وذلك لا يمثل إلا جانبا من جوانب الدرس النحوي [3], في حين يرى أن الدرس النحوي ينبغي أن يعالج موضوعين مهمين لا ينبغي التفريط في أحدهما:

الموضوع الأول : يعنى بالجملة من حيث تأليفها ونظامها ومن حيث طبيعتها , ومن حيث أجزائها , ومن حيث ما يطرأ على أجزائها أثناء التأليف من تقديم وتأخير وإظهار وإضمار

الموضوع الثاني : يرد إلى ما يعرض للجملة من معان عامة تؤديها أدوات التعبير التي لهذا الغرض كالتوكيد وأدواته والنفي وأدواته والاستفهام وأدواته إلى غير ذالك من

---

[1] - خليل أحمد عمايرة , في نحو اللغة وتراكيبها-منهج وتطبيق - , دار وائل – عمان ط1 , 2004 , ص 77.

[2] - ينظر: مهدي المخزومي , في النحو العربي نقد وتوجيه , منشورات مكتبة العصرية – بيروت ط1, 1964 , ص32.

[3] - نفسه , ص 28.

المعاني العامة التي يعبر عنها بالأدوات التي تمليها على المتكلمين مقتضيات الخطاب ومناسبات القول .[1]

ومما نخلص إليه من خلال ما أمكننا من تلخيص لآراء المحدثين حول مفهوم الجملة , هو أن معظمها قد استند على قضية الاستقلال والإفادة ويعرف الجملة بأنها كل كلام مستقل بنفسه , ويؤدي معنى كاملا, وهو تعريف ظل يتردد منذ عصر سيبويه .

كما أن الآراء قد شهدت التضارب في قضية الإسناد بين القائل بلزوميته في تركيب الجملة وبين من يكتفي بأحد الركنين .

لأجل ذالك كان من الضرورة البحث في الجملة عند القدماء بمعرفة حدودها و الأسس التي تقوم عليها , وهو ما سيأتي بيانه .

المبحث الأول : التوليدية التحويلية في التأليف العربي

تمهيد :

أحدث **نعوم تشومسكي** انقلابا في الفكر الإنساني بالنظرية التوليدية التحويلية , كونها قد تمايزت بجملة من الميزات الفكرية والعلمية , ولعل أهمها يكمن في كون هذه النظرية تهدف بالأساس إلى البحث في خصائص اللغات البشرية بغية تحديد المميزات المشتركة في التفكير الإنساني , على اعتبار أن الناس جميعا يمكنهم أن يميزوا نظاما لغويا مجردا يعتمدون عليه في استعمال اللغة استعمالا خلاقا متجدداً .

وقد ارتبط التنظير التوليدي التحويلي في صيغته الأولية بمجموعة من المفاهيم الأساسية من أبرزها ما يلي :

1- مفهوم الفطرة اللغوية :

ويراد بها أن الإنسان قادر على إنتاج الجمل والتعبير عما في نفسه , بغض النظر عن حالته العقلية, في حين لا يستطيع أذكى الحيوانات أن يقوم بذالك , كونها خاصية إنسانية بحتة , ومما جعل تشومسكي يتمسك أكثر بهذه الفكرة ما رآه من تدرج أثناء تعلم

[1] - نفسه , ص 17.

الأطفال للكلام , وانتقالهم من مرحلة إلى مرحلة ابتداء من تقليدهم للأصوات مرورا بتشكل المدلولات لتلك الأصوات في أذهانهم وصولا لاكتسابهم القدرة على التلفظ بتراكيب لها معان ودلالات مقصودة , ومن هنا يمكن القول بأن القواعد والقوانين النحوية المسؤولة عن بناء الجملة فطرية ذهنية عالمية , وهي التي تقوم بضبط الجمل بعد توليدها لتجعلها جملا نحوية أو غير نحوية [1] .

2-مفهوم الكفاية والأداء :

تعنى الكفاية بالمعرفة اللاواعية والضمنية بقواعد اللغة التي يمتلكها الإنسان منذ طفولته , بحيث تبقى مرسخة في ذهنه , ليصبح بإمكانه إنتاج جمل لم يسمعها من قبل إنتاجا ابتكاريا لا تقليد فيه , كما يمكنه أيضا التميز بين تلك الجمل الصحيحة نحويا من غيرها [2], وتتجسد الكفاية في الفعل الكلامي أو الأداء الذي يعكس الطاقة اللغوية أو ما يجري في العمق من عمليات فكرية .

3-مفهوم البنية السطحية والعميقة : يراد بالبنية العميقة الأساس الذهني المجرد لمعنى معين يوجد في الذهن وهي أولى مراحل التوليد الدلالي , وأما البنية السطحية فهي التركيب التسلسلي السطحي للوحدات الكلامية المادية سواء المنطوقة أو المكتوبة , أو هي التفسير الصوتي للجملة [3].

4-مفهوم التحويل :يراد به القواعد التي تعطي لكل جملة في اللغة تركيبا باطنيا وتركيبا ظاهريا , وتربط بين التركيبين بنظام خاص[4], ويرد أيضا بتحويل تركيب إلى آخر , أو جملة لأخرى , بتطبيق قانون تحويلي أو أكثر .[5]

---

[1] - ينظر: خليل أحمد عمايرة , في نحو اللغة وتراكيبها , ص 55 .

[2] - ينظر: شفيقة العلوي , محاضرات في المدارس اللسانية , أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع –بيروت , دط , 2004 م, ص 44 .

[3] -ينظر: نفسه , ص 54 .

[4] - ينظر: محمد علي الخوالي , قواعد تحويلية للغة العربية , دار الفلاح – الاردن , ط1 , 1999 م, ط1 , ص6 .

[5] -- ينظر: جون ليونز , نظرية تشومسكي اللغوية , تر: حلمي خليل , دار المعرفة الجامعية – القاهرة , ط1 ,1985م , ط1 , ص135 .

5- **مفهوم التوليد** : يرد إلى أولية اللغة التي تتيح لإنسان إنتاج جمل اللغة كلها وعملية الإنتاج هذه منوطة في الأساس بالقواعد التوليدية القائمة ضمن الكفاية اللغوية والتي تؤدي في حال العمل بها إلى إنتاج الجمل التي بالإمكان استعمالها في اللغة أو تعدادها.

المبحث الأول : نشأة التوليدية العربية :

من الإشكالات التي تواجه الباحث اللساني في العالم العربي : تلك الضبابية التي تخيم على فترة البداية الفعلية للدراسة اللسانية العربية الحديثة وتحديدها تحديدا دقيقا , نظرا لقلة توارد هذه الجزئية في الأبحاث الأكاديمية , وكذالك ندرة الدارسات التي تؤرخ للسانيات العربية الحديثة ككل , والبادي أن هذا الإشكال لا يرتبط بالنشأة وحسب بل يتجاوز إلى ما هو أبعد من ذالك , فهو يمتد مع تطور الدرس اللساني العربي , ويرجع ذلك إلى كون الأبحاث التي تؤرخ لانتقال النماذج اللسانية الحديثة من الثقافة الغربية إلى الثقافة العربية ضئيلة وغير كافية , وأغلبها تتجاوز مرحلة تبني هذه النماذج إلى مرحلة الإنجازات والأهداف المحققة .

وإذا ما أردنا الحديث عن النظرية التوليدية فجل الأبحاث على قلتها , التي تناولت الإرهاصات الأولى للاتجاه التوليدي في ثقافتنا العربية تجمع على أن هذا النموذج لم ينتقل إلى العربية إلا في بداية سبعينيات القرن العشرين[1] , أي بعد قرابة عقدين من ظهورها في الغرب , و يعود هذا التثاقل لطغيان النزعة الوصفية على الفكر اللغوي العربي في هذه الفترة فأغلب الباحثين العرب آنذاك تتلمذوا على يد رواد المنهج الوصفي في الغرب أو من طلبتهم , وهذا بدوره جعل من الساحة اللغوية العربية أرضية مثالية لتثبيت المنهج الوصفي , وربما يعود هذا التأخير إلى طبيعة المنهج التوليدي الذي

[1] - ينظر: مصطفى غلفان , اللسانيات العربية الحديثة - دراسة نقدية , منشورات جامعة الحسن الثاني - المغرب , دط , دت , ص210 .

يميل أكثر إلى التفكير الرياضي , واستخدام الرموز المعقدة التي تتطلب من الباحث العربي زمنا في فهمها وزمنا أطول في نقلها وتوظيفها في اللغة العربية .

لقد ركزت معظم الأبحاث التي تؤرخ للمنهج التوليدي في ثقافتنا العربية على تثبيت فترة السبعينيات كبداية لمعرفة العرب لهذا المنهج , لكنها في المقابل لم تحدد أول مؤلف توليدي عربي بالرغم من أن جميع المؤلفات التوليدية العربية تحمل تواريخ ثابتة , وقد يرجع هذا التحفظ - كما يرى البعض - لموقف عدد من اللسانين العرب في قضية الانتماء من عدمه لهذا الاتجاه فلم يعلنوا صراحة عن تبنيهم لهذا المنهج برغم من أن أبحاثهم ومصنفاتهم تصب في صلبه وفي محتواه .

أما عن المصنفات فقد شهدت الساحة اللسانية العربية تراكما معتبرا , إلا أنه بارغم من هذا التراكم الذي شهده الخطاب التوليدي العربي ومزال يشهده فإن الأبحاث الجادة خصوصا تلك التي تواكب تطور النموذج التوليدي الغربي وتجدده , تبقى ضئيلة ومحصورة في بعض الأسماء العربية ممن اجتمعت لديهم سعة الاطلاع والإدراك العميق للنظرية التوليدية بمختلف مصادرها المنهجية في مقابل إدراكهم العميق للغة العربية والوعي بخصوصيتها , أما باقي الدراسات الأخرى فيصدق عليها قول **ريمون الطحان** :" أكثر الدراسات التي طبقت على أنها دراسات حديثة هي في الواقع دراسات تقليدية تساق فيها المعلومات والنظرات والآراء دون غربلة أو تمحيص , حتى أن من يطالعها ليشعر بلعثمة أو هزة ناجمة عن حرارة في رأي واضعيها بل على عكس ذلك يحس وكأنها فقدت عنصر التجديد فيقف الباحث محاولا أن يجد منها المعلومة القيّمة فيعرض عنها لأنها مملوءة بالتعليلات المرهقة و بالألغاز والتمويه ."[1]

[1] - عبد الفتاح الزين , قضايا لغوية في ضوء الألسنية , الشركة العامة للكتاب -تونس , ط1 , 1987 م, ص 11 .

إن المتتبع للمؤلفات اللسانية التوليدية العربية لا يجد إلا كما قليلا من الدراسات التي تقدم افتراضات جديدة بشأن دراسة اللغة العربية وهي دراسات تعكس جهدا إبداعيا يرتقي بالدرس اللساني العربي ويضعه في إطار عالمي [1], و من بين هذه الدراسات نجد :

1- دراسات **داود عبده عطية** , و له من المؤلفات ما يلي :

- أبحاث في اللغة العربية
- دراسات في علم أصوات العربية
- التقدير وظاهر اللفظ
- الترتيب في القواعد الصوتية في اللغة العربية
- البنية الداخلية للجملة الفعلية في اللغة العربية

2-دراسات عبد القادر الفاسي الفهري :

- لسانيات الظواهر وباب التعليق اللسانيات واللغة العربية
- المعجم العربي
- البناء الموازي

3-دراسات خليل أحمد عمايرة :

- رأي في بعض أنماط التراكيب الجملية في اللغة العربية
- في نحو اللغة وتراكيبها –منهج وتطبيق

4- دراسات مازن الوعر :

- نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية

5-دراسات ميشال زكريا :

- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)[2]

---

[1] - ينظر: مصطفى غلفان , اللسانيات العربية الحديثة , ص 202 .

[2] - ينظر: حافظ إسماعيل علوي , اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة , دار الكتاب الجديد المتحدة - ليبيا , ط1 , 2009 م , ص 323 .

المبحث الثاني : بنية الجملة العربية من منظور توليدي تحويلي

من بين التوليديين العرب الذين تطرقوا إلى بنية الجملة العربية نجد الوعر الذي حاول بدوره الإفادة من جهود اللغويين العرب القدامى ومن أنظار النظرية التوليدية التحويلية ممثلة في فرضية و" لتركوك"[1] (1970-1978) , وذالك لرغبة منه في تفسير الظاهرة اللغوية تفسيرا تركيبيا دلاليا خصوصا أنه قد أخذ على النحاة العرب إغفالهم لبعض وجوه الدلالة .[2]

ويرى الوعر أنه بالإمكان إيجاد وصف شامل للتراكيب العربية بدمج النظرية التي وضعها "ولتركوك" مع القواعد التوليدية التحويلية التي وضعها " تشومسكي " وتطبيق ذلك في ضوء القواعد النحوية العربية .[3]

ولهذا فهو يرى أن التراكيب الأساسية في العربية يمكن أن تمثلها المعادلة التالية :

ك – (التراكيب) ⟵ أداة (أد)+ إسناد (إ. س)

والإسناد يكون على الشكل التالي :

الإسناد (إ. س) ⟵ مسند (م) + مسند إليه (م . إ) + فضلة (ف) [4]

ويمكن أن يكون المسند (م) على الشكل التالي :

---

[1] - هو عالم لساني أمريكي , ولد 17 فبراير 1922 في واشنطن العاصمة , درس الفلسفة في كلية وودستوك اهتم باللغة السنسكريتية، و في عام 1962 التحق برنامج الدكتوراه في معهد اللغات واللغويات،أكمل دراسته في عام 1965, شغل منصب أستاذ في اللسانيات عام 1993 , كتب العديد من المقالات والكتب , انتخب رئيسا لقسم اللغويات الأمريكي مرتان .

[2] - ينظر: حليمة أحمد عمايرة , الاتجاهات النحوية لدى القدماء , دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة , دار وائل للنشر والتوزيع – عمان , ,ط1 , 2000 م , ص 61 .

[3] - ينظر: مازن الوعر , نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية , طلاس للدراسات والترجمة والنشر , ط1 ,1987 م , ص 91 .

[4] - نفسه , ص 98 .

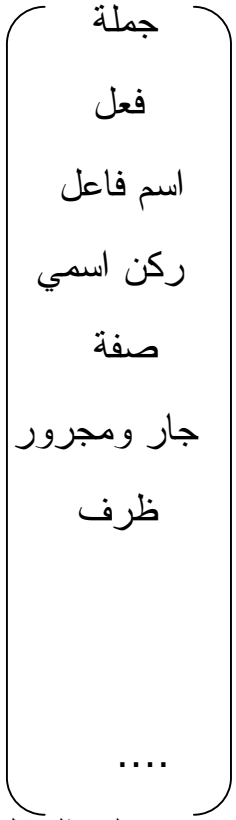

أما المسند إليه فيمكن أن يكون على الشكل التالي :

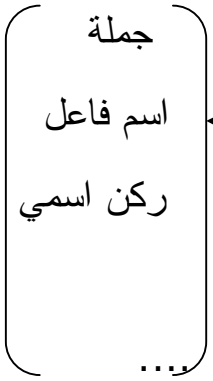

أما الفضلة فيمكن أن تأتي على الشكل التالي :

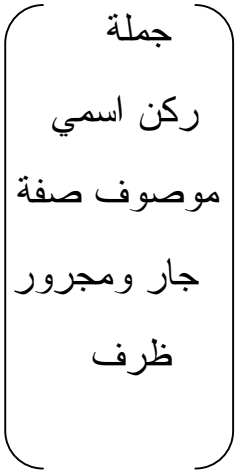

أما الأداة فهي إضافة أضافها مازن الوعر على البنية العميقة , وذالك لأنها تسهم في تحويل التركيب الأساسي إلى تراكيب مشتقة جديدة , وقد تكون على الشكل التالي :

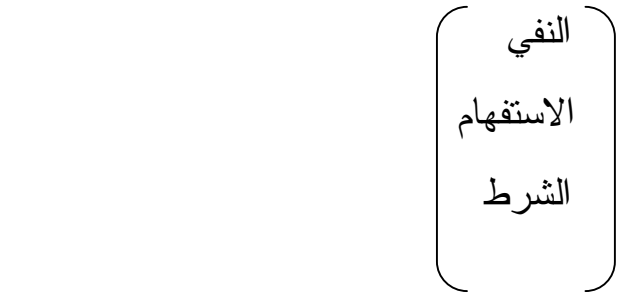

وقد انطلق الوعر من معطيات النحو العربي القديم في تقسيم تركيب الجملة إلى : تركيب اسمي وتركيب فعلي وتركيب شرطي وقد مثل لذالك بما يلي :

1- **التركيب الاسمي** :

يتكون من (مبتدأ +خبر) . نحو: علي شاعر (م إ + م)[1]

ويرى أحمد عمايرة أن الوعر كان موضوعيا في ارتكازه على معطيات النحو العربي القديم ويبدو ذالك من خلال تحليليه للتركيب مثل : " تَسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أَنْ

تراهُ "[2], على أنه تركيب اسمي مكون من :

وكأنه بذالك يقدر بدلا من (تسمع بالمعيدي) (سماعك) (بالمعيدي) .

2- **التركيب الفعلي** :

يتكون من (فعل + فاعل) , نحو: جاء زيد (م+ م إ) , ونحو: ضارب هو عمرًا (م. م إ)[3].

---

[1] - ينظر: مازن الوعر , نحو نظرية لسانية عربية حديثة, ص 27 .

[2] -ينظر: حليمة أحمد عمايرة , الاتجاهات النحوية لدى القدماء , ص 64.

[3] - ينظر: نفسه , ص 65 .

3-التركيب الظرفي :

يتكون من (مبتدأ + خبر شبه جملة) , نحو زيد في الدار (م إ + م).[1]

ويطلق على هذا النمط من البنى البنيات الرابطية , لأنها تتضمن في بنيتها العميقة الرابط (كان) أو ما هو من نوعه .[2]

وقد أعاد " مازن الوعر" التركيب الظرفي إلى التركيب الاسمي , بعد أن حاول تحليله تحليلا يفسر فكرة النحاة القدامى , بتعلق الظرف أو الجار والمجرور , يقول ابن يعيش :(اعلم أن الخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: زيد في الدار وعمرو عندك ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لأن الدار ليست من زيد في شيء , وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه , والتقدير زيد استقر عندك , أو(حدث أو وقع) فهذه هي الأخبار , في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين والكوفيين وإنما حذفتها فأقامت الظرف مكانها إيجاز لما في الظرف من دلالة عليها).[3]

وعليه فقد عد البنية العميقة للجملة : زيد في الدار هي : زيد يكون في الدار

م إ م م إ م

أو : زيد كان هو في الدار

م إ م

4-التركيب الشرطي :

يتكون من (تركبين اثنين يعملان كتركيب واحد) وذالك, نحو :

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته

س . ش ج. ش

[1] - مازن الوعر , نحو نظرية لسانية عربية حديثة , ص 30 .

[2] - نفسه , ص 31 .

[3] - مازن الوعر , نحو نظرية لسانية عربية حديثة , ص 280 .

وهو هنا يشير إلى أن النحاة القدامى ينظرون إلى التراكيب التي يتصدرها : (إذا) و(إن) أي أن يقدر بعدها أفعال , على أنها تراكيب فعلية[1] .

كما انه يرى بأن العربية تقوم على تركبين أساسيين هما : التركيب الاسمي : وفيه يقدم المسند إليه على المسند , والتركيب الفعلي : وفيه يتقدم المسند , وهو يرى أن التفريق بين النمطين ينطلق من معايير براغماتية وظيفية دقيقة لتحديد المعنى [2].

ويتألف التركيب الاسمي من نوعين اثنين من التراكيب المصوغة في المستوى المركبي التوليدي.

6-م إ (اسم مبتدأ) + م (خبر , فعل) + ف (فضلة)

7-م إ(مبتدأ) +م إ(خبر)

وهو يرى أن هذين التركيبين قابلان لأن يخضعا لتحويلات لغوية تختلف عن تلك التي تتعرض لها التراكيب الفعلية .

بعد ذالك ينتقل الوعر إلى عرض تركيب آخر هو التركيب الكوني نحو : زيد طالب , وزيد في المكتبة وزيد هنا , ويرى أن هذا التركيب يتكون من اسم , مسند إليه (م إ) +(م مجهول) , وإنّ الشرط الوحيد لصوغ هذا التركيب أن يحذف فعله الكوني من البنية السطحية في الزمن الحاضر , أن يُستَبقَى حين يكون ماضيا أو مستقبلا [3].

ويقر " الوعر" أنه سيصف البنية العميقة (المقدرة) للتركيب العربي مستخدما في ذالك الأدوار الدلالية التي اقترحها "ولتروك" في منهجه الدلالي التصنيفي والذي يعتمد فيه على المصطلحات السابق ذكرها(فاعل, مجرب , مستفيد , مكان , موضوع) [4] , بالإضافة إلى وصفه البنية العميقة للتركيب العربي , مستخدما في ذالك الحركات الإعرابية الثلاث :

---

[1] - ينظر: نفسه , ص 32.

[2] - نفسه , ص 32.

[3] - ينظر: مازن الوعر , نحو نظرية لسانية عربية حديثة , ص 141 .

[4] - ينظر:: نفسه , ص 94 .

1. الرفع
2. النصب
3. الجر [1]

فإذا ما طبق هذا المنهج اللساني الحديث (الدلالي التصنيفي) على التراكيب الأساسية في اللغة العربية , فسيتاح أن نفهم البنية العميقة و السطحية لهذه التراكيب كما هي مبينة في الشكل التالي :

1- أضارب موسى عيسى ؟

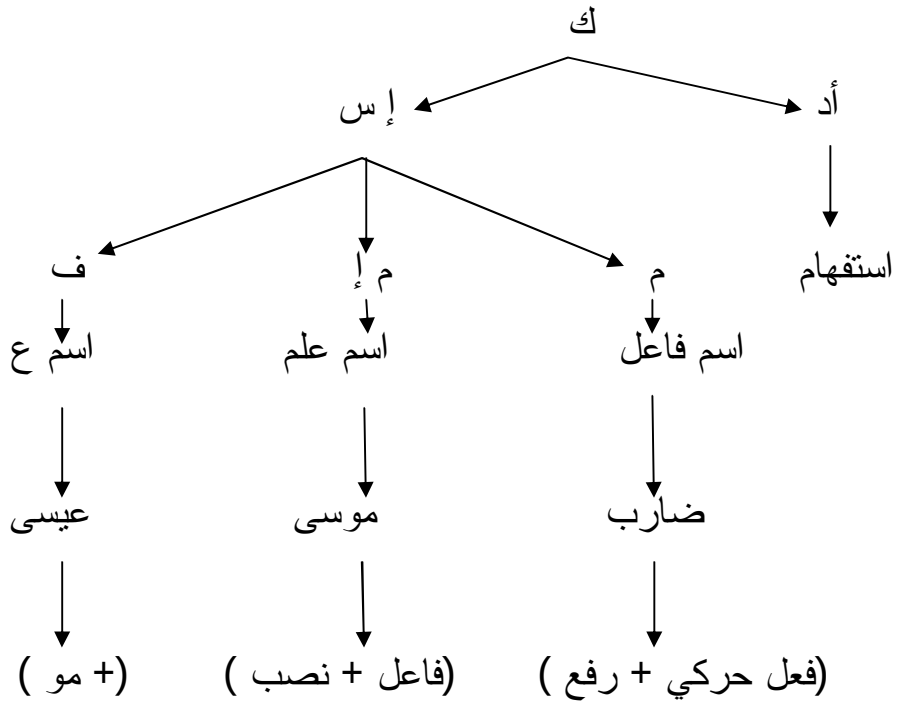

وقد رأى الوعر أن التركيب (فعل + فاعل ...) يمكن أن يحول إلى تركيب أساس آخر باستخدام مكون تحويلي في الأداة , وأن من أنوع هذا المكون أدوات الاستفهام وأدوات النفي وأدوات الشرط ... وعلى صعيد آخر أخرج الأداة من التركيب الإسنادي للجملة ورأى أن التركيب الكلي للجملة محكوم بالأداة و الإسناد معا. [2]

[1] - نفسه , ص 95 .

[2] - ينظر: مازن الوعر , نحو نظرية لسانية عربية حديثة , ص 95 - 96 .

بعد ذلك يبين " الوعر" أن الحركة التحويلية في التركيب الفعلي , سواء أكانت إلى يمين الفعل أو يساره , تجري ضمن نطاق الإسناد , ولا تدخل الأداة ضمن هذا الإطار , كما في قولنا: أ ضرب زيد خالدا ؟ وقولنا : أ ضرب خالد ؟ والذي يسوغ هذه الحركة احتفاظ العناصر المنتقلة بأدوارها الدلالية[1] .

وقد أشار " الوعر" إلى فكرة جوهرية تكمن في التلازم بين أجزاء المركز الواحد مفادها أن العنصر التحويلي يجب أن يؤثر في التركيب كله وإلا فإن الجملة ستكون جملة غير أصولية , وقد ذكر أن من المركبات التي تتسم أجزاؤها بالتلازم هي الجار والمجرور والتابع والمتبوع , والمضاف و المضاف إليه , والصلة والموصول والفعل والفاعل [2].

أما بالنسبة للتراكيب الكونية فالذي يتحرك هو الخبر نحو قولنا : شاعر زيد , المحمول عن زيد شاعر , والبنية العميقة لهذا التركيب هي : يكون هو شاعر زيد .

ونجد أيضا " ميشال زكريا " في صفوف الدارسين العرب المحدثين الذين القوا على عاتقهم مهمة إعادة وصف النحو العربي بأنظار غربية وقد انطلق في عمله هذا مستندا على منهج تحويلي [3].

وحري البيان أنه قد أصدر عددا من المؤلفات , وتناول فيها هذا المنهج على المستويين النظري والتطبيقي , وتتميز هذه المؤلفات في مجملها بعرضه المفصل لقواعد التوليدية التحويلية , والتمثيل لها من معطيات اللغة العربية , ومن أبرز ما قدمه فيما يتعلق بدراسة الجملة :الإشارة إلى الأهمية التي تتخذها إعادة كتابة الجملة بالقواعد

---

[1] - نفسه , ص 95 .

[2] - ينظر: مازن الوعر , نحو نظرية لسانية عربية حديثة , ص 123 .

[3] - ينظر: زكريا ميشال . الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية والجملة البسيطة , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , ط2 , 1986 م, ص 7.

التحويلية معتبرا الجملة بنية عميقة تشتغل عليها قواعد توليدية و تحويلية لاشتقاق بنيتها السطحية , وعليه فالجملة من منظوره هي الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد[1].

كما أشار أيضا إلى أقسامها مبينا العلاقة الوثيقة القائمة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية منتهيا بعد ذالك إلى القول بأنهما في حقيقة الأمر قسما واحد وهو الجملة الفعلية [2].

وكان من بين المسائل التي عرج في الحديث عليها ومعالجتها أيضا قضية الرتبة في الجملة العربية , حيث تعرض لها تحت عنوان كبير سماه : ترتيب العناصر اللغوية في البنية العميقة , وفي هذا الإطار عرض لمقولة مفادها أن ترتيب عناصر الجملة في اللغة العربية ليس ترتيبا حرا , وهو يرى أن نمط : فعل + فاعل + مفعول به , هو الترتيب الأساسي في البنية العميقة وقد برهن على صحة هذا النمط بأدلة كثيرة .

أما عن تأليف الجملة عنده فيقوم على ركنيين هما: ركن الإسناد و ركن التكملة , ويظهر ذالك في المخطط التالي :

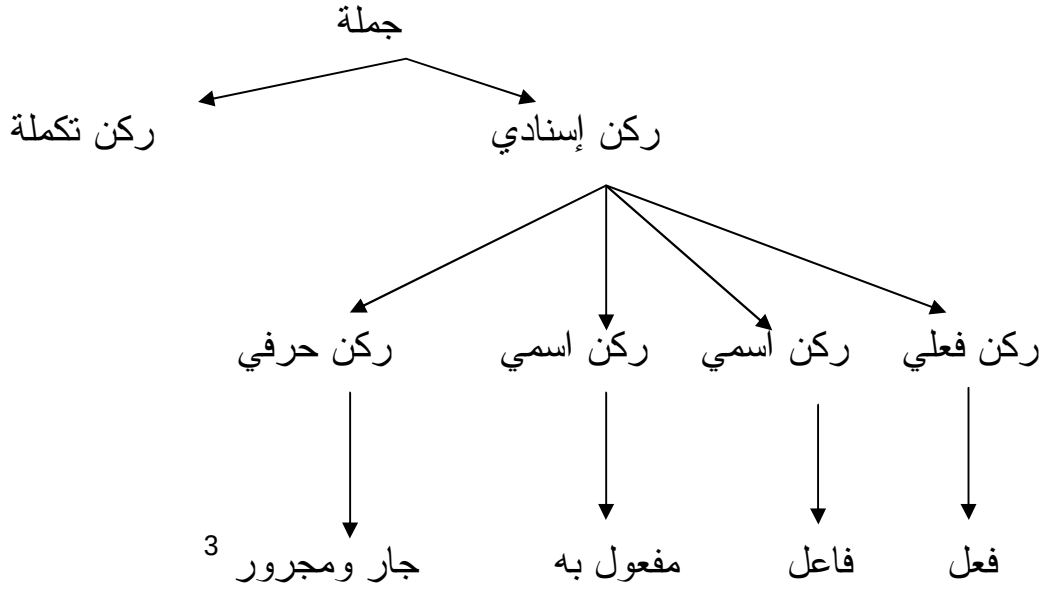

فركن الإسناد يتألف من الفعل والفاعل والمفعول به والجار والمجرور المرتبطين بصورة وثيقة بالفعل .

---

[1] - ينظر: نفسه , ص 23.

[2] - ينظر: نفسه , ص 25 .

[3] - ينظر: زكريا ميشال . الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية والجملة البسيطة , ص 44 .

كما يمكن إجراء تحويل وذالك بنقل الاسم المجرور لحرف الجر (الركن الحرفي) إلى موقع المبتدأ تاركا وراءه ضميرا يعود عليه .

أما ركن التكملة فإنه يتألف من عناصر لا ترتبط بصورة مباشرة بالفعل , وإنما تعود إلى الجملة ككل وفي هذا الركن لا يمكن تحويل جزء منه إلى موقع الابتداء تاركا وراءه ضميره , بل يجب تحويله كاملا على ذالك الموقع , نحو قولنا : درس الرجل في الجامعة , فيجري التحويل الركني (في الجامعة) كاملا لتصبح العبارة : في الجامعة درس الرجل [1] .

ويستنتج زكريا في النهاية أن تحويل ركن التكملة وتحويل الركن الاسمي إلى موقع الابتداء , يعدان بمثابة الرائد الذي يساعدنا على إلحاق الركن الكلامي (الركن الاسمي أو الركن الحرفي) بموضعه المناسب [2] .

كما يصف البنية العميقة للجملة العربية معتمدا في ذالك على سمات الركن الفعلي التي تبين : زمنه وكذا تعديته ولزومه وما ينتج عنه من ثبات أو حركة أو أية تسمية أخرى مناسبة [3].

المبحث الثالث : معايير تصنيف الجملة العربية عند التوليديين (عند خليل أحمد عمايرة) :

إن الجملة عند عمايرة هي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه وهي ما يسميه أيضا الجملة التوليدية المنتجة التي اشترط فيها أن تسير على نمط من أنماط البناء الجملي في اللغة العربية , فهي توليدية وتحويلية .

ويقسم الجملة التوليدية إلى قسمين هما : [4]

---

[1] - ينظر: نفسه , ص 44 .

[2] - ينظر: زكريا ميشال . الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية والجملة البسيطة , ص 44 .

[3] - ينظر: نفسه, ص 64 .

[4] - ينظر: خليل أحمد عمايرة , المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي , دار وائل للنشر والتوزيع - عمان , ط1 , 2004م, ص 423 .

1-**جملة توليدية اسمية :** ولها أطر يحصر أهمها فيما يلي :

أ- اسم معرفة + اسم نكرة , نحو : الصدق منجاة .

ب- اسم استفهام + اسم معرفة , نحو : أين محمد .

ت- شبه جملة + اسم نكرة , نحو : في الدار رجل , ونحو خَلفنَا العدو.

2- **جملة توليدية فعلية :** ولها أيضا أطر يحصر أهمها في ما يلي :

أ- فعل + فاعل (أو ما يسد مسده ظاهرا كان أو مستتراً) , نحو : جاء محمد , وقف ..

ب- فعل + اسم + اسم (أو اسم مقترن بحرف جر) , نحو : اقترف العبد ذنبا , و أقام محمد في المدينة .

ويرى أن هذه الأطر هي الأصل في بناء الجملة العربية في حالتها التوليدية, والتي تفيد معنى الإخبار المحايد لا غير[1],وهي ما يسميها بقواعد النحو التوليدي لأنها تقوم بضبط الجملة التوليدية وتتحكم في ترتيبها , ولذالك يعد أي قاعدة تقع في هذه الأطر شعبة من قواعد النحو التوليدي , وتقوم فرضيته هذه على ركيزتين هما :

1- إن هنالك جملا نواة تتحول إلى صورة الكلام المعروف ويتم وصغها وصفا ظاهريا يتبع انتقال الجملة من بنيتها العميقة إلى بنيتها السطحية يريدها المتكلم ويعرفها السامع لمعنى خاص .

2- إن للعربية كيانا مميزا يتشقق إلى مسارين :

8-الأول : يتفق وعلم اللغة العام وهو ما ينسجم مع القواعد اللغوية العالمية

9-الثاني : مسار خاص يقتضيه منطق اللغة العربية الذي لا يجاريه منطق آخر في غيرها .

[1] - خليل أحمد عمايرة , المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي , ص 422 .

3- الجملة التحويلية :

قد يلحق الأطر السابق ذكرها تغير في مبانيها الصرفية (المورفيمات) أو فيما فيها من فونيمات ثانوية (النبر والتنغيم) فيترتب عن ذلك تغير في المعنى وانتقال في تسمية الجملة , فتصبح الجملة تحويلية في معناها , اسمية أو فعلية في مبناها [1].

ومنه فالجملة التحويلية عند عمايرة هي الجملة التي جرى فيها شيء من التغير في بنيتها الأصلية التوليدية , ويمكن أن نبين هذا كالتالي :

جملة توليدية + عنصر أو أكثر من عناصر التحويل = جملة تحويلية

جاء علي ← إعادة الترتيب ← علي جاء

ما نستخلصه من تقسيم عمايرة للجملة العربية هو أنه ارتضى تقسيما معنويا دلاليا يقوم على اعتماد صنفين أساسين من الجمل : جمل أصلية منتجة , وجمل محمولة على الجمل النواة , ويعتمد في التفريق بينهما على درجة الإفصاح أو التوكيد (توكيد معنوي) وقد تحمل كلتاهما صفة الاسمية أو الفعلية , والملاحظ في هذا التقسيم أنه يجعل من الجمل الظرفية جملا توليدية اسمية , وكذلك الجمل الشرطية التي عدها جمل تحويلية فعلية على أساس أن الجمل الشرطية هي في الأصل جمل توليدية فعلية , دخل عليها عنصر من عناصر التحويل ألا وهو الزيادة .

المبحث الرابع : قواعد التحويل في الجملة العربية

لقد ميز تشومسكي بين الجملة الأساسية الأصلية التي أطلق عليها اسم الجملة التوليدية وبين الجملة ذات الأصل الاشتقاقي أو كما يسميها الجملة المحولة , وهذا التميز يظهر من خلال وصف كل منها , فالجملة التوليدية في نظره جملة بسيطة و تامة

[1] - ينظر: نفسه , ص 423 .

وصريحة وإيجابية ومبنية للمعلوم , وهي خواص يمكن أن تفتقد إحداها في الجملة المحولة [1], وبذالك تكون الجملة المحولة أكثر تركيبا وتعقيدا من الجملة النواة .

إن التحويل يكشف بطريقة جلية كيف تتحول الجمل الأولية التوليدية إلى جمل محولة عن طريق جملة من القواعد هي في نظر تشومسكي كتالي :

1- الحذف : هو عنصر من عناصر التحويل , ويعني أي نقص في البنية السطحية مقارنة بالبنية العميقة [2].

2- الإحلال : ويعنى باستبدال عنصر في الجملة بعنصر آخر يكون متضمنا معناه , علاوة على أن الثاني يمكن أن يحمل دلالة جديدة ويشار إلى هذا القانون

بـــ : أ ⟵ ب .

3- التوسيع : وهو توسيع مجال أحد عناصر الجملة , ليصبح أكثر اتساعا مما كان عليه قبل التحول ويعبر عنه بـــ : أ ⟵ ب + ج , وهذا يعني أن العنصر (أ) أصبح بعد التحويل يتضمن عنصرين اثنين بدلا من عنصر واحد .

4- الاختصار: ويسمى التضييق وهو حذف عنصر من عناصر التركيب بشرط أن يكون متضمنا في العنصر الباقي ويمثل له بالمعادلة : أ+ب ⟵ ج . [3]

5- الزيادة : ويقصد بها كل زيادة في الملفوظ على نظيره غير الملفوظ (العميق) ويمثل له بالمعادلة : أ ⟵ أ + ب . [4]

6- إعادة الترتيب: تتم بتقديم عنصر من عناصر الجملة على بقية عناصرها , أو هي تغير موقع أحد العناصر من مكان يحتله في البنية إلى مكان آخر يظهر في البنية السطحية ويشار إليه بالمعادلة : أ + ب ⟵ ب + أ . [5]

---

[1] - ينظر: أحمد مومن , اللسانيات النشأة والتطور , ديوان المطبوعات الجامعية -بن عكنون , ط4 , 2008 م , ص 207 .

[2] - ينظر: حليمة أحمد عمايرة , الاتجاهات النحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة , ص 223 .

[3] - ينظر: سليمان ياقوت , منهج البحث اللغوي , دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية , ط3 , 2003 م, ص 148.

[4] - ينظر: حليمة عمايرة , الاتجاهات القديمة لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة , ص 229 .

[5] - ينظر: ياقوت سليمان , منهج البحث اللغوي , ص 148 .

وهذه القواعد قد تساعد على التميز بين الجمل التي تظهر متكافئة في حين أنها مختلفة تمام الاختلاف , وأيضا الجمل التي تبدو ظاهريا بأنها متباينة في حين أنها متماثلة تمام التماثل , كما تساعد على فك اللبس في تلك الجمل التي يمكن أن تحتمل معنيين متمايزين[1].

غير أن اختلاف اللغات قد كانت له الكلمة في تقبل هذه القواعد أو رفضها , فلكل لغة من اللغات خصائص قد تتشاركها مع باقي اللغات وقد تنفرد ببعضها دون غيرها .

ولذلك فما يكون صالحا للغة ما لا يصلح بالضرورة للغة أخرى , ومن هذا المنطلق كان لزاما على الدارس اللغوي مراعاة هذه الخصوصية قبل تبني هذه القواعد , كون القول بعالمية هذه القواعد رأي يبقى رهينة لخصوصيات كل لغة .

وقد حدد خليل عمايرة عدة قواعد يمكن أن تنقل الجملة العربية من حالتها البسيطة التوليدية إلى حالة أكثر تعقيدا وتركيبا , ومحولة بذلك بنية الجملة النواة إلى لبنية مغايرة تماما لها وهذا التحول في المبنى مرتبط بالضرورة بانتقال من المعنى البسيط إلى معنى مغاير تماما لما كانت تحمله الجملة الأصلية النووية , وبهذا تكون القاعدة الأساسية في التحويل عنده : كل تغير في المبنى هو تغير بالضرورة في المعنى , وانتقال بالضرورة إلى مستوى أعمق من الدلالة , وهذه القواعد هي كالتالي :

1- الترتيب :

من المعلوم أن الألفاظ قوالب للمعاني , ولهذا وجب أن يكون ترتيبها الوضعي مراعيا لترتيبها الطبيعي , ومن البيّن أن الرتبة في اللغة العربية تقتضي تقديم بعض العناصر على حساب عناصر أخرى , ولكن قد يعرض لبعض الكلم من المزايا والاعتبارات ما يستوجب تحويلا في بنية الجملة كأن يتقدم ما حقه التأخير ويتأخر ما حقه التقديم[2].

---

[1] - ينظر: أحمد مومن , اللسانيات النشأة والتطور , ص 209 .

[2] - ينظر: أحمد الهاشمي, جوهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع , المكتبة العصرية –بيروت , ط1 , 1999 م , ص 123 .

ولم تغفل اللسانيات التوليدية ظاهرة الترتيب في اللغة العربية وترجم ذلك باهتمام التوليديين العرب بها , إذ أولوها عناية بالغة باعتبارها ظاهرة تركيبية تساعد على فهم العديد من الظواهر التركيبية الأخرى وكذا معالجة العديد من القضايا أهمها [1]:

10- إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية .

11- إشكال الضمائر والموصولات , بما فيها ظاهرة التطابق , وما تخضع له من تنوع ملحوظ في سماتها تبعا لتريب المكونات داخل الجملة .

12- إشكال النقل , فالتركيز على الرتبة الأصلية وآليات اشتقاقها يمكننا من فهم آليات اشتقاق الرتب الممكنة غبر قواعد, وقيود على انطباق القواعد .

ويرى خليل عمايرة أن الترتيب من أبرز عناصر التحويل وأكثرها وضوحا , لأن المتكلم يعمد إلى مورفيم حقه التأخير فيما جاء عن العرب فيقدمه أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره طلبا لإظهار المعاني في النفس[2] .

أو هو نقل مورفيم من موقع أصل له على موقع جديد , مغيرا بذلك نمط الجملة , وناقلا معناه إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأول رابطة واضحة , ويعطي عمايرة مثالا على ذلك في الجملة : أكرم خالد عليا , التي اعتبراها جملة فعلية , لا تهدف إلا للإخبار أول المقام , لكن إذا كان في مقصود المتكلم نقل الخبر بالتركيز على جزء من أجزائه , فلا بد له من تقديم ذلك الجزء ليفهم السامع المراد .أما إذا كان المتكلم يقصد بالمعنى الذي تحمله الجملة التوليدية المعنى نفسه في الجملة المحولة فهو بذالك قد أخطأ جادة الصواب, وعبّر بغير ما كان عليه أن يعبر به [3], وهذا يعني أنه قد جعل من ظاهرة التقديم والتأخير ظاهرة بالغة الأهمية في إبراز المعاني والدلالات المراد إضافة لكونها تطرأ على التراكيب فتغير من بنيتها الشكلية, ويقودنا هذا إلى التساؤل عما إذا كانت اللغة العربية تجيز التقديم والتأخير, أوبعبارة أخرى ما هي التراكيب التي تسوغها اللغة العربية ؟ ,

---

[1] - ينظر: حافظ علوي , اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة , ص 284-285 .

[2] - ينظر: خليل عمايرة , في نحو اللغة وتراكيبها , ص88 .

[3] - ينظر: نفسه , ص 93-94 .

ويبدو أن عمايرة لم يغفل ذلك فرأى بأن التراكيب التي ترتضيها اللغة العربية تنحصر في مجموعة من الأطر هي الأغلب كتالي :

- فعل + فاعل – توليدية , نحو: جاء الفرج .
- فعل + فاعل + مفعول – توليدية, نحو: ركب الفارسُ الفرسَ.
- فاعل + فعل – تحويلية , نحو : المثابرُ ينجحُ .
- مفعول + فعل + فاعل – تحويلية, نحو : الدرسَ حفظَ الولدُ .
- فاعل +فعل + مفعول , نحو- تحويلية , نحو محمدٌ مرضَ أخوهُ .
- فعل +مفعول + فاعل – تحويلية , نحو : غادرَ المنزلَ الولدُ .
- مبتدأ معرفة + خبر نكرة – توليدية, نحو : زيدٌ منطلقٌ .
- شبه جملة + مبتدأ نكرة – توليدية, نحو : في الدار رجلٌ.
-مبتدأ معرفة + خبر معرفة – تحويلية ,نحو : زيدٌ المنطلقُ .
- خبر معرفة + مبتدأ معرفة – تحويلية , نحو :الرسولُ محمدٌ .

(كان , كاد ,إنّ .....الخ) + اسمية – تحويلية ,نحو: كان محمدٌ رسولاً , إن اللهَ قدير كاد المعلمُ أن يكون رسولاً ...[1]

وإذا كان عمايرة يسلم بهذه الأطر كأطر تحكم معظم التراكيب في اللغة العربية , فإنه يعتبرها صحيحة ومقبولة من وجهة نظر التحليل النحوي .

ولكن ميشال زكريا قد عقب على بعضها في مدى مقبوليتها نحويا , وكذا مدى ورودها في اللغة العربية بشكل عام خصوصا فيما يتعلق بتقدم المفعول على الفاعل , أي الجمل من نمط : فعل + مفعول + فاعل , أو النمط : مفعول + فعل + فاعل ,وكذالك إبراهيم أنيس حيث يقول :" لست أغالي حين أقرر هنا أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجمل المثبتة كما يرى أصحاب البلاغة , في تلك الأمثلة المصنوعة من

[1] - ينظر : خليل عمايرة , في نحو اللغة وتراكيبها , ص 94-95 .

نحو زيدا ضربت , زيدا ضربته "[1], ثم يشير إلى بعض الآيات القرآنية التي جرى فيها تقديم المفعول على ركني الإسناد مثل قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2] , وقوله تعالى:﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾[3] , ليؤكد أن هذه الآيات جاءت على هذا النحو رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية , فهي شبيه بالقافية التي يحرص الشاعر موسيقاها كل حرص [4].

والجدير بالذكر في هذا المقام هو أن خليل أحمد عمايرة يعتدُّ بالأصل في الجملة فإن كانت الجملة التوليدية فعلية في الأصل فإنها تبقى كذلك بعد التحويل وكذالك الأمر بالنسبة للاسمية .

وبناء على هذا فإن جملة نحو : محمد بلغ الرسالة , جملة تحويلية فعلية لأنها في الأصل (بلغ محمد الرسالة) جاء التحويل بتقديم الفاعل للعناية والأهمية والتوكيد[5] , وانتقلت بفعل هذا التحول من السطحية إلى العمق وبهذا يصبح معناها خاضعا للظن أو التفسير الذي يعتمد على الحدس .

وقد أورد عمايرة في سياق الاستشهاد للتحويل بالترتيب العديد من الآيات القرآنية تبين الأهمية البالغة لظاهرة التقديم والتأخير , وبين المواقع التي حدث فيها تقديم وتأخير والأثر الدلالي الذي أحدثته هذه الظاهرة , ومن الآيات التي استشهد بها : قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[6], وقوله تعالى: ﴿ وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾[7] وقوله تعالى : ﴿ اللهُ يَبْسِطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾[8].

---

[1] -إبراهيم أنيس ,من أسرار اللغة , ص 316 .

[2] - الفاتحة , الآية 4.

[3] - الضحى , الآية 9 – 10 .

[4] - نفسه , ص 316 .

[5] - ينظر: خليل عمايرة , في نحو اللغة وتراكيبها , ص 95 .

[6] - الفاتحة , الآية 5 .

[7] - البقرة , الآية 41 .

[8] - الرعد , الآية 26 .

إذن التقديم والتأخير من السمات البارزة في اللغة العربية فهو يجيز للمتكلم العديد من إمكانات الترتيب بحسب الغاية التي يرمي إليها والمعنى الذي يهدف إلى إيصاله للسامع , وتبقى كل هذه الترتيبات ناتجة عن عملية تحويلية خرجت عن الأصل وتفرعت عنه , وهذا الأصل هو بنية داخلية ترجع إليها كل هذه التفريعات والتحويلات , والواقع أن هذا التصور يحيل الذهن إلى التساؤل حول كيفية الترتيب في البنية الأصلية للجملة العربية.

وقد ذهب العديد من التوليديين العرب في هذا إلى الأخذ بنظام : فعل + فاعل + مفعول ومنهم عبد القادر الفاسي الفهري وكذا ميشال زكريا , إلا أن الاختلاف بين هؤلاء الأعلام يكمن في طريقة استدلال كل واحد منهم لإثبات وجهة نظره .

والواضح أن عمايرة لا يختلف مع هذه الوجهة , إذ نراه هو الأخر يعتمد هذا الترتيب بعد التقديم له بالإجابة على تساؤلين محوريين هما:

1-ما هي الأسس التي نعتمدها في الحكم بالأصلية للجملة التوليدية , والفرعية للجملة المحولة ؟

وهو سؤل أجاب عنه بالقول بأن النحاة العرب قد قسموا الجملة العربية على قسمين : اسمية يتصدرها اسم , وفعلية فيها الصدارة للفعل وهما غالبا مرتبتان وفق نظام: فاعل+ فعل + مفعول , للجملة الاسمية و: فعل + فاعل +مفعول, للجملة الفعلية [1]

ومن هنا يأتي التساؤل الثاني وهو :

2-أي هذه الأطر يمثل البنية العميقة , وأيها يمثل البنية السطحية ؟

للإجابة عن هذا التساؤل يجب بحسب رأيه المرور بعدة خطوات هي كالآتي :

13- إتباع طريقة الإحصاء لجمع عدد كبير من الجمل .

14- دراسة المناسبات التي قبلت فيها هذه الجمل لبيان الغرض المقصود من كل ترتيب , ووصف كيفية انتظام المباني الصرفية في التركيب .

[1] - ينظر: خليل عمايرة , في نحو اللغة وتراكيبها , ص 182-183 .

15- المقابلة بين نظام : ف+فا +مف ونظام فا+ف+مف والإشارة إلى اختلافاتهما في درجة التوكيد والإفصاح أو الاهتمام والعناية

16- استنباط القواعد النحوية التي يتم من خلالها ترتيب الكلمات في كل تركيب , لتحقق المعنى المقصود , ومن هنا تتغير الرتبة في الجمل لتغير في المعنى , لتصبح ما يعرف بالجمل التحويلية .

2-الزيادة :

يرى عمايرة بأنها عنصر من عناصر التحويل ويحدها بأنها كل ما يضاف إلى الجملة الأصلية (النواة) من كلمات , وهذه الكلمات يعبر عنها النحاة بالفضلات , ويسميها البلاغيون بالقيود [1], هي تعطي الجملة قيمة دلالية جديدة نعرفها من خلال العلاقة بينها وبين بؤرة الجملة , وتأخذ هذه الكلمات حركة إعرابية هي حركة الباب النحوي التي جاءت هذه الكلمة ممثلا صرفيا له , وبإضافة هذا المبنى الصرفي لبنية الجملة تنتقل من البعد الدلالي الأول الذي هو الإخبار المحايد إلى بعد دلالي آخر [2].

ويقوم رأي عمايرة هذا على فرضية مضمونها : إن الإنسان يفكر بمجموعة من الأبواب النحوية التي تكون مجردة نحويا , تتجسد في مبان صرفية , وتأخذ هذه المباني الصرفية الحركات المخصصة للأبواب النحوية – كما قررها النحاة – وترتبط ببؤرة الجملة لتؤدي دورها الدلالي في جملة : (يكرم علي خالد عصر الجمعة إكرام جيدا احتراما) كالتالي :

[1] - ينظر: عمايرة , في نحو اللغة وتراكيبها , ص 96.

[2] - ينظر: خليل عمايرة, المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي , ص 426 .

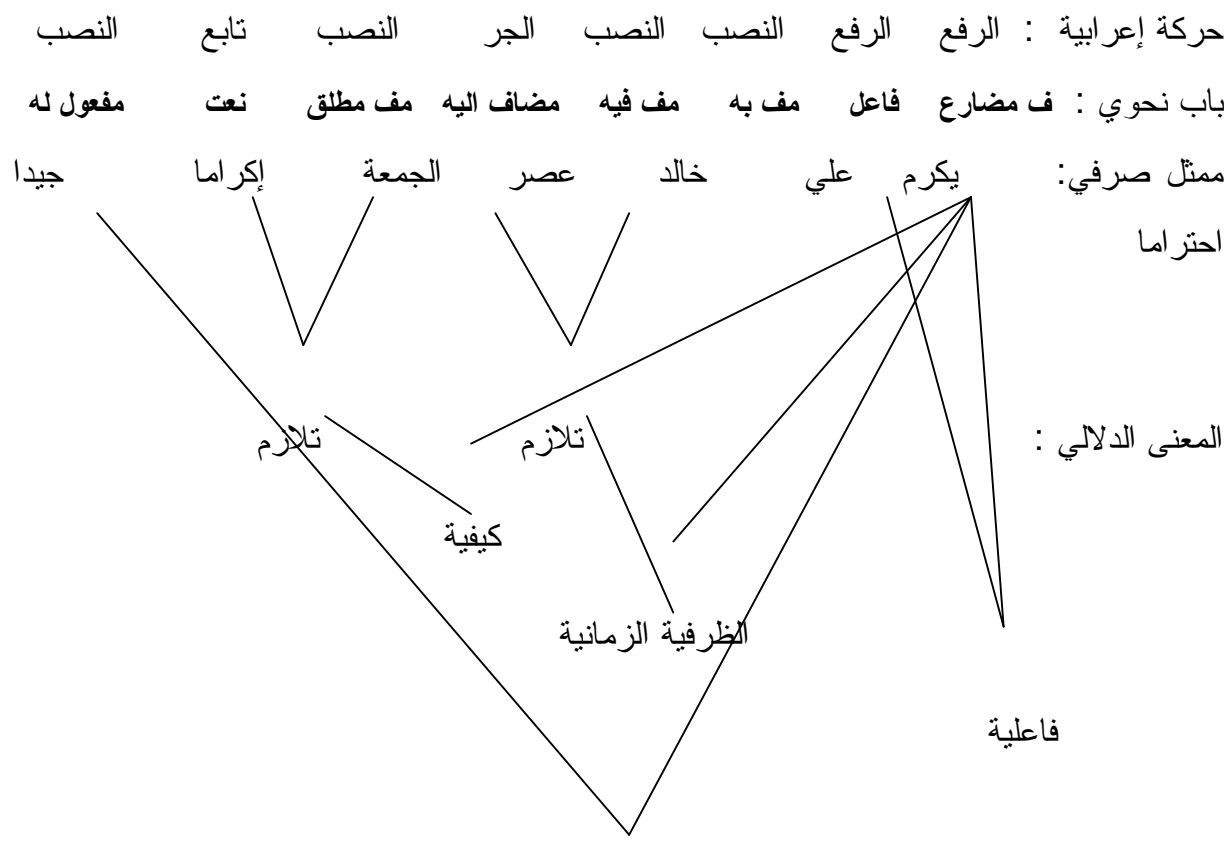

وقد اشترط أن تسير الزيادة في ركاب المبنى في نواح ثلاث [1]:

1- أن تساير النظام والترتيب الذي يقتضيه التركيب الأساسي أو المحول

2- أن تحمل الحركة الإعرابية التي تسم الباب النحوي في حالة الإعراب أما في حالة البناء فيكتفي بذكر بابها النحوي دون تقدير حركات إعرابية لا مبرر لها

3- أن ترتبط من حيث المعنى ببؤرة الجملة (الفعل في الجملة الفعلية والمبتدأ في الجملة الاسمية)

ويرى عمايرة بأن كل زيادة في اللفظ هي زيادة في المعنى مخالفا بذلك الاتجاه التوليدي[2] ويعطي مثالا على ذالك : حضر محمد باسما .

[1] - خليل عمايرة , المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي, ص 426 .

[2] -ينظر: خليل عمايرة, المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي , ص 96 .

فجملة " حضر محمد" تامة يحسن السكوت عليها , وعندما أردنا تبيان حالة محمد أضفنا كلمة باسما للدلالة على الحالة , ومنه جاءت الزيادة هنا لتضيف إلى المعنى الأول (حضور محمد) معناً جديداً ؛ هو وصف الحال (حالة محمد عند حضوره).

وفي رأي مخالف لرأي عمايرة تطرق تمام حسان لبعض مواقع الزيادة في الجملة العربية وتحدث في إحدى تلك المواقع عن زيادة المصدر لتوكيد معنى الفعل (ضرب الأستاذ التلميذ ضربا مبرحا) , واعتبر أن زيادة المصدر لم تكن لتضيف معنا جديدا للجملة , وذلك أن المعنى قبل دخول المصدر كان تاما وواضحا , وما فائدة هذا المصدر إلا زيادة التحديد, والتوكيد دون الإتيان بمعان طارئة , يقول: " أما التحديد والتوكيد فهي القرينة الدالة على المفعول المطلق , والمقصود بالتحديد والتوكيد تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل "[1].

أما بالنسبة لتحديد الزوائد في الجملة العربية فهي عند عمايرة ما تعدى طرفي الإسناد, وعليه فإن الجملة التوليدية سواء أكانت اسمية أو فعلية , قد تلحقها زيادة تظهر على بنيتها السطحية ويمكن أن تفسر هذه الزيادة في بنيتها العميقة , ومن الزوائد التي ذكرها دخول الأفعال الماضية الناقصة وهن عناصر زمن لا غير , ودخول إن وأخواتها على الجملة التوليدية الاسمية , إذ إنها تؤدي في الجملة معنى جديدا يضاف إليها , ومثل الأفعال الناقصة والأسماء المشبهة بالأفعال التي تأتي زائدة فتفيد معنى بزيادتها , بعض أفعال الشروع والرجحان والمقاربة وأدوات التوكيد والاستفهام , وأفعال المدح والذم , وقد للتحقيق والتوكيد ولن , ولم , وبقية أدوات النصب والجزم للفعل , وأدوات الشرط .

وقد يجتمع عنصر زيادة أو أكثر في الجملة العربية فيؤدي كل منهما دوره في المعنى , نحو قولنا : ليس علي بمجتهد , حيث أفادت (ليس) النفي وأفادت (الباء) توكيد النفي [2].

[1] - تمام حسان, اللغة العربية معناها ومبناها , دار الثقافة –الدار البيضاء , ط1 , 1994 م, ص 198.

[2] - ينظر: خليل عمايرة , في نحو اللغة وتراكيبها , ص 133 .

وانطلاقا من فكرة أن العامل لا يفسر التراكيب تفسيرا صحيحا , تطرق إلى ما يسميه النحاة بحرف الجر الزائد , وتوصل إلى أنه لا يوجد في اللغة العربية مبني إلا وله معنى , وكل حرف جر هو حرف أصيل في التركيب الذي يكون فيه, وأنه لا وجود في اللغة العربية ما يعرف بحرف جر زائد دخوله كخروجه , وقد عاب قول القدماء بان حرف الجر يتأتي للتوكيد , ولم يقروا بأن التوكيد معنى من المعاني[1] .

من هنا يحاول إيجاد شرعية لتساؤله : أليس التوكيد معنى ؟ وكذا الأمر بالنسبة للإلصاق والاستعانة والإضافة أليست كلها معاني ؟, ثم يصل إلى نتيجة مفادها أن اعتقاد القدماء في هذه القضية خاطئ وهو راجع في الأساس لنظرية العامل وما يتبعها من محاولات تبريرية غير مؤسسة [2].

3- الحذف :

يعد الحذف سمة من السمات البارزة في التراكيب العربية , بل هو ظاهرة لغوية تشترك فيها جميع اللغات الإنسانية , حيث يميل الناطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام , أو إلى حذف ما قد يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة , حالية كانت , أو لفظية , أو عقلية , وكما قد يعتري الحذف بعض عناصر الكلمة الواحدة فيسقط منها مقطع أو أكثر [3].

أما بالنسبة لخليل أحمد عمايرة فقد عده عنصرا من عناصر التحويل هو الآخر, وجعل منه نقيضا للزيادة , وعنى به أي نقص يعتري الجملة النواة التوليدية, اسمية كانت أو فعلية لغرض في المعنى , بحيث تبقى الجملة أو بالأحرى ما تبقى منها تحمل معنى يحسن السكوت عليه , و تبقى تحمل التسمية نفسها قبل التحول (أي اسمية أو فعلية) فجملة : " محمد" كجواب للسؤال: من حضر ؟ هي في سياقها جملة تحمل معنى يحسن

---

[1] - ينظر : نفسه , ص 133- 135 .

[2] - ينظر: نفسه , ص 104 – 105 .

[3] - ينظر: سليمان حمودة , ظاهرة الحذف في التراث اللغوي العربي , الدرار الجامعية للطباعة والنشر , الإسكندرية , ط1 , 1998 م, ص 4 .

السكوت عليه , ولكن حذف ركن من أركانها هو المسند فأصبحت بذلك جملة تحويلية فعلية , القصد من التحويل فيها هو الإيجاز [1], والقول لا يختلف كثيرا في جملة (سعيد) كإجابة للسؤال : من القادم , سوى في مجيئها جملة تحويلية اسمية جاء التحول فيها بالحذف لغرض الإيجاز أيضا[2] .

ويرى عمايرة بأن صيغ التحويل بالحذف وردت في القرآن الكريم كثيرا , وكذلك في كلام العرب ويمثل لهذه الظاهرة بالعديد من الأمثلة , نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ ﴾[3] , أي خلقهن الله , وكذا قول عمرو بن أبي ربيعة :

اعتادَ قلبُكَ من ليلى عوائدهُ وهاجَ أهواءُك المكنونة الطللِ

(هو) ربعُ قواءٍ أذاعَ المعصراتِ به وكلُ حيرانٍ سارَ ماؤهُ خضلِ

وقد لاحظ أن الأمثال العربية الواردة في كتاب الأمثال وفي لسان العرب التي هي على وزن (أفعل من) هي مما حذف فيها المسند والمسند إليه ليفيد التعميم والتوسيع , والمعلوم أن الأمثال لا تغير وإنما تقال كما أطلقت أول مرة , فلا يصح فيها التقديم ولا التأخير , أو تغير الحركة أو إدخال ناسخ من النواسخ عليها أو تغير أواخرها[4] , وبالتالي فبنيتها ثابتة محفوظة قياسا على أول استعمال لها ومن الأمثلة التي أوردها على ذلك : " أعز من كليب وائل" , " أجود من كعب مامة " , " أجود من حاتم " , " أبقى من حجر" , وكل من هذه الأمثلة حذف فيها المسند إليه لدلالة الحال عليه [5], وبهذا يكون تحليل مثل هذه الجمل كالتالي :

---

[1] - ينظر: خليل عمايرة , في نحو اللغة وتراكيبها , ص 134 .

[2] - نفس المرجع , ص 135 .

[3] - الزمر, الآية 38.

[4] - ينظر: , فاضل السامرائي , الجملة العربية نأليفها وأقسامها, دار الفكر- عمان , ط2 ,2007 م , ص 110 .

[5] - ينظر: عمايرة , في نحو اللغة وتراكيبها , ص 138 .

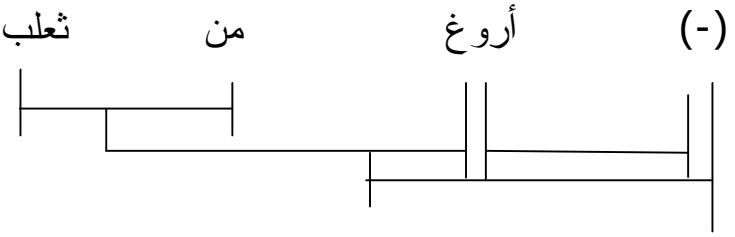

فالجمل في مثل هذه الأمثلة جمل اسمية جاء التحويل فيها بالحذف , وإذا كان الحذف في ركن رئيس من أركان الجملة فلا بد من تقدير له , فنضع مكانه الإشارة (-) للدلالة على وجود عنصر محذوف [1]

4-الحركة الإعرابية :

يعدها خليل عمايرة فونيمات أصلية في العربية تفيد معنى معينا وهذا المعنى يمكن أن يتحول إلى معنى جديدٍ , إذا ما غيرنا في أحدها , وبذلك فالحركة الإعرابية شأنها شأن أي فونيم آخر في الكلمة , إذا تغير تبعه تغير المورفيم وكذا الصورة الذهنية التي يشير إليها المورفيم , ولما كان الإعراب في مدلوله اللغوي يعني الإفصاح والإبانة فإن استعمال الحركة المناسبة على أواخر الكلم في الجملة من أرقى وأعلى مراتب الإفصاح[2].

هذا القول الذي يجعل من العلامة الإعرابية وحدها كفيلة بالتفريق بين المعاني المتكافئة قول لا يستقيم في مذهب تمام حسان , إذا يعتبر هذا الأخير العلامة الإعرابية وسيلة من الوسائل التي تتظافر في الجملة لتبين معناها , ومن المستبعد أن يقال إنها وحدها قادرة على الكشف عن المعاني المختلفة , يقول : " ولا أكاد أمل ترديد القول : إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه , تحت اسم تظافر القرائن"[3], وتظافر القرائن يعني أن الظاهرة الواحدة لا يمكن أن تدل بمفردها على المعنى, ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية [4].

---

[1] - ينظر: نفسه , ص 138 .

[2] - ينظر: نفسه , ص 155-156 .

[3] - ينظر: تمام حسان , اللغة العربية معناها ومبناها , ص 207 .

[4] - ينظر: نفسه , ص 193 .

إن قول عمايرة بأن الحركة الإعرابية لها أهمية بالغة في تحديد المعاني , يفتح الباب أمامنا للتساؤل التالي : هل كل الحركات التي تتعاقب على أواخر الكلم في اللغة العربية , حركات تعبر عن معان في نفس المتكلم يريدها هذا الأخير ويفهمها السامع ؟.

إن الحركة الإعرابية التي تحدث عنها خليل عمايرة والتي يرى أن لها أثرا يفي المعنى وتساعد على إبانة ما في نفس المتكلم تلك الحركات التي تأتي اقتضاء لعنصر تحويل جديد اقتضاء قياسيا ,[1] إنما هي تلك الحركات التي تدل على عدد من الأبواب النحوية , وعليه يمكن أن نستخلص أن الحركات الإعرابية عنده على ثلاثة أضرب :

- حركة القياس : وهي حركة تواضع وتعارف , يستعملها المتكلم قياسا على ما ورد في كلام العرب , كرفع الفاعل ونصب المفعول وجر المجرور... الخ .

- حركة اقتضاء : هي تلك الحركة التي تأتي اقتضاء لعنصر من عناصر التحويل (غالبا ما يكون تحويل بالزيادة) كحركة اسم إنّ وأخواتها وحركة خبر كان وأخواتها ...الخ .

ولو دققنا في النوعين السابقين لوجدنا أنهما شيء واحد , فحركة الاقتضاء هي نفسها حركة القياس, فنحن لا ننصب اسم إنّ ولا خبر كان إلا قياسا على ما تداولت العرب وتعارفت عليه ولو أن العرب قد أعملت الرفع فيهما لانتهى الأمر بنا بالمثل , ولو أردنا الفرق بينهما لوجدنا أنه ينحصر في عملية التحويل بالزيادة فقط بمعنى أن حركة الاقتضاء تختص بالجمل التي لحقها تحويل في بنيتها بالزيادة .

17- حركة ذات معنى : وهي التي خرجت من نطاق القياس والاقتضاء , لتستعمل استعمالا يدل على معنى يريده المتكلم ويفهمه السامع , وهذه الأخيرة هي التي يجعلها خليل عمايرة عنصرا من عناصر التحويل وهي في نظره حركة دالة على العديد من الأبواب النحوية , وقد حصر هذه الأبواب في : الإغراء والتحذير والاختصاص وأسماء الأفعال وكم الاستفهامية والخبرية والاسم المنصوب بعد واو المعية والفعل المضارع المنصوب بعد واو بمعنى مع والاسم المنصوب في التعجب .

[1] - ينظر: خليل عمايرة , المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي , ص 430 .

5-التنغيم :

للمتأمل في نطق الناطقين أن يبدو له جليا أن أداء الألفاظ متفاوت الصور باختلاف الأفراد و كذا اختلاف اللغات , لأن الفرد حين ينطق ويبدو له توضيح مقطع معين لتعلقه بأمر هام يحتاج إلى تلك العناية في التوضيح , ولذلك يضغط على هذا المقطع ضغطا يبرز المراد منه فيوضح للسامعين أن الاهتمام بذلك الأمر إنما كان لأهميته , وتأمل الباحث لهذا الصوت على ذلك الوضع يبدى له بالضرورة نشاطا قد حدث لأعضاء النطق في تلك الحالة , والمقطع بهذه الصورة يسمى منبورا , كونه واضح في السمع بالنسبة لبقية المقاطع [1].

إذا فالنبر يعني وضوح جزء من أجزاء الكلمة عن بقية أجزائها [2] , ومنه فالنبر متعلق بالسماع , ويُقسم النبر إلى قسمين : نبر يعنى بالكلمة ونبر يعنى بالجملة .

أ- **نبر الكلمة (القاعدة) :**فالنبر في الكلمة يلعب دورا كبيرا في بعض اللغات فيفرق بين الصيغ والمعاني فيها بحيث لا يفهم المراد إلا بوجوده [3] , ولذلك له الأهمية البارزة في تحديد صيغة الكلمة (من حيث كونها اسمية أو فعلية) في بعض اللغات كاللغة الإنجليزية فكلمة " import " إذا نبرت في مقطعها الأول صارت اسما أما إذا نبر المقطع الثاني منها صارت فعلا [4]. أما بالنسبة للغة العربية فنبر المقاطع على مستوى الكلمة يتعذر .

ب- **نبر الجملة (نبر الكلام):** ويقوم هذا النوع من النبر بالضغط على كلمة معينة في الجملة لتكون أوضح من غيرها , وذلك للاهتمام بهذه الكلمة والتأكيد عليها , ونفي

[1] -ينظر: ابراهيم نجا , التجويد والأصوات , مطبعة السعادة – القاهرة , ط1 , 1972 م, ص 78 .

[2] -ينظر: تمام حسان , اللغة العربية معناها و مبناها, ص 170 .

[3] - ينظر: نفسه , ص 172 .

[4] - ينظر:, عبد الكريم الرديني , فصول في فقه اللغة العام , دار الهدى – عين مليلة , الجزائر , ط1 , 2009 م, ص 183 .

الشك عنها من المتكلم والسامع [1], فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة , فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات , وهن يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة [2].

يتبين مما سبق أن نبر الكلمة في نطاق الجملة يكون نبرا سياقيا دلاليا , وهو ما يسميه العديد من الباحثين وعلى رأسهم خليل عمايرة بالتنغيم فلا يكون التنغيم في الجملة إلا لمعنى [3] فإذا قال قائل : حضر محمد , فإن الغرض يختلف باختلاف موضع النبر على الجملة , فإذا وقع النبر على الفعل فإن النية تأكيد الحدث وهو الحضور , وإذا كان موقع النبر على الاسم فإن الغرض تأكيد محدث الحدث وهو علي [4], وبهذا تتحول الجملة من أصلها التوليدي إلى صورة مغايرة .

يفهم من رأي عمايرة وغيره أن للمتكلم دورا كبيرا في تحديد معنى الجملة , عن طريق وضعها في إطارها الصوتي المناسب و الذي يمكن المتلقي من إدراك المعنى المقصود وهذا يعني أن المعاني قد تتغير جذريا بمجرد إشارة صوتية من المتكلم .

وقد قسم عمايرة النغمة بدوره إلى ثلاثة أقسام هي :

18- صاعدة : تكون في الاستفهام والأمر

19- هابطة : و تكون في الندبة والتفجع

20- مستوية : وتكون في الجملة الخبرية .

---

[1] - ينظر: نفسه, ص 183 .

[2] - ينظر: نفسه , ص187 .

[3] - ينظر: خليل عمايرة , في نحو اللغة وتراكيبها , ص 172 .

[4] - ينظر: نفسه ص 173 .

ويستدرك في نهاية حديثه عن التنغيم ليقول إن هنالك نغمة صاعدة جدا تكون في الدهشة [1] وقد قسم البعض النغمة إلى سلبية وإيجابية, في حين يرى البعض أن لها مستويات أربعة هي: المنخفضة والمتوسطة و العالية والعالية جدا, ولكنها تبقى مستويات نسبية لا سبيل لمطلقيتها .

[1] - ينظر: خليل عمايرة , في نحو اللغة وتراكيبها, ص 174 .

الفصل الثالث

تحليل الجملة بين القدماء والمحدثين

المبحث الأول : التحليل النحوي للجملة العربية عند القدماء

قبل التطرق إلى الطرق التي اعتمدها القدماء في تحليل الجملة وجب الالتفات إلى المصطلحات التالية :

التحليل لغة :

التحليل في اللغة مصدر الفعل (حلَّل) الذي يرجع إلى الجذر المعجمي (حلَّ) , وتذكر له المعاجم العربية عدة استعمالات تدور كلها حول معنى فَتحِ الشيء أو فكِّه[1]. واشتهر لفظ (التحليل) حديثا في شتى العلوم للدلالة على معنى لم تذكره المعاجم القديمة وهو: تجزئة الشيء وإرجاعه إلى عناصره المكونة له ، فيقال في الطب حللّ الدم ، أي أرجعه إلى عناصره[2].

التحليل النحوي اصطلاحا :

أول من استعمله في الدرس اللغوي هو تمام حسان ، فقد ورد عنده عدة مرات ولم يقدم له تعريفا محددا ، لكن يمكننا أن نفهم من السياقات التي كان يرد فيها أنه يقصد به تجزئة التراكيب وتفكيكها للوقوف على العناصر التي تتشكل منها ، ومعرفة وظائفها النحوية[3].

ونعتقد أن أول من قدم مفهوما واضحا لمصطلح (التحليل النحوي) وحاول أن يضع له تعريفا جامعا مانعا كما استعمله في كتبه استعمالا مقصودا لا عفويا ، هو الباحث

---

[1] - ينظر : ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، تح : عبد السلام هارون ، دار الفكر - بيروت ، د ط ، 1979م, ص 2/ 20 . والخليل بن أحمد الفراهيدي ، معجم العين ، تح : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الرشيد – بغداد, دط , دت , ص 3/ 354 .

2- ينظر : مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، ط4 ، 2004م , ص 149 .

3- ينظر: تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 16, 17 ، 189. و تمام حسان ، الأصول ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، د ط ، 1991 م, ص 66 .

فخر الدين قباوة ، الذي يقول: "التحليل النحوي الذي نريد هو تمييز العناصر اللفظية للعبارة ، وتحديد صيغها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال"[1] .

ويمكن أن نفهم من هذا التعريف أن صاحبه يميز بشكل دقيق ما بين الدرس النظري للنحو والتطبيق العملي لأحكامه وقوانينه ، فيرى أن التحليل النحوي إجراء تطبيقي على النصوص الحية ، يتم بتفكيك العبارة أو النص لمعرفة الوحدات المكونة له معرفة إفرادية من حيث الصيغة والمعنى المعجمي للوحدات ومعرفة تركيبية من حيث وظائف الوحدات في العبارة والعلاقات القائمة فيما بينها مع الاستعانة في ذلك كله بقرائن المقام والمقال.

والملاحظ أن التحليل النحوي كان معروفا في التراث العربي ممارسة وتطبيقا تحت مصطلح "الإعراب" إذ قام العلماء قديما بتحليل نصوص من الشعر أو الحديث الشريف أو القرآن الكريم ، فبينوا وظائف الكلمات في العبارات ، ووقفوا عند الأوجه الإعرابية المختلفة للكلمة يشهد لذلك المؤلفات الضخمة التي تضم مكتبة التراث عددا لا بأس به منها ، وبالخصوص إعراب القرآن ، فقد خصه بالتأليف جمع من العلماء من أمثال الفراء والأخفش والزجاج والنحاس وابن خالويه والعكبري وغيرهم ، ولكن لا أحد منهم حاول أن يقدم تعريفا واضحا للمصطلح ، أو كشف عن مدلوله وبيَّن حدوده.

ويعد ابن هشام الأنصاري (ت 761 ه) من أبرز النحاة القدماء تناولا لموضوع التحليل النحوي تنظيرا وتطبيقا مستعملا مصطلح (الإعراب) للدلالة على ما كان يقوم به من تحليل للمفردات وبيان لوظائف الجمل وأشباه الجمل. فقد ألف كتيبا صغيرا سماه (الإعراب عن قواعد الإعراب) ، فتناول فيه الجملة وأحكامها وشبه الجملة ، وبيّن معاني واستعمالات طائفة من الكلمات التي يكثر شيوعها في الكلام ، وأوضح أساسيات أولية في الإعراب (التحليل النحوي) يحتاج إليها المبتدئون ، فكان مضمونه مختلفا كل الاختلاف

1- فخر الدين قباوة ، التحليل النحوي أصوله وأدلته ، الشركة المصرية العالمية للنشر ــ لونجمان ، القاهرة, , دط , دت, ص14 .

عن مضمون المشهور من كتب النحو آنذاك. ثم كان هذا الكتيب النواة الأولى لأعظم إنتاج علمي لابن هشام وهو كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) الذي تضمن أبواب الكتيب السابق فتوسع فيها وزاد عليها أبوابا قصد بها تدريب المبتدئين على طرائق التحليل النحوي وتصحيح الأخطاء الإعرابية لبعض المعلمين.

وممّا يجدر الإشارة إليه أيضا , قضية الأسبقية بين التطبيق والتنظير في النحو والأرجح أنه بدأ أول الأمر تطبيقيا ثم جاء بعد ذلك التنظير والتقعيد ، وقد صرح بهذا الأمر عدد من الباحثين منهم تمام حسان الذي يقول: " لقد بدأت قصة النحو ساذجة بسيطة كبداية كل الأمور العظيمة ، فكانت أقرب إلى الجانب العملي التطبيقي منها إلى الجانب الفكري النظري ، وكانت ألصق بضبط النص منها بالتفكير في تكوين اللغة العربية باعتبارها هيكلا وبنية"[1].

ويتفق هذا أيضا مع ما جاء في قول فخر الدين قباوة: " أما التحليل النحوي فقد جرت صوره المختلفة بمستويات متفاوتة منذ نشأة التفسيرات اللغوية إذ كانت العامة من تلك الممارسات تطبيقية عملية أكثر منها نظرية تقعيدية"[2].

و هذا يتفق و صنيع النحاة أنفسهم ، إذ إن مؤسس النحو العربي أبا الأسود الدؤلي كان أول نشاط لغوي يقوم به هو نقط المصحف الشريف المعروف بـــ (نقط الإعراب) وهو عمل تطبيقي بالدرجة الأولى ، وقد سمى أبو الأسود عمله هذا إعراب القرآن حين قال: "ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن"[3].

ولا يخفى على ذي بال أن هذا العمل الذي قام به أبو الأسود من ضبط لأواخر الكلم بالشكل يقتضي ضمنيا تحديدا للوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية وابتداء وخبر

1- تمام حسان ، الأصول ، ص 32.

2- فخر الدين قباوة ، التحليل النحوي أصوله وأدلته ، ص13.

3- أبو بكر بن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تح : محي الدين عبد الرحمان رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دط ، 1971م, ص 1/ 40.

وغير ذلك ، وهذا إنما يتم باستحضار معطيات السياق الداخلي والخارجي ، مما يعني أنه كان يمارس ضمنيا التحليل النحوي بعمله هذا.

وللمتتبع للإرهاصات الأولى للتحليل النحوي , أن يجد جذورها متصلة بعهد النبوة المطهرة والصحابة الشرفاء , أين سيلحظ المطالع لنصوص ذلك العهد كثيرا من العبارات التي وردت عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ وبعض صحابته أو التابعين قد تضمنت شيئا مما يمكن أن نعده من أشكال الممارسة التحليلية والتفسيرية للنصوص القرآنية .

ومع أن العرب وقت نزول القرآن الكريم كانوا على جانب كبير من الإحاطة بلغتهم ومعرفة أساليبها وإدراك حقائقها ، فهم أقدر الناس على فهم القرآن وإدراك معانيه واستيعاب مراميه مقارنة بمن جاء بعدهم ، أقول على الرغم من ذلك إلا أن هذا لا ينفي وجود تفاوت بينهم في فهم القرآن الكريم يستدعي وجود من يوضح لهم معانيه ويفسر لهم ما غمض عليهم وخفي عنهم.

فإذا انتقلنا إلى الأجيال التي جاءت بعدهم وجدنا الحاجة إلى تفسير وتوضيح نصوص القرآن الكريم أكثر إلحاحا من ذي قبل ، وهكذا كلما كان البعد عن صفاء اللغة كان البعد أشد في إدراك معاني القرآن وفهم مقاصده وأحكامه وأسراره ، واستتبع ذلك كثرة التفسير والمفسرين فالمسألة إذن طردية ، ولا غرابة حينئذ من قلة النصوص التحليلية والتفسيرية في عهد نزول القرآن.

وفي كل الأحوال فإن معنى البيان أو التوضيح والتفسير وفهم الغريب كلها من مقتضيات التحليل النحوي. وحتى إن كان المصطلح مجهولا لدى رجال هذا العهد الأول من الصحابة أو كان التفصيل في التحليل الذي عرف فيما بعد غائبا عن تفسيراتهم وبيانهم لمعاني النصوص ، فإننا لا نعدم لديهم الإشارة الخاطفة في تحليل لفظ ما ، أوالتفسير المعجمي لمعنى لفظ آخر, أو الإيماء إلى وظيفته النحوية.

من ذالك بيان النبي صلى الله عليه وسلم معنى قوله تعالى :﴿ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾بأنهم اليهود , وكذالك ﴿ الضَّالِّينَ ﴾[1], بأنهم النصارى .

من ذلك أيضا ما يروى عن النبي(ص) أنه لما بلَّغ المشركين قول الله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴾[2], اعترضه عبد الله بن الزبعرى وهو مشرك - لم يسلم بعد - بأن هذه الآية تشمل أيضا الملائكة والأنبياء الذين عبدهم الناس ، ففرح المشركون باحتجاجه هذا ، فرد عليه النبي (ص) قائلا: (يا غلام ، ما أجهلك بلغة قومك! فإني قلت: (ومَا تَعْبُدُونَ)، وهي لما لا يعقل ، ولم أقل: ومن تعبدون)[3].

فهذا كما نرى تحليل صريح للكلمة في الآية يدل على تمييزهم وتفريقهم بين معاني اسم الموصول واستعمالاته ، وإن لم يستعملوا المصطلح النحوي الذي عرف فيما بعد.

أما بالنسبة للصحابة والتابعين فقد شهد النشاط التحليلي التفسيري حضورا مستمرا في مجالسهم التي كانوا يعقدونها لتفسير القرآن الكريم ، حيث يشير صاحب كشف الظنون إلى أن المفسرين الأوائل كانوا يعربون الكثير من الآيات خلال التفسير، ومنهم أبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود, وحذيفة بن اليمان ,وعلي بن أبي طالب , وعلقمة بن قيس ,وزرّ بن حبيش, وعروة بن الزبير ,ورفيع بن مهران , ومجاهد بن جبر, وعكرمة مولى بن عباس والحسن البصري, وعطاء بن أبي رباح[4].

وما من شك أن هذا الجيل الأول من العلماء لم يؤثر عنهم أنهم صاغوا قاعدة في النحو أو استنبطوها ، وإنما قدموا تحليلاتهم النحوية البسيطة لبعض الآيات الكريمة ، إما

---

[1] - الفاتحة , الآية 7 .

2 - الأنبياء , الآية 98.

3 - محمود الألوسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، دار إحياء التراث- بيروت, دط ، دت ، ص 139/17.

4 - ينظر: حاجي خليفة ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، دط ، دت ، ص 428/1 – 430 .

في سياق تفسيرها أو في سياق القراءة فيها ، أو قدموا بعض الملاحظات النحوية التي يمكن أن نعدها البداية الأولية للتحليل النحوي.

ولعل أهم شخصية من الصحابة اشتهرت بتفسير القرآن الكريم وبيان معانيه هي: شخصية ابن عباس ,الذي نقلت عنه كتب التفاسير ومعاني القرآن وإعرابه الكثير من النصوص التفسيرية والتحليلية للآيات الكريمة ، منها تحليله لقوله تعالى: ﴿ يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ﴾ [1]. فهو يعلق على ﴿ أيمسكه ﴾ بقوله: (إنه صفة للأب) والمعنى:(أيمسكها مع رضاه بهوان نفسه وعلى رغم أنفه)[2].

والمقصود من كلامه أن الجار والمجرور(على هون) وصف للمبشر بالأنثى ، وقد أطلق هنا لفظ (الصفة) وأراد به (الحال) لأن (الحال) في الحقيقة (صفة) لصاحبها.

الملاحظ أن ابن عباس قد استند في تحلليه هاهنا على المقام الخارجي والشاهد في قوله تعالى :(أم يدسه في التراب) كون العرب قديما قد مارست عادة دفن البنات .

وكان ابن عباس يقرأ الآية الكريمة: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [3]، بنصب (أرجلَكم) ثم يقول: (عاد الأمر إلى الغسل)[4].

1- النحل : الآية 59.

2- أبو حيان ، البحر المحيط ، تح: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية -بيروت ، ط 01 ، 1993م ، ص 489/5.

3 - المائدة : الآية 06 .

4 - الطبري (محمد بن جرير) ، جامع البيان عن تأويل آيات القرآن ، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط 01 ، 2001م، ص 192/8.

ومعنى كلامه أن في الآية تقديما وتأخيرا ، إذ إن (أرجلَكم) معطوفة على (أيديَكم) وتأخرت في الآية ، وقد اهتدى إلى ذلك بتأمل حركات الإعراب ثم الربط بينها وبين المعنى.

ونقلت كتب التراث الكثير من هذه التحليلات النحوية عن ابن عباس ، التي يعرض فيها أحيانا للوظائف النحوية للكلمات ، أو معاني الأدوات ووظائفها أو تحليل أوزان وبُنى الكلمات في الآية وغير ذلك ، وقد يستعمل في ذلك بعض المصطلحات النحوية التي شاعت فيما بعد.

ومن التابعين نجد مجاهد بن جبر (ت 102 ه) الذي تداولت كتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه تحليلاته وتفسيراته للقرآن الكريم .

ومما جاء عنه في تحليل بعض الكلمات من القرآن الكريم ، أنه في قوله تعالى: ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾[1] كان يقول : (هذا نداء يعني: يا ذرية من حملنا)[2], وفي قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾[3], يقول مجاهد: (اتقوا الأرحام أن تقطعوها)[4] , فهو يعلل النصب في (الأرحامَ) بأنها معطوفة على لفظ الجلالة ، ويبين المقصود من التقوى بأنها اجتناب قطع الأرحام.

وحين يفسر قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾[5] يقول : الأجل المسمى: الموت ، وفيه تقديم وتأخير ، أي : (لولا كلمة سبقت من ربك

1- الإسراء : الآية 03.

2 - القرطبي (محمد بن أحمد) ، الجامع لأحكام القرآن ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط 02 ، 1985 ،ص 10/ 213.

3- النساء : الآية 01.

4- نفسه ، ص 348/6.

5- طه : الآية 129.

وأجل مسمى لكان لزاما)[1], وفي هذا تفسير لسبب رفع (أجلٌ) في الآية بأنها معطوفة على (كلمةٌ) ، ويتضح ذلك بإرجاع التركيب إلى أصله كما فعل مجاهد هنا ، ومعلوم أن التقديم والتأخير في القرآن الكريم قد تقتضيه بلاغة النظم ومراعاة الفواصل ورؤوس الآيات.

أما بالنسبة للنحويين المتقدمين فقد نقلت لنا كتب الأخبار والتراجم الكثير من ملاحظاتهم وتحليلاتهم النحوية لبعض الكلمات في الآيات القرآنية وفي أبيات الشعر العربي ، مما كان يدور في مجالسهم سواء العامة أو الخاصة.

فقد روي أن أبا الأسود الدؤلي (ت 69 ه) كان له مجلس لإعراب القرآن الكريم ، وعنه طلب حرٌّ بن عبد الرحمان النحوي القارئ إعراب القرآن أربعين سنة[2]. وقد أنشد أبو الأسود مرة أبياتا في محبة النبي (ص) وآله منها قوله:

فإن يكُ حُبُهُم رشدًا أَصبَهُ أولستُ بِمُخطِئ إِن كانَ غيًا

فقالت له بنو قشير: شككت يا أبا الأسود في قولك: (فإن يك حبهم) فرد عليهم بقوله: أما سمعتم قول الله تعالى: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾[3], أفترون الله شك في ضلالهم؟ , ولكنه حققه بذلك عليهم[4] .

فهو يلجأ في تبرير أسلوبه إلى أفصح النصوص إطلاقا وهو النص القرآني ليثبت هذا الاستعمال وهذه طريقة في التحليل قد يلجأ إليها المحلل إذا رأى في النص المستشهد به ما يغني عن كثير من الشرح والتفسير ، لوضوح معناه عند الناس.

1- مجاهد بن جبر, تفسير الإمام مجاهد ، تح: محمد عبد السلام أبو النيل ، دار الفكر الإسلامي الحديثة ، القاهرة ، ط1 ، 1989م , ص 493.

2- السيوطي ، بغية الوعاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، ط 02 ، 1979م ، ص 493/1.

3- سبأ : الآية 24.

4- ينظر: القفطي (علي بن يوسف)، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، دط , دت , ص 52/1.

ومن النحاة ابن أبي إسحاق الذي كان يختار في قراءة قوله تعالى:﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [1] , النصب[2] , لأن قراءة الرفع تتعارض مع ما يذهب إليه في تحليلاته وأقيسته من أن خبر المبتدأ لا يكون جملة طلبية كما هو الحال في هذه الآية.

وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [3]. قال عيسى بن عمر(ت149 ه) : الهاء والميم في موضع رفع ، فالمعنى عنده : (هم إذا كالوا أو وزنوا يخسرون) لأن الوقف عنده على (إذا كالوا) ثم تبتدئ (هم أو وزنوا)[(4)]. فقد خالف تحليله هذا تحليل بقية النحاة للآية ، إذ اعتبروا الضمير(هم) في موضع نصب ووقفوا عليه في القراءة[5].

وكان يقرأ قوله عز وجل: ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾[6]. بالنصب ، ويقول: (حمالةَ الحطب نصب ، وهو ذمٌّ لها)[7]. يقصد بقوله هذا أن كلمة (حمالةَ) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أذمُّ).

ويُروَى أنّ عيسى بن عمر وأبا عمرو بن العلاء (ت 154 ه) كانا يقرآن: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [8], بنصب (الطير) ، ويختلفان في التأويل ، كان عيسى يقول: (هو على النداء ،كما تقول: "يا زيدُ والحارثَ" لما لم يمكنه و"يا الحارثُ")وقال أبو عمرو: لو كان على النداء لكان رفعا ، لكنها على إضمار (سخّرنا الطير) لقوله إثر هذا

1- المائدة : الآية 38.

2- ينظر: الزبيدي (أبو بكر) ، طبقات النحويين واللغويين ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 02 ، دت ص33.

3- المطففين : الآية 03.

4- ينظر: أبو جعفر النحاس ، إعراب القرآن ، تح: زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط 02 ، 1985 م, ص 174.

5- ينظر: الطبري ، جامع البيان ، ص 24/ 187.

6- المسد : الآية 04.

7- أبو عبيدة معمر بن المثنى ، مجاز القرآن ، ، تح: فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دط ، دت ، ص 319/2.

8- سبأ : الآية 10.

﴿ وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ ﴾[1].[2] فعلى تحليل عيسى بن عمر يكون النصب بالعطف على محل المنادى (جبال) وهو تحليل يستشكله أبو عمرو ، لأنه في رأيه لو كانت الكلمة معطوفة على المنادى لكانت مرفوعة (مراعاة للفظ لا للمحل) ، لذلك هي مفعول به لفعل محذوف قدَّره بـــ(سخرنا).

وحين عرض أبو عمرو بن العلاء لقوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آَمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ [3]. راح يفسر النصب في الفعل (يقولَ) فقال :" (زلزلوا) فعل ماض و(يقولَ) فعل مستقبل ، فلما اختلفا كان الوجه النصب"[4], والمراد من هذا أن الفعل المضارع بعد (حتى) إذا اختلف مع ما قبله في الزمن يأتي منصوبا.

وذهب تلميذه يونس بن حبيب (ت 183 ه) في تحليل (أيُّهم) من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾[5], إلى أنه مرفوع بالابتداء و(أشدُّ) خبره ، ويعلق (لننزعنّ) عن العمل وينزله منزلة أفعال القلوب نحو ظننت وحسبت وعلمت وما أشبهها[6].

وكان يونس يرى أن الوجه في الاسم المعطوف على اسم (إن) الرفع وذلك بناء على تحليله لقوله تعالى: ﴿ وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[7]. واعتمد هذا الرأي سيبويه.

1- سبأ : الآية 12.

2- الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص 41.

3- البقرة : الآية 214.

4- النحاس ، إعراب القرآن ، ، ص 1/ 304.

5- مريم : الآية 69.

6- ينظر: أبو البركات الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ،تح : طه عبد الحميد طه , الهيئة المصرية العامة للكتاب , 1980م , ص 132/2 .

7- التوبة : الآية 03.

وقد كان يونس من الذين اشتغلوا بالقرآن الكريم ومعانيه ، إذ نسب إليه التأليف في معاني القرآن[1]. أو أن له نحوا في الميدان القرآني[2]. هذا وتحليلات يونس بن حبيب في كتاب سيبويه متعددة أحصى مواضعها بعضهم فوجدها 155 مرة[3] .

وأخيرا تصادفنا شخصية الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي تناول علمي النحو والتصريف غير مكتملين من أسلافه ومازال بهما حتى استويا في صورتهما التي ثبتت على الزمن،وعلى يديه عرف التحليل النحوي تطورا هاما ، فقد كان الخليل يحلل تحليلا واسعا عبارات اللغة ، كما كان يحلل أدواتها وصيغها اللفظية تحليلا نحويا وصرفيا بل إنه كان أول من فتح في الإعراب " التحليل النحوي " ما يمكن أن نسميه بالاحتمالات ، إذ نراه يعرض في كثير من الأمثلة وجوها مختلفة لإعرابها)[4].

والأمثلة على تحليلاته النحوية كثيرة تشكل سيولا متلاحقة في كتاب سيبويه والكتب النحوية المختلفة ، نحاول هاهنا أن نقتطف بعض النماذج العشوائية منها ، لنقف على ملامح النشوء والنمو فيها.

من ذلك تحليله (اللهم) في الدعاء ، إذ يقول: (اللهم نداء والميم هاهنا بدل من (يا)، فهي هاهنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها ، إلا أن الميم هاهنا في الكلمة كما أن نون (المسلمين) في الكلمة بنيت عليها)[5].

يقصد أن الكلمة مركبة من حرف النداء المعوض بالميم في آخر الكلمة ومن المنادى اسم الجلالة.

1- ينظر: محمد خير الحلواني ، المفصل في تاريخ النحو العربي , مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط01 ، 1979م , ص 78.

2- ينظر: عبد العال سالم مكرم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط02 ، 1993 م, ص 341.

3- ينظر: نفسه ، ص 82.

4- شوقي ضيف ، المدارس النحوية , دار المعارف ، القاهرة ، ط 07 ، د ت , ص 45.

5- سيبويه ، الكتاب ، ص 310/2.

وكان يعد (أسفلَ) ظرفا ، معتمدا على قوله عز وجل: ﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [1]. قال سيبويه: وسألته عن قوله: (زيد أسفلَ منك) فقال : هذا ظرف كقوله عز وجل: (والركب أسفلَ منك) ,كأنه قال : زيد في مكان أسفلَ من مكانك)[2].

ومن تحليله لأبيات الشعر العربي ما نقله عنه سيبويه في تحليل بيت الفرزدق:

فلو كنتَ صبّيًا عرفت قرابتي ولكن زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ

فقد جوَّز الخليل في البيت أن يقال: ولكن زنجيا عظيم المشافر؛ بنصب (زنجيا) ويكون خبر كان في هذه الحال محذوفا يقدره بـــ (لا يعرف قرابتي)[3].

ويعلق على قول أمية بن أبي عائذ :

ويأوي إلى نسوةٍ عطَّل وشُعثا مراضيعِ مثل السَّعالَى

فيرى أن (شعثاً) نصب بإضمار فعل لا يصح إظهاره لدلالة ما قبله عليه ، فوجب حذفه على عادة تعبيرهم في الذم والمدح[4].

وقد يلجأ في تحليله لبعض العبارات إلى عرض الاحتمالات النحوية الممكنة وترجيح أحدها أحيانا ، كما فعل في تحليله للمثال : هذا رجلُ صدقٍ معروفٌ صلاحه , إذ جوز في كلمة (معروف) أن تكون نعتا (لرجل) أو تكون (حالا) منصوبة ، أو تكون خبرا مقدما لكلمة (صلاحه)[5] ، والأمثلة على ذلك كثيرة وتنبئ كلها أن الخليل كان يكثر من الاحتمالات في وجوه الإعراب للصيغ والألفاظ والعبارات ، كما كان يكثر من التأويل والتخريج حين يصطدم ببعض القواعد التي يستظهرها ، وهو في تضاعيف ذلك يحلل الألفاظ والكلام تحليلا يعينه على ما يريد من توجيه الإعراب ومن التأويل والتفسير.

1- الأنفال , الآية 42.

2- نفسه ، ص 289/3.

3- ينظر: سيبويه ، الكتاب ، ص 259/1.

4- ينظر: نفسه ، ص 249/1.

5- ينظر: نفسه ، ص 263/1.

ويمكننا أن نقول بعد هذا إن النماذج التي ذكرناها سالفا هي عينة عشوائية انتقيناها مما تناثر في كتب التفسير والطبقات والتراجم وغيرها ، وهي في مجملها تعد شاهدا على البدايات الأولى للتحليل النحوي ، أين كان بسيطا وجزئيا موجزا يكتفي بالإشارة والتلميح أحيانا ، أو بتوجيه ما أشكل من ألفاظ الآيات من غير تحليلها كلها أحيانا أخرى ، كما كان هذا التحليل يقتصر أو يكاد على النص القرآني دون غيره من أنماط القول ، لأن الناس كانوا في حاجة إلى فهم معانيه ، ولأن الحفاظ عليه وصونه من التحريف كان لا يزال الهدف الأساس لكل نشاط علمي وقتئذ ، وهذا لا ينفي اهتمامهم بالشعر الذي كان مجمع أيامهم وعاداتهم وحكمهم ، لكن المقصود مما ذكرناه أن الممارسات التحليلية كانت أظهر وأغزر مع النص القرآني.

وعلى كل حال فحسب هذا الجيل الأول من العلماء أنه زرع البذرة الأولى للتحليل النحوي التي سقتها ورعتها الأجيال اللاحقة حتى أثمرت وآتت أكلها.

ولو أردنا وضع أنموذج يوضح الخطوط العريضة للمرحلة الأولى من التحليل عند القدماء استنادا على ما سبق ذكره من شواهد , لأخذ الشكل التالي :

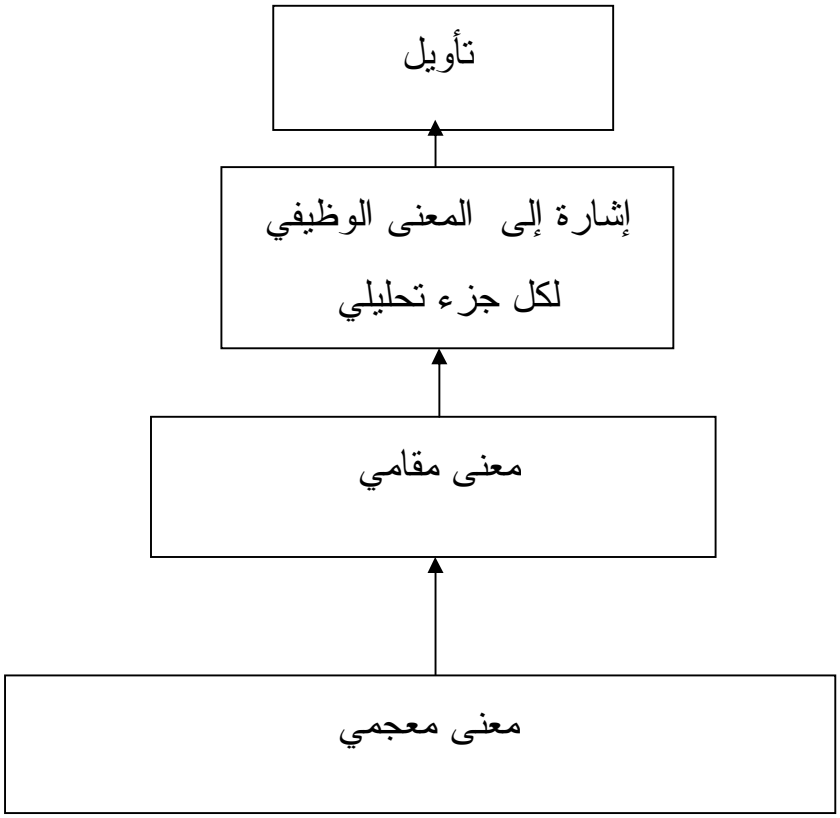

لإيضاح النموذج السابق اخترنا من غريب القول , قول عيسى بن عمرو :

" ما لكم تتكأكأتم علي كتكأكئيكم على ذي جنة افرنقعوا عن "

المراد من هذا النموذج هو فهم الآليات التي اتبعها الجيل الأول من العلماء في تحليلهم , وقد اخترنا في تمثيلنا الغريب من القول وهذا يتناسب و الوضع آنذاك و قد سبق الذكر بأن الحاجة إلى تفسير وتوضيح نصوص القرآن الكريم هي الدافع الذي يدفع

بالعلماء لممارسة التحليل, وبما أن التفسير والتوضيح يعنى بالمبهم ,ارتأينا أن الخوض في مبهم القول كفيل بان يكشف عن الآلية التي تبعها القدماء .

أما بالنسبة للنموذج فمفاده أن التحليل عند القدماء لم يكن بالسذاجة التي تصورها تمام حسان , بحكم أن الغاية آنذاك كانت توضيح وفهم كتاب القرآن الكريم , والتوضيح والفهم لا يختص بفهم المعاني البسيطة الواضحة فقد سبق أن بينا بأن العرب وقتها كانوا على جانب كبير من الإحاطة بلغتهم ومعرفة أساليبها وإدراك حقائقها ، وأنهم أقدر الناس على فهم القرآن وإدراك معانيه , فالأمر متعلق بتفسير ما غمض وهذا يستدعي توظيف عدة مستويات بدءًا بالمستوى المعجمي , وكذا إحاطة بالسياق سواء الخارجي (المقام) ,أو الداخلي (قياسا على ما ورد عن العرب), وهذا الأخير لا يمكن التعقيب عليه إلا من ناحية النضوج , كون المفاهيم موجودة آنذاك .

ثم بعد جهود الكثير من علماء العربية استوي سوق البذرة التي غرسها الجيل الأول من علماء العربية , وصار للتحليل النحوي آليات وسبلا , استند عليها الخلف من النحويين والتي كانت كالتالي :

1- السبيل الأول/ وينطلق فيه المعرب من الكلمات :

وقد شهد هذا اتجاهين :

- **الاتجاه الأول : يمكن أن نسميه التحليل التصنيفي :**

ويقوم هذا التحليل على تصنيف مكونا الجملة من حيث كونها اسم أو فعل أو ضمير و كذا تحديد اللواصق من علامات التثنية والجمع وكذا علامات الإعراب , نحو قولنا: فهمتكما فتجزأ على النحو الآتي[1] :

فهم : فعل ماض

[1] - ينظر : محمد ابراهيم عبادة , الجملة العربية مكونتها - انوعها – تحليلها , مكتبة الآداب ,القاهرة ,دت , ط2 , ص 164 .

ت : ضمير

ك: ضمير

م : حرف عماد

ا: حرف دال على التثنية

وفي الطالبان :

ال: أداة تعريف

كتاب :اسم

ا:علامة تثنية في حالة الرفع

ن:حرف عوض عن التنوين في الاسم المفرد

كما يعنى التحليل بتحديد الصيغ الصرفية وذالك بتحديد نوع الفعل ونوع الاسم خصوصا الملبس منها , حتى لا يعتري التحليل التركيبي خطأ , فالفعل تعاونوا يحتمل زمنين فقد يكون مضارعا وقد يكون أمر وقد اجتماعا في قوله تعالى :﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾[1]

فالأولى أمر والثانية مضارع إذ قد يقع اللبس بين الاسم والفعل نحو قولنا :محمد أهدى بصيرةً , ومحمد أهدى كتابا ؛ (فأهدى) في الجملة الأولى هي اسم تفضيل , وفي الثانية فعل ماض بمعنى أعطى هدية [2].

[1] - المائدة , الآية 3 .

[2] - ينظر : محمد ابراهيم عبادة , الجملة العربية ص 165 .

الاتجاه الثاني : التحليل الوظيفي :

ويعنى ببيان الوظيفة النحوية للكلمة في التركيب كالفاعلية والحالية والنعتية والإضافة ....الخ , ولا يصح الاكتفاء بالقول بأن الكلمة مضاف أو اسم إشارة أو ضمير...الخ ,لأن الاقتصار على ذالك لا يعلمنا إلى أي باب نحوي تنتمي الكلمة وفي ذالك يقول ابن هشام :" وأما قول الكثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسمم إشارة فليس بشيء لأن هذه الأشياء لا تستحق إعرابا مخصوصا فالاقتصار في هذا الكلام على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب "[1]

ويعنى هذا أن العرب قد أدركوا الفرق بين الصنف الذي تنتمي إليه الكلمة وبين الوظيفة التي تؤديها .

2-السبيل الثاني /التطرق إلى إعراب الجمل :

قبل الحديث عن إعراب الجمل لا بد من الإشارة على أنّ القدماء قد انتهجوا النهج نفسه في تحليلهم للجمل فقد صنفوا المركبات الموجودة في اللغة العربية , وهذا يشابه تصنيفهم للمفردات , وقد قسموها إلى ثلاثة أقسام :

مركبات إسنادية : تعنى بالمركبات التي يحتمل جزئها عملية إسنادية أصلية ويشمل هذا القسم كلا من الجملة الاسمية والفعلية , بمعنى

العمد : (الفعل + فاعل , المبتدأ + الخبر)

المركبات التقييدية : وتعنى بالمركبات التي يكون أحد جزئيها مقيدا بالأخر نحو المضاف وقيده بالمضاف إليه (المركب الإضافي), وكذا الموصوف وصفتة (المركب التوصيفي).

وقد وضعوا تحت هذا القسم أيضا المصدر والمشتقات مع مرفوعاتها بحكم أن الإسناد فيها غير تام .

[1] - ابن هشام , المغني , ص 666/2 .

المركبات غير تقييدية : وتعنى بالمركبات المتبقية التى لا تعنى لا بالإسنادية ولا بالتقييدية وهي تشمل كل من:

- الجار والمجرور .

- والمركب التضمني؛ وهو ما تضمن حرفا, سواء حرف عطف, أو حرف جر.

-المركب المزجي وهو ما لا يتضمن حرفا نحو قولنا : حضرموت .

-المركب الصوتي وهو نوع من المركبات المزجية إلا أنه مختوم بـــ :"ويه" نحو قولنا : سيبويه , درستويه .

أما بالنسبة للمحل الإعرابي للجملة فقد ميز النحويون بين نوعين من الجمل كما سبق الذكر : جمل لها محل من الإعراب , و جمل لا محل لها من الإعراب , ويقول ابن هشام في إشارة منه إلى المراحل التي ينبغي للمعرب تتبعها :" ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم عن الجمل ألها محل من الإعراب أم لا ؟"[1].

فإذا أردنا من خلال ما سبق طرحه , أن نعرب أو نحلل الآيتين الكريمتين: قال تعالى: ﴿ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾[2], ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ ﴾[3]. استطعنا أن نضعها في الجدول التالي :

[1] - المصدر السابق , ص 668 .

[2] - الرعد , الآية 26 .

[3] - الأنعام, الآية 141 .

1- قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾

تحليل مفردات			تحليل جمل	
الجملة	تحليل تصنيفي	تحليل وظيفي	العلامة إعرابية	نوع التركيب	محل الجملة من الإعراب
الله	(لفظ.ج) اسم	مبتدأ	الضمة (ظ)		
يبسط	فعل	مرفوع	الضمة	(ظ) . م.اسنادي	. في محل
(هو)	ضمير(مس)	مضارع		. م.اس	رفع خبر
الرزق	اسم	مرفوع	الفتحة (ظ)		
لـــ	حرف	فاعل			
من	اسم موصول	مفعول به		.م.غير.تق	
يشاء	فعل	منصوب	الضمة (ظ)	.م.غ تقيدي	ــــــــــ.
(هو)	ضمير (مس)	حرف للجر			
و	حرف	اسم مجرور		. م. اس	
يقدر	فعل	مضارع			. في محل
(هو)	ضمير (مس)	مرفوع	الضمة (ظ)	.م.اس	رفع معطوفة على(يبسط)
		فاعل			
		مرفوع			
		حرف			

للعطف	
فعل مضارع	
فاعل مرفوع	

[1]

2-قال تعالى :﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ ﴾

تحليل مفردات				تحليل جمل	
الجملة	تحليل تصنيفي	تحليل وظيفي	العلامة إعرابية	نوع التركيب	محل الجملة من الإعراب
و	حرف	إستئنافية	_____	. مركب إسنادي	.____
هو	ضمير منفصل	مبتدأ	_____		
الذي	اسم موصول	خبر	_____		.____
أنشأ	فعل	فعل ماض	_____	. مركب إسنادي	
(هو)	ضمير مستتر	فاعل			
جنات		مفعول	الكسرة نيابةً الألف والتاء		
معروشات					

[1] -ينظر : محمد ابراهيم عبادة , الجملة العربية ص 168

اسم به	
اسم مفعول به	

لم يعرض النحويون العرب تحليل الجمل في خطوط بيانية تكشف عن مكونتها وعلاقة عناصرها على نحو ما نرى في اللغات الأخرى , ويعود ذالك إلى :

1- العناية الفائقة بالعلامة الإعرابية التي تقيدهم وتستوقفهم في آخر كل كلمة فيهتدون بها إن وجدت ويبحثون عنها إن فقدت .
2- نظرة النحويين للإعراب على انه تمرينات تطبيقية عامة على القواعد النحوية المختلفة .
3- الحرية المتاحة للكلمات في اللغة العربية في التقديم والتأخير والفصل بين المتلازمين في كثير من الاستعمالات .[1]

المبحث الثاني / تحليل الجملة عند التوليديين:

اقترح تشومسكي في بادئ الأمر طريقة لتحليل الجمل وحين قام بتطبيقها تبين له قصور فيها , وقام بعدها بمعالجة هذا القصور , فانتهى به الأمر إلى اقتراح ثلاثة نماذج لتحليل الجملة , وهذه النماذج الثلاثة تمثل المرحلة الأولى من مراحل النظرية التوليدية التحويلية وسوف نعرض لها بشيء من التفصيل فيما يلي :

أولا /النموذج الأول :

ويسمى هذا النموذج نموذج القواعد النحوية المحدودة "finite state grammar "

وبدأت هذه الطريقة مع ظهور أول كتاب لتشومسكي المعروف باسم "التراكيب النحوية ", وهذه الطريقة شبيه بالآلة التي تمر بعدد محدود من الحالات الداخلية المختلفة ,

[1] - ينظر : محمد ابراهيم عبادة , الجملة العربية ص 168 .

ولنفترض أن هذه الآلة تتحول من حالة على أخرى عن طريق توليد رمز من الرموز (ليكن كلمة من الكلمات) وهذه الآلة تتضمن حالة أولية , وحالة نهائية , وبينهما عدد من الحالات تنطلق من الحالة الأولية , فتعطي عند كل تحول من حالة لأخرى (كلمة) حتى تصل الحالة النهائية , و التتابع المنتج من الكلمات الناتجة نسميها جملة , وكل آلة من هذه الآلات تحدد لغة من اللغات أو مجموعة من الجمل التي يمكن أن تولد بهذه الطريقة , وكل لغة يمكن أن تولد بآلة من هذا النوع نسميها باللغة ذات الحالة المحدودة[1] .

ويمكن التمثيل لنظام القواعد المحدودة بالجملتين الآتيتين : التلميذ قرأ نصا , الطالب قرأ قصيدة , بالمخطط التالي :

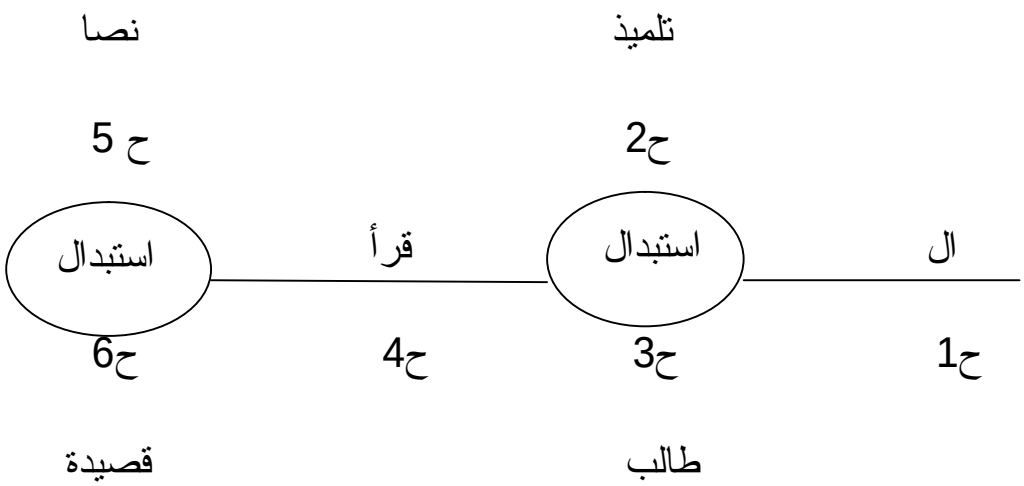

ح1- حالة أولى , ح5 , حالة نهائية , وتتوسطها باقي الحالات .

فالرسم السابق يمثل القواعد النحوية المحدودة الحالات والتي لا تولد سوى الجمل الآتية :

- التلميذ قرأ نصا ← ح1 + ح2 +ح4 +ح5 .
- التلميذ قرأ قصيدة ← ح1 + ح2 + ح4 + ح6 .
- الطالب قرأ نصا ← ح1 +ح3 +ح4 +ح5 .

[1] - ينظر عبده الراجحي ,النحو العربي والدرس الحديث ,بيروت , ط1, 1906م . ص 128- 132.

- الطالب قرأ قصيدة ⟵ ح1 + ح3 + ح4 + ح6 .

الملاحظ أن الحالتان 1 و 4 ثابتتان والتغير يقتصر على باقي الحالات , وهذا يعكس مدى محدودية هذه الطريقة .

كما يمكن تمديد إنتاج تلك القواعد لتعطينا جملا أخرى بإضافة حلقات مغلقة إلى المخطط السابق على النحو التالي ؛ التلميذ المجتهد قرأ خاطرة عربية , الطالب المجتهد قرأ قصيدة عربية :

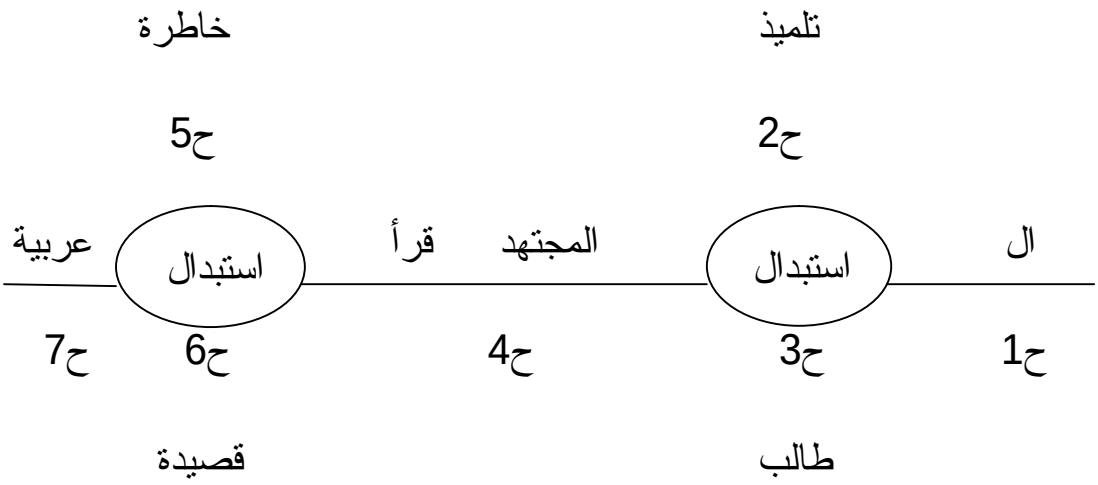

الملاحظ أنه بالرغم من توسيع المخطط إلا أنه لا يمكن إنتاج سوى الجمل الآتية:

- التلميذ المجتهد قرأ خاطرة عربية .
- التلميذ المجتهد قرأ قصيدة عربية .
- الطالب المجتهد قرأ خاطرة عربية .
- الطالب المجتهد قرأ قصيدة عربية .

وذالك يعود إلى ثبات الحالات : 1 و4 و7 .

وقد وجد تشومسكي أن هذه الطريقة لا تصلح للتحليل اللغوي لسببين هما :

1- إن الجمل المتولدة عن هذه الطريقة محدودة , في حين أن اللغة تقدم جملا لا نهاية لها.

2-كون هذه النظرية قد تولد جملا غير صحيحة نحويا .[1]

لذالك لم يُعتدَ بهذه الطريقة وجرى البحث عن طريقة أخرى .

ثانيا / النموذج الثاني :

وتسمى هذه الطريقة (قواعد بنية العبارة): "pharase structure grammar"

وهذه الطريقة تتميز عن سابقتها بقدرة أكثر على التحليل , كما أنها تحلل العبارات والجمل بالعودة إلى مؤلفاتها المباشرة , مثلما كان سائدا في المدرسة البنيوية السلوكية من قبل وتشبه إلى حد كبير طريقة الإعراب التقليد في النحو العربي .[2]

وهذه النظرية مستوحاة من العمليات الرياضية التي تحتمل أكثر من عملية والتي يلجأ فيها الرياضي بدوره إلى استخدام الأقواس لتفادي أي لبس فمثلا العملية [3] :

أ (ب+ ج) تستدعي القيام بعملية الجمع قبل الضرب .

أما إذا كانت العملية على الصورة التالية : أ × ب +ج فإن عدم وجود القوسين يعني ان عملية الضرب سابقة لعملية الجمع , وبناء على ذالك فالعمليات التي سيتم بها الجمع والضرب في مثل هذه المعادلات ستؤدي إلى اختلاف النتائج المتحصل عليها.

ويرى تشومسكي أن هذه الطريقة تساعد على فهم كثير من التراكيب النحوية التي يكتنفها الغموض واللبس ومثال ذالك قولنا : مجلس البيت الكبير , فصفة كبير هاهنا يعتريها لبس من حيث كونها تعود إما على المجلس وإما على البيت , إلا أن الأقواس كفيلة بإزالة هذا الغموض فنستطيع التحديد كما يلي:

- مجلس (البيت الكبير)

[1] - ينظر: جون ليونز, نظرية تشومسكي اللغوية , ص 107 .

[2] - ينظر: عبده الراجحي , النحو العربي والدرس الحديث , ص 132- 136 .

[3] - ينظر: جون ليونز, نظرية تشومسكي اللغوية , ص 117- 119 .

- مجلس البيت (الكبير)

وبناء على ذالك فصفة (الكبير) في الجملة الأولى تعود على البيت , في حين ترجع في الجملة الثانية على المجلس .

وقبل التطرق على عرض هذه الطريقة وجب أن نحدد معنى السهم الذي استعمله تشومسكي فيما يلي :

(⟵) هذا السهم يشير إلى إعادة كتابة الرمز الواقع على يسار السهم بواسطة الرموز المتتابعة الواقعة على اليمين منه مثل : b+c ⟵ a , أي تحول a

إلى b + c , ومعنى ذالك أن a عبارة عن b + c , والعكس في اللغة العربية فإن علينا عكس اتجاه السهم من اليمين إلى اليسار , وعليه فإن السهم (⟶)

يشير إلى إعادة كتابة الرمز الواقع على يمين السهم بواسطة الرموز المتتابعة الواقعة على يساره نحو : جملة ⟵ مركب اسمي + مركب فعلي .

ويمكننا تحديد قواعد بنية العبارة كما يلي :

1- جملة ⟵ مركب اسمي + مركب فعلي

2- مركب اسمي ⟵ أداة تعريف + اسم

3- مركب فعلي ⟵ فعل + مركب اسمي

4- أداة التعريف ⟵ ال.

5- اسم ⟵ محمد , رجل , كبير ... إلخ .

6- فعل ⟵ ضرب, يأخذ, اكتب ... إلخ .[1]

[1] - ينظر : عبده الراجحي , النحو العربي والدرس الحديث , ص 135 .

الملاحظ أن القواعد من (1) إلى (3) تفريعية , تفرع المستويات اللغوية الدنيا من المستويات اللغوية العليا , والقواعد المحصورة بين (4) و(6) قواعد معجمية تقوم بتزويد المستويات اللغوية بالمفردات المعجمية .

ويمكن تطبيق هذه القواعد على جملة مثل : المعلم شرح الدرس , على شكل مشجر؛ كما يلي :

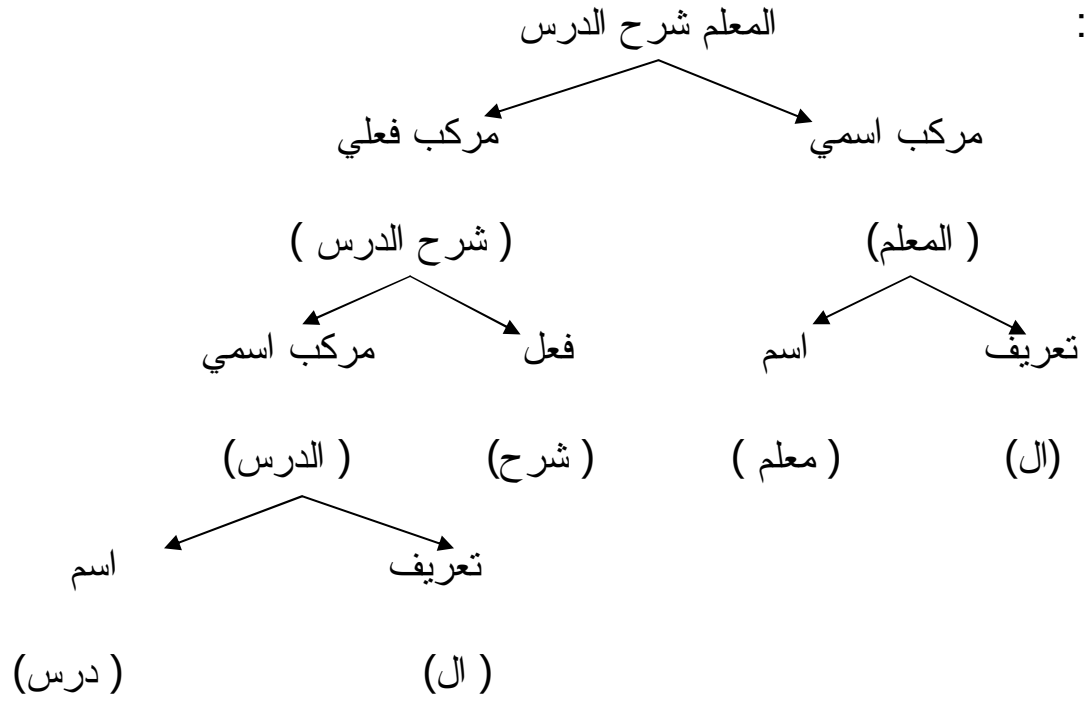

كما يمكن تمثيل المشجر السابق عن طريق الإشتقاق الآتي :

الجملة : المعلم شرح الدرس .

1- مركب اسمي + مركب فعلي .

2- تعريف + اسم + مركب فعلي .

3- ال + اسم + مركب فعلي .

4- ال + معلم + مركب فعلي .

5- ال + معلم + فعل + مركب اسمي .

6- ال + معلم + شرح + مركب اسمي .

7- ال + معلم + شرح + تعريف + اسم

8- ال + معلم + شرح + ال + اسم

9- ال + معلم + شرح + ال + درس

ونستنتج من هذا أن القاعدة (2) مشتقة من القاعدة (1) والقاعدة (3) مشتقة من القاعدة (2) والقاعدة (4) مشتقة من القاعدة (3) ويستمر هذا الاشتقاق حتى نصل إلى المكونات النهائية للجملة فتتكون لدينا سلسلة لغوية نهائية .

لكن تشومسكي قد أخذ عن هذه الطريقة تميزها بالبساطة وبذلك فهي عاجزة عن تحليل جمل تتسم بالغموض أو التعقيد , وكذالك الجمل التي تحمل بينها علاقات متبادلة كالجمل المبنية للمجهول[1], وكذا الجمل المشتركة في المعنى والمختلفة في المبنى, ناهيك عن قوله بعدم صلاحيتها لوصف كل اللغات [2].

وقد دعت هذه المآخذ تشومسكي إلى التفكير في طريقة أخرى لها القدرة على وصف جميع اللغات وصفا دقيقا , تتجنب بدورها مظاهر الضعف والقصور , على غرار الطرقتين السابقتين .

ثالثا / النموذج الثالث :

وتسمى بالنموذج التحويلي " Transformational Grammar ", وترمي بدورها إلى تحليل البنية العميقة للغة أي الجانب العقلي لها , كما ترمي على تحليل البنية السطحية باعتبارها الجانب المادي المحسوس للبنية العميقة , ومن ثم فهي تحاول الوصول إلى عامل الحدث عند صاحب اللغة .

وتقوم القواعد التحويلية بتحويل البنى العميقة إلى البنى السطحية , وهذه البنى الأخيرة هي التي يتكلمها المتكلم ويسمعها السامع , ومما يجب الإشارة إليه هو كون

[1] - ينظر: جون ليونز , نظرية تشومسكي اللغوية , ص 129-130.

[2] - ينظر: عبده الراجحي , النحو العربي والدرس الحديث, ص 136- 141 .

القواعد التحويلية على ضربين ؛ قواعد اختيارية يمكن تطبيقها أو عدم تطبيقها , بمعنى أنها لا تؤثر على صحة الجمل نحويا , فالجملة تكون صحيحة بدونها وذلك نحو : قواعد البناء للمجهول والنفي والاستفهام , وقواعد إجبارية لا بد من تطبيقها ولا تصح الجملة نحويا بدونها وذلك نحو : قواعد العدد التي تتم بها المطابقة بين الفعل والفاعل , والمبتدأ والخبر والصفة والموصوف ... إلخ .[1]

ونشير هاهنا إلى أن القواعد النحوية التي استعملها تشومسكي في هذه الطريقة هي نفسها التي استعملها في الطريقة السابقة (قواعد بنية العبارة) مع شيء من التوسع وبعض التغيرات الطفيفة , وذالك على النحو التالي :

1- الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي .

2- المركب الفعلي ← فعل + مركب اسمي .

3- المركب الاسمي ← مركب اسمي مفرد .

← مركب اسمي جمع .

4- مركب اسمي مفرد ← أداة تعريف + اسم .

5- مركب اسمي جمع ← أداة تعريف + اسم + علامة جمع

6- أداة تعريف ← ال.

7- الاسم ← رجل , طالب , محمد ...إلخ .

8- الفعل ← فعل مساعد + الفعل .

9- الفعل ← حدث + زمن (اخذ , حصل , ضرب ....).

10- الفعل المساعد ← كان .

11- زمن الفعل ← ماضي حاضر مستقبل .

[1] - ينظر : المرجع السابق , ص 136 - 137 .

12- صيغ الفعل ←——— فاعل افتعل فعل افعلّ أفعل .[1]

وقد مثل تشومسكي العمليات التحويلية التي تتم في تحليل الجملة بصناديق تتبع طريقة تحويل الجمل من التركيب العميق إلى التركيب السطحي كما في المخطط التالي:

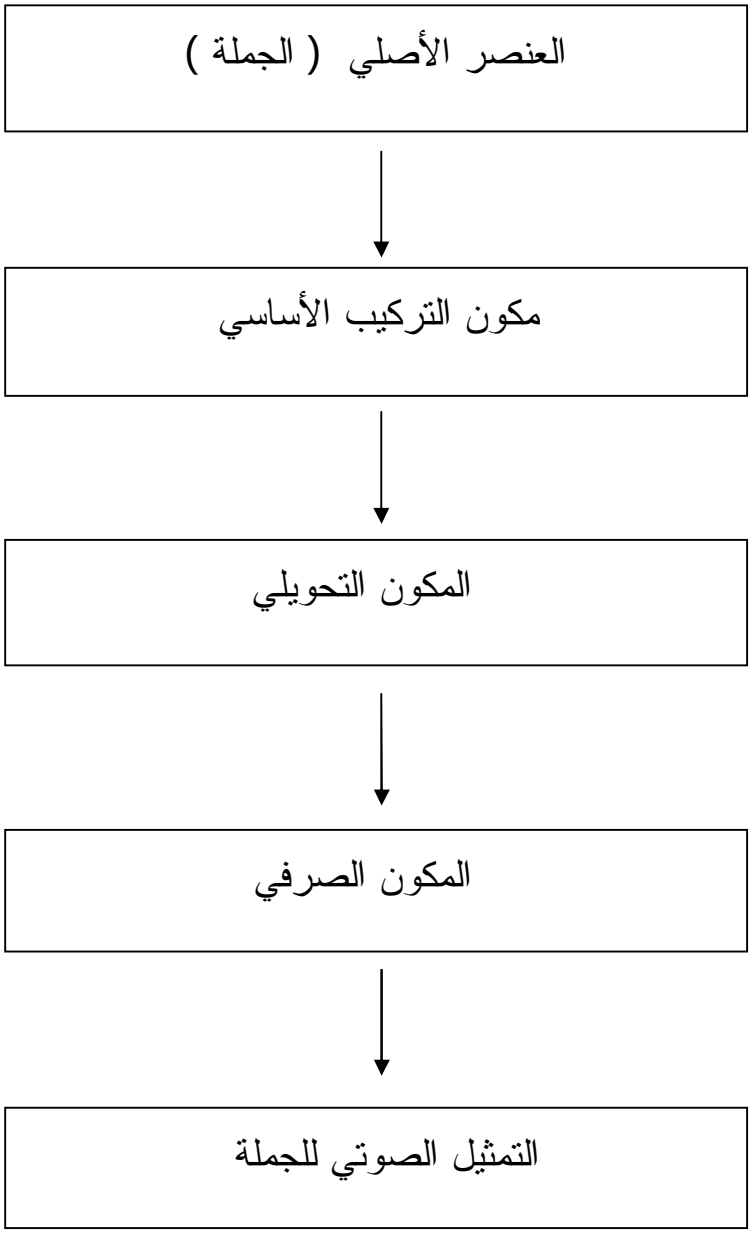

2

[1] - ينظر : عبده الراجحي , النحو العربي والدرس الحديث , ص 137 .

[2] - جون ليونز , نظرية تشومسكي اللغوية , ص 150 .

يعبر الصندوق الأول عن العناصر الأولية التي يولد منها مجموعة السلاسل التحتية , أما الصندوق الثاني فيمثل قواعد التحويل الاختيارية والإجبارية , والصندوق الثالث يقوم بتحويل الجمل من صورتها التركيبية ؛ كسلسلة مكونة من كلمات ومورفيمات. إلى الفنولوجية . كسلسلة مكونة من فونيمات[1] , فتظهر على الصورة الأخيرة في الصندوق الرابع, ويمثل الصندوق الخامس الصورة الصوتية للجملة .

المرحلة النظرية النموذجية :

بصدور كتاب (مظاهر النظرية النحوية) ظهرت النظرية التوليدية التحويلية بصورة واضحة , وتطورت مفاهيمها , وتم توسيعها بتوسيع مبادئها , و إضافة بعض المبادئ الأساسية الجديدة إليها, ومن المبادئ التي تم التوسع فيها :

1- التميز بين الكفاية والأداء الكلامي .
2- التمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية .
3- إدراج المكون الدلالي في القواعد .
4- التمييز بين مفهوم أصولية الجملة ومفهوم مقبولية الجملة .
5- إدراج المعنى في المكون الأساسي .

وبعد إضافة تشومسكي للمكون أضاف صندوقا جديدا للشكل السابق وانتهى إلى الشكل التالي:

[1] - ينظر: المرجع السابق , ص 150-151.

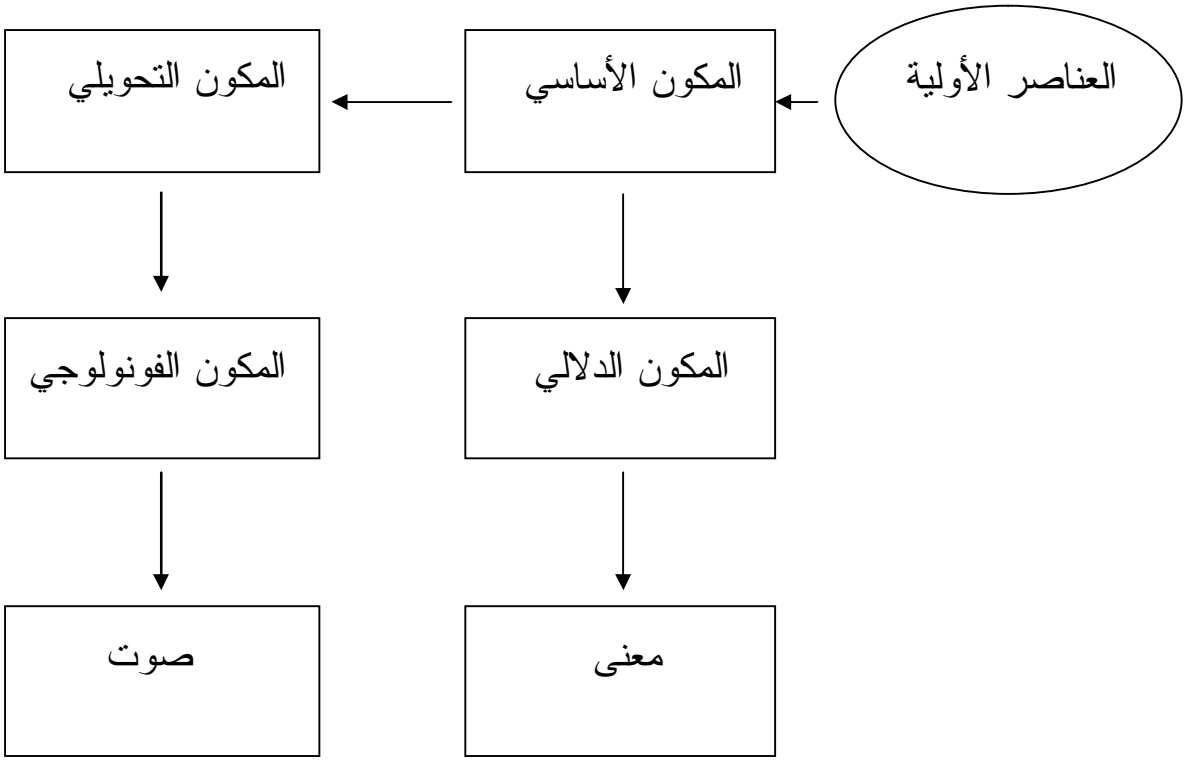

(1)

المكون الأساسي يمثل البنية العميقة للجملة والصندوق الثاني والثالث يمثلان مع الوصف الدقيق لبنية الجملة العميقة , وهما اللذان يحددان العناصر التي تتكون منها الجملة , ثم يتوازى بعد ذالك كل من المكون الدلالي والمكون الفينولولجي من حيث أنهما مفسيران, فالمكون الدلالي يفسر معنى الجملة , والمكون الفنولوجي يفسر الصورة الصوتية للجملة.

استطاع تشومسكي أن يفرق بين الجملة الأصولية والجمل غير الأصولية , فالجملة الأصولية إذا كانت مركبة على نحو جيد , وهي غير أصولية إذا انحرفت عن المبادئ التي تحدد الأصولية في اللغة أي القواعد الضمنية التي تقود عملية التكلم والتي يطبقها متكلم اللغة بصورة لا شعورية , ولكي تكون الجملة أصولية يجب ألا تنحرف بالنسبة لأية قاعدة من القواعد التي تعين توافق العناصر اللغوية في مستويات اللغة الثلاثة : المستوى

[1] -ينظر: عبده الراجحي , النحو العربي والدرس الحديث , ص 139 .

الصوتي والتركيبي والدلالي , ومفهوم الأصولية ينتمي إلى درس الكفاية اللغوية , إذ إن الجملة غير أصولية تتحدد وفقا لقواعد الكفاية اللغوية[1] ؛ ومثال ذالك الجملتين الآتيتين:

- ألقى الطالب البحث
- ألقى الجبل البحث

فهاتان الجملتان صحيحتان نحويا أي من جهة التركيب والمبنى , ولكن من جهة المعنى فالجملة الأولى صحيحة , والثانية غير صحيحة, على الرغم من أن المكونات الأساسية لهما متساوية , فتتكون كل منهما من : فعل + اسم + اسم

إلا أن الجملة الثانية منحرفة معنويا وسبب ذلك يرجع إلى المكونات الدلالية للفعل (ألقى) و المفعول به (البحث) فهي لا تتفق مع المكونات الدلالية للفاعل (الجبل) ,من هنا أقر تشومسكي بأن للتفسير الدلالي القيمة نفسها للتحليل النحوي , والقواعد النحوية ما هي إلا نظام متصل بدلالة الجملة التي تولدها هذه القواعد .

ومما أضافه كتاب (مظاهر النظرية النحوية) التمييز بين أصولية الجملة ومفهوم مقبولية الجملة , حيث إن هذه الأخيرة تدخل في مجال دراسة الأداء الكلامي بخلاف الأصولية التي تنتمي إلى دراسة الكفاية اللغوية , كم أكد على ضرورة إدراج المعجم في المكون الأساسي وذلك لأن الطريقة الثانية لم تمنع اشتقاق مثل هذه الجملة (يكتب الدرسُ الطالبَ) , ومنه فالقواعد التوليدية والتحويلية هي التنظيم الذي لا يتيح إلا إنتاج الجمل الأصولية , من هنا يتبين لنا ؛أن على القواعد منع إنتاج جمل من هذا القبيل , ولكي تمنع ذالك كان يجب أن تقدم التعليمات التالية :

- المركب الاسمي (الدرس) يحتوي على سمة متحرك (- متحرك)
- المركب الاسمي (الطالب) يحتوي على سمة (+ متحرك)
- الفعل (يكتب) يتطلب اسما فاعلا يحتوي على سمة (+ متحرك)

[1] - ينظر : ميشال زكريا, مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة العربية , بيروت , ط 2 , 1985, ص 110.

وبالتالي لا يكون فاعله محتويا على سمة (- متحرك)

من هنا كان لا بد من إضافة قواعد تأخذ بعين الاعتبار التعليمات السابقة , ويجب أن ترتكز هذه القواعد على سمات المورفيمات و أن تحدد بنية المفردات المعجمية؛ ويتكون المعجم في المكون التركيبي من مجموعة غير مرتبة من المداخل المعجمية , ويشتمل كل مدخل معجمي على سمات تركيبية وفونولوجية ودلالية , وتولد قواعد التكوين مشيرا ركنيا يرتد إلى الجملة , ويتم استبدال العنصر المستعار -(الذي سنرمز له بالشكل ∇)- أينما ظهر بالمداخل المعجمية الملائمة وهذا الاستبدال يتم وفق ضوابط تحددها سمات المداخل المعجمية , وبعد القيام بعملية الاستبدال نحصل على المشير الركني للجملة في البنية العميقة [1] ؛

ونمثل لذالك بالجملة التالية : الطالب كتب الدرس .

[1] - ينظر: ميشال زكريا , الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية , ص 148-151.

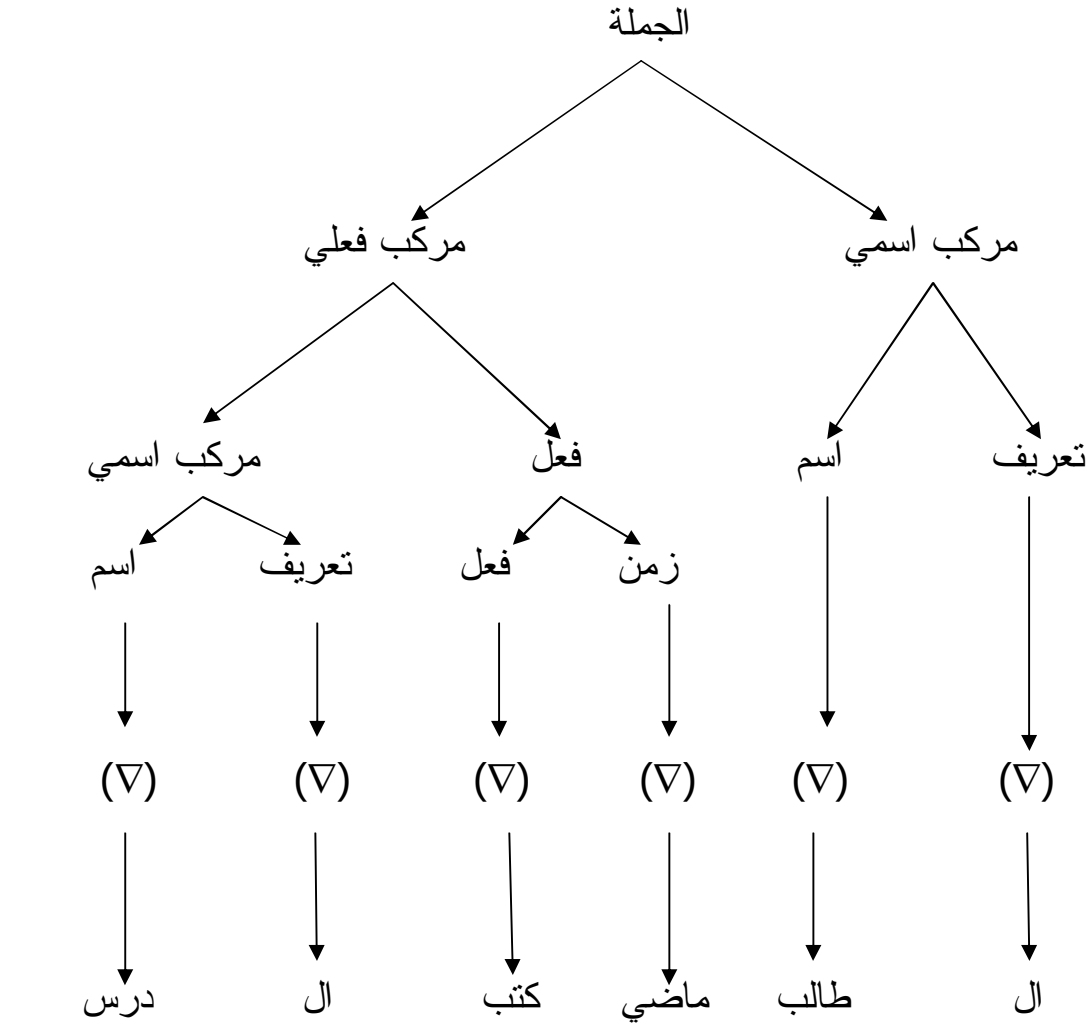
الجملة
مركب اسمي
مركب فعلي
تعريف
اسم
فعل
مركب اسمي
(∇)
ال
طالب
ماضي
كتب
ال
درس
(+تعريف)
(+محدد)
(+مفرد)
(+ مذكر)
(...)
(+ اسم)
(+عام)
(+إنسان)
(+مذكر)
(+مفرد)
(+متحرك)
(...)
(+فعل)
(+متعدي)
(+ نشاط)
(عمل)
(...)
(+تعريف)
(+ محدد)
(+ مفرد)
(مذكر)
(...)
(+اسم)
(+ عام)
(- إنسان)
(+ مفرد)
(+ مذكر)
(-متحرك)
(...)

وتتكون القواعد التوليدية في هذه المرحلة من ثلاثة مكونات هي :

1- المكون التركيبي
2- المكون الدلالي
3- المكون الفنولوجي

والمكون التركيبي هو المكون التوليدي الوحيد , اما المكونان الباقيان فهما تفسيريان.[1]

والمكون التركيبي يتألف من مكونين هما :

1- المكون الأساسي .
2- المكون التحويلي .

ويحتوي المكون الأساسي على مجموعة قواعد بناء (قواعد إعادة الكتابة) ,وعلى معجم يشتمل على المداخل المعجمية, والمكون التحويلي يتضمن التحويلات التي هي قواعد يبدل كل منها مشيرا ركنيا بمشير ركني آخر, وتدرس هذه القواعد العلاقات القائمة بين الجمل [2].

النظرية النموذجية الموسعة :

في عام 1972 صدر كتاب لتشومسكي بعنوان: (دراسات دلالية في القواعد التوليدية) أضاف فيه إضافات جديدة منها المكوّن الدلالي الذي أصبح له دور كبير في تفسير التراكيب الظاهرة للجملة بعد أن كان هذا الدور مقتصرا على المكون الفونولوجي , حيث بإمكان المكون الدلالي تفسير العديد من العلاقات النحوية الظاهرة بعد أن كان يقتصر عمله على تفسير التركيب المستتر دلاليا .[3]

[1] - ينظر: ميشال زكريا , مباحث في النظرية الألسنية , ص 115 .
[2] - نفسه, ص 116.
[3] - ينظر: زكريا ميشال , مباحث في النظرية الألسنية , ص 118.

وعلى الرغم من هذا التغير البسيط إلا أن هذه المرحلة تعد امتداداً للنظرية النموذجية والمرحلة السابقة لها .

أما عن أسباب ظهورها فيعود أساسا إلى عاملين هما :

- ظهور الاتجاه التوليدي الدلالي .
- عجز النظرية المعيارية عن حل بعض القضايا المعجمية ومن أهمها : البؤرة , الاقتراض , الأفعال المساعدة في اللغة الإنجليزية .[1]

أما بالنسبة للشكل الذي اتخذته القواعد في النظرية النموذجية الموسعة فكان على النحو التالي :

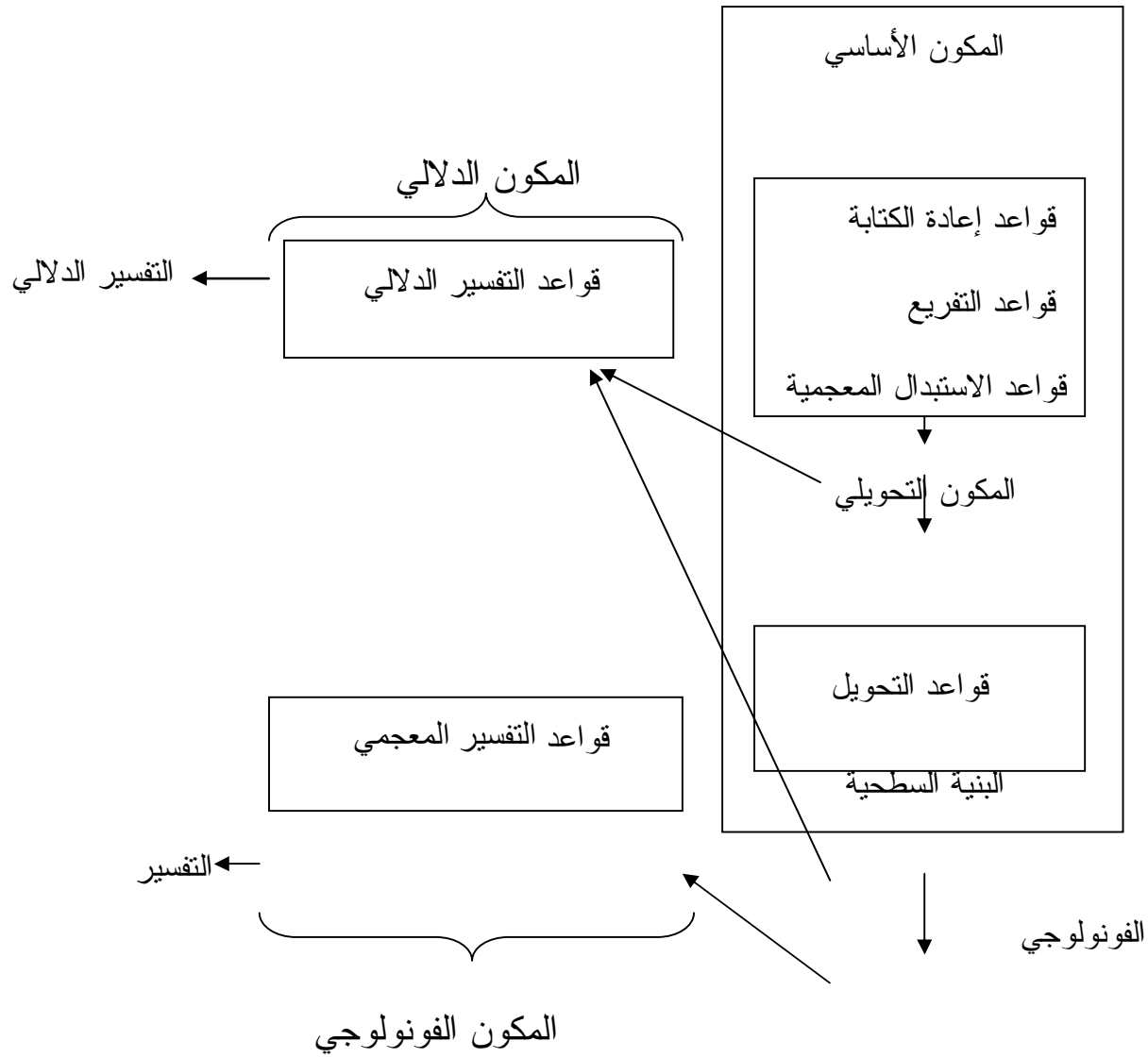

[1] - ينظر: المرجع نفسه, ص 118.

الملاحظ هاهنا هو ما سلف إليه الذكر؛ فيما يخص النظرية النموذجية الموسعة كونها محتواة في النظرية الألسنية , فهي تحتوي على نفس قواعدها , والتغير هاهنا يتمثل في السهم المنطلق من البنية السطحية إلى قواعد التفسير الدلالي أي أنه بعد أن كان اعتماده على قواعد التفسير الدلالي مقتصرا على البنية العميقة فقط صار يعتمدها في البنية السطحية .

ولم يتوقف تطور اللسانيات التوليدية عند هذا الحد ففي عام 1981 أتى تشومسكي بنظرية أخرى , تعرف بنظرية العامل والربط ,والبيولوجيا , والقواعد التوليدية التحويلية.

وبهذا نكون قد تعرفنا على المراحل التي مرّ بها التحليل عند التوليدية التحويلية بشكل مفصل نوعا ما , وقد شاهدنا أن المراحل الثلاث الأولى قد اعتمدت كل الاعتماد على التركيب , فالمرحلة الأولى كانت آلية نوعا ما تتسم بمحدوديتها الكبيرة في إنتاجها للجمل ناهيك عن إمكانية توليدها لجمل غير مقبولة نحويا , وقد استدرك تشومسكي ذالك بأن جاء بطريقة ثانية مستعينا بمنهج رياضي يسعى للوصول إلى العناصر الأساسية المباشرة , إلا أنه قد عاب عنها عدم إمكانية تطبيقها على جميع اللغات فنهاك من اللغات ما لا تستطيع هذه الطريقة أن تكون مقياسا لكل الجمل الموجودة فيها لذالك عمد إلى توسيعها في المرحلة الثالثة بأن أدخل عليها عناصر الإفراد والجمع والأزمنة , والأفعال المساعدة , كما شملت البناء للمعلوم و البناء للمجهول ,إلا أن ذالك لم يكن كافيا , كونها غير قادرة على تحليل المعنى إلا أن تشومسكي قد عمد إلى تجاوز ذالك في المرحلة النموذجية , بأن أدخل المكون الدلالي الذي أصبح يلعب دورا كبيرا في توضيح المعنى , وكذالك إدراجه للمعجم الذي حل بدوره إشكالات كبيرة وغيرها من الإضافات , ثم بعد ذالك تم إدراج قواعد التفسير الدلالي في البنية السطحية في المرحلة النموذجية الموسعة , بعد أن كان مختصا بالبنية العميقة.

المبحث الثالث: التوافقات الموجودة بين الاتجاه العربي القديم والتوليدي التحويلي الحديث:

يتبادر للباحث في موضوع المقارنة بين القدماء والمحدثين بصفة عامة , أن هنالك مفارقات أو توارد للخواطر بين الفريقين بحكم التوافق الذي سيجده , رغم الهوة الزمنية الفاصلة بينهما, وستنتابه دهشة كبيرة إذا ما خصص المقارنة بين القدماء والتوليديين كونه سيجد توافقا عجيبا بين النحو العربي وبين النظرية اللسانية التوليدية , ويتمثل الشبه الحاصل بينها خصوصا, فيما ما يتعلق بالتصورات والافتراضات , وتطبيق القواعد وضبط سياقاتها والشروط الملازمة لتطبيقها , ومن هذه التوافقات نشير إلى ما يلي :

- **التعويل على المعنى كوسيلة , وعده غاية في الوقت نفسه :**

إنّ الانطلاق لدى كلا التصورين كان من المعنى ويهدف في الوقت نفسه لبلوغ المعنى , فتشومسكي وتلاميذه مقتنعون بأنَّ معنى الجمل يجب أن يخضع لنفس الخطوات التحليلية التي يخضع لها التحليل النحوي، وأنَّ الدلالة ينبغي أن تدخل في هذا التحليل كعنصر يتكامل مع التحليل النحوي للغات الإنسانية... فالجملة: (اشتعلت النار في المنزل) صحيحة نحويًّا، والجملة : (اشتعل الثلج في الماء) غير صحيحة معنويا ، ويرجع انحراف الجملة الثانية عن الصحة أنَّ المكون الدلالي للفعل (اشتعل) لا يتركب مع المكون الدلالي للفاعل (الثلج)[1].

هذا فيما يخص التعويل عن المعنى لدي التوليديين ,أما قضية عدّهِ غايةً فيتجلى ذلك في إعمال التوليديين الفكر والحدس والحواس والتخمين بغية الكشف عن البنية العميقة , ومعلوم أن هذه الأخيرة تعتمد على المعنى أكثر من اللفظ , كونه محوراها ومناط اهتمام كل الباحثين .

[1] - ينظر: جون ليونز , نظرية تشومسكي اللغوية , ص160-161 .

أما بالنسبة للنحاة العرب فقد سلف الذكر إلى تعويلهم على المعنى في تحليلهم للجمل انطلاقا من المعنى المعجمي وكذا المقامي, أما بالنسبة لاعتبار المعنى غاية فلا يخفى على أحد أن أبرز ما دعا النحاة الأوائل إلى إنشاء علم النحو, رغبتهم في فهم معاني القرآن الكريم .[1]

- قضية البنية السَّطحيَّة والبنية العميقة:

من أهم الأفكار التي ركَّز عليها تشومسكي وتلاميذه التفريق بين البنية السطحية والبنية العميقة، وقد اهتم القدماء بذلك دون الإشارة إليها صراحة ، ونجد ذالك في قول سيبويه : " وممَّا جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ قوله تعالى ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾[2], إنّما يريد أهلَ القرية فاختصَرَ , وعَملَ الفعلُ في القرية كما كان عاملاً في الأَهْل لو كان ها هنا، ومثله ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[3] , وإنّما المعنى: بل مَكْرُكُم في الليل والنهار، وقال عزّ وجلّ : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ ﴾[4] وإنّما هو: ولكنّ البِرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخِر"[5].

وقوله: "حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يَا) بدلاً من اللَّفظ بالفعل، كأَنَّه قال: يَا أُريدُ عبدَ الله، فحــذَف (أُريدُ) وصارت (يا) بدلاً منها؛ لأنّك إذا قلت: يا فلانُ، عُلِمَ أنّك تريدُه"[6].

---

[1] - ينظر: الفصل الأول ص27 - 28 , و الفصل الثالث , ص 70.

[2] - يوسف، الآية 82.

[3] - سبأ، الآية 33 .

[4] - البقرة، الآية 177 .

[5] - سيبويه , الكتاب , ص 212/1 .

[6] - نفسه , ص 291/1.

ونجده يبحث دائمًا عن الأصل، ولذلك وجدناه يُقدِّر ويؤوّل، وفي ذلك يقول: " فمَا هو الأصلُ الذي عليه أكثُر هذا المعنى؟ "[1]، وقوله : "كان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم".[2]

وربما أيقن سيبويه "أنَّ الاكتفاء بوصف البنية السطحية لا يعني إنكار البنية العميقة، بوصفها خاصة لغوية إنسانية. هذه الخاصة الإنسانية منحة من الله جلَّ وعلا، وهي صالحةٌ للعمل بالتَّفعيل والتَّوليد منها حسب البيئة اللغوية المعينة. والبيئاتُ اللُّغويَّة كثيرةٌ؛ لا حصر لها، ومن ثمَّ لا نعجب ولا ندهش إذا جاء هذا التَّوليد مُختلفًا من بيئةٍ إلى أخرى، بل من فردٍ إلى فردٍ آخر.

ولقد عرض التحويليون الجدد لقضية الأصل والفرع في مواضع مختلفة؛ منها " بحثهم للألفاظ ذات العلامة (mark) وتلك التي بلا علامة (un mark)، وقرَّروا أنَّ الألفاظ غير المُعلَّمة هي الأصل، وهي أكثر دورانًا في الاستعمال، وأكثر تجردًا، ومن ثمَّ أقرب إلى البنية العميقة... فالمفرد غير المعلم (book ــ boy) والجمع تلحقه (s) (boy ــbooks) والمفرد أصلٌ والجمع فرعٌ)[3].

وتتلخَّص مظاهر اهتمام سيبويه بمعرفة البنية العميقة فيما يلي:

- الاهتمام بالأصل والفرع كما مرَّ بنا , كونه مّمن أقروا أن المصدر أصل المشتقات,وأن النكرة أصل المعرفة أن المفرد أصل للجمع أن المذكر أصل للمؤنث ... إلخ .
- اهتمامه بالتقدير والتأويل من أجل معرفة البنية العميقة .
- اهتمامه بظواهر لغوية مثل: الحذف والتقديم والتأخير والزيادة والإضمار...الخ

أما بالنسبة لعبد القاهر الجرجاني فقد تناول بالشرح جزءاً من هذه الظاهرة في كتابه دلائل الإعجاز عندما تحدث عن التقديم والتأخير للبنية العميقة والبنية السطحية حيث يقول :" ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم إنك تقول: (أقلت

[1] - سيبويه , الكتاب , ص 291/1 .

[2] - نفسه , ص 137/1.

[3] - ينظر: عبده الراجحي , النحو العربي والدرس الحديث , ص 144 .

شعرا قط ؟), (أرأيت اليوم إنسانا ؟), فيكون كلاما مستقيما . ولو قلت : (أأنت قلت شعرا قط ؟), (أأنت رأيت إنسانا). أحلت , وذاك أنه لا معنى للسؤل عن الفاعل من هو في مثل هذا , لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول:(من قال هذا الشعر؟), و (من بنى هذه الدار ؟) و (من أتاك اليوم ؟), و (من أذن لك في الذي فعلت ؟) وما أشبه ذلك ممّا يمكن أن ينص فيه على معين .

فأما قيل شعر على الجملة , ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال ذلك فيه , لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسأل عن عين فاعله "[1] , والوقوف على ما كان مبهما من معانيه .

- و جود و سائل التحويل في الدراسات القديمة العربية :

المتأمل في النحو العربي سيجد لا محالة الكثير من الجوانب التحويلية كالحذف، والتقديم والتأخير، والاعتراض(الفصل) ، والاختصار والإيجاز، والاتساع، والزيادة...الخ, وقد تحصر هذه المصطلحات بتسميات مختلفة عن ما جاء به تشومسكي , إلا أن المفهوم واحد , وفيما يلي تفصيل هذه الجوانب :

1- **الحذف**:

ورد مصطلح الحذف لدى القدماء كثيرَا ، وعلى رأسهم سيبويه ،الذي تحدَّث عن حذف الحركة في قوله: " واعلم أنَّ العرب يَستخفّون فيحذفون التنوينَ والنون؛ ولا يَتغيّر من المعنى".[2]

كذلك عن حذف الحرف؛ ومن ذلك قوله: "زعم الخليل رحمه الله أنَّهم خفَّفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء؛ ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على

[1] - الجرجاني , دلائل الإعجاز, ص 112 .

[2] - سيبويه , الكتاب , ص 165/1.

أربعة على ثلاثة، فإنَّما أرادوا أن يُقرِّبوا الاسم من الثلاثة أو يُصيِّرُوه إليها، وكان غاية التَّخفيف عندهم؛ لأنَّه أخفُّ شيء عندهم في كلامهم".[1]

وتحدَّث عن حذف الكلم، ومن ذلك قوله: " اعلم أنّهم ممَّا يَحذفون الكلم، وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك".[2]

وتحدَّث سيبويه عن سبب الحذف لدى العرب فقال : "وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير"[3], وقوله: " فحذفوا الكلام استخفافاً"[4], ومن ذلك قوله: "وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لتفعلنَّ ذاك ولتذهبنَّ؛ لأنَّه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالاً"[5].

بل تعدَّى كلامه صحة الحذف إلى جمال الحذف، فنجده يقول: "إذا طال الكلام كان الحذف أجمل"[6].

من الجلي أنَّ الحذف ظاهرة مشتركة بين جميع اللغات ، كون المتكلِّم يميل دوما إلى حذف العناصر المكررة، أو التي يمكن فهمها من السياق، والتفسير الذي يقدمه الدرس التحويلي الحديث في تفسير هذه الظاهرة هو نفسه الذي قدَّمه النحو العربي القديم .

2- **التقديم والتأخير**:

من مظاهر التحويل لدى التوليديين التحويليين الاعتماد على التقديم والتأخير، وقد أولى القدماء هذه الظاهرة عناية كبيرة ، ومن ذلك قول سيبويه : "هذا باب (الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول).... وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرًا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ،

[1] - سيبويه , الكتاب, ص 255/2.
[2] - نفسه , ص 24/1.
[3] - نفسه, ص 13/2.
[4] - نفسه , ص 112/2.
[5] - نفسه , ص 519/3.
[6] - نفسه , ص 38/2.

فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مُقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ ببيانه أَعْنَى؛ وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم".[1]

وهو هنا يصف كلام العرب الذي وقع فيه التقديم والتأخير ويعلل لحدوثه.

وكذلك الجرجاني الذي بنى نظريته المعروفة باسم النظم على قضية التأخير والتقديم ,حيث أولى له العناية الفائقة ويتجلى ذلك من خلال تعريفه إياه بقوله :" **هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدم فيه شيء وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان.**"[2]

إذن قضية التقديم والتأخير من الأساليب المهمة التي اعتنى بها القدماء سواء النحويين أو البلاغيين والمعروف أن النظام الأساس في الجملة الاسمية هو المبتدأ يليه الخبر, وفي الجملة الفعلية , يرد الفعل ثم الفاعل ثم المفعول إذا تعدى الفعل , وقد تضمن الشاهد (ضَرَبَ زيداً عبدُ الله) في قول سيبويه السابق انحرافا عن هذا المنحى , فأورد الفعل ثم المفعول به , ثم الفاعل , أما عن السبب فقد أرجعه على الأهمية ويتجلى ذالك في قوله (إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ) , وهو بذالك يتفق مع تعليل عبد القاهر الجرجاني الذي يرى بدورها ان سبب التقديم هو العناية والاهتمام بما قدم .

3- الاعتراض (الفصل):

" الفصل" من وسائل التَّحويل عن تشومسكي، وقد تعرَّض القدماء لدراسته، فقد رصد هذه الظاهرة عند العرب سيبويه ، الذي حاول تفسير أسباب الفصل وضوابطه، ومن ذلك قوله : " والنَّصبُ في الفصل أَقوى، إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً،

[1] - سيبويه . الكتاب, ص 34/1.

[2] - الجرجاني , دلائل الإعجاز, ص 106 .

كلَّما طال الكلامُ كان أَقوى؛ وذلك أَنّكَ لا تَفصل بين الجارّ وبين ما يَعْملُ فيه، فكذلك صار هذا أَقوى"[1].

وعمَّا يمكننا أن نعتبره من ضوابط الفصل قوله: "واعلم أنَّ ما كان فصلاً لا يُغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر"[2]، وقوله: " ولم يفصلوا بين إنَّ وأخواتها وبين الفعل؛ كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء "[3]. وعمَّا يمكننا أن نعتبره من جماليات الفصل يقول: "كما أنَّ كلَّ مكان حسن لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه بما يحسن عليه السكوت حسن لك أن تفصل فيه بينهما بما يقبح عليه السكوت".[4]

4- الزِّيادة:

لقد تحدَّث القدماء عن زيادة الحروف والكلمة، ونجد ذالك في قول سيبويه : " ويُجْرَى ذلك الاسمُ مُجرى الواحدِ الذي لحقتْه الزيَّادةُ للجمع، كما لحقتْه الزيادةُ للتثنية".[5]

وكذالك قوله: "هذا باب يكون فيه الحرف الذي من نفس الاسم وما قبله بمنزلة زائد وقع وما قبله جميعًا"[6], وقوله: " الباء دخلتْ على شيء لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى، ولم يُحْتَجْ إليها وكان نصبا، ألا ترى أنَّهم يقولون: حسبُك هذا، وبحسبِك هذا، فلم تُغّير الباء معنى"[7].

وممَّا سبق يتَّضح أنَّ سيبويه درس الزيادة المؤثرة في المعنى , وغير المؤثرة فيه؛ التي تضيف بدورها فائدة تركيبية فقط كالتوكيد أو قوة الربط , وهكذا جرى حديث عن

---

[1] - سيبويه , الكتاب , ص 174/1 .
[2] - نفسه , ص 390/2 .
[3] - نفسه , ص 13/3 .
[4] - نفسه , ص 281/2 .
[5] - نفسه , ص 206/1 .
[6] - نفسه , ص 259/2.
[7] - نفسه , ص 67/1.

حروف الجر الزائدة وكذا الكلمات , ونجده يلح على أن الزائد لا يدل على معنى الشاهد في قوله: "فلم تُغّير الباء معنى" , وكأنه يشير هنا إلى البنية العميقة للكلام .

وعند التحويليين الغربيين نجدهم يشيرون إلى "أنَّ هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدلُّ على معنى في العمق، وإنَّما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تُعدُّ لونًا من ألوان الزَّخارف، ويمثلون لذلك بكلمات نحو (It ــ there) وغيرهما, نحو قولنا :

"there are many people out of work" , (هناك الكثير من الناس خرجوا للعمل)

الملاحظ هنا أن (there) لا تقدم دلالة في العمق , فهي ليست الفاعل الحقيقي وإنما هي فاعل سطحي , كون الفاعل الحقيقي هو (people) كونهم هم من خرجوا ؛ ومنه فلفظة (there) هنا زيادة في التركيب كونها تؤدي دور الفاعل على مستوى البنية السطحية فقط , بدليل أن الجملة على مستوى البنية العميقة كالتالي:

(many people are out of work).[1]

5- الاختصار والإيجاز والاتساع :

مصطلحات درسها منظرو المدرسة التحويلية، وقد سبقهم سيبويه بدراستها، ونجد ذلك في قوله: وممَّا جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ قوله تعالى على لسان إخوة يوسف: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾[2] وقد تم الاختصار هاهنا, كون المراد هم (أهل القرية).[3] وقد ذكر هذه الظاهرة اللغوية في باب سماه : "هذا باب استعمال الفعل في اللَّفظ لا في المعنى لاتّساعِهم في الكلام والإيجاز والاختصار"[4]، وقوله: "قال: سِيرَ عليه سَيْرُ اليوم، والرفعُ في جميع هذا عربي كثير في جميع لغات العرب على ما ذكرتُ لك من سعة الكلام".[5]

---

[1] - ينظر: عبده الراجحي , النحو العربي والدرس الحديث، ص152.

[2] - سورة يوسف، الآية 82.

[3] - ينظر: سيبويه , الكتاب , ص 212/1 .

[4] - نفسه , ص 211/1.

[5] - نفسه , ص 216/1.

وتحدَّث سيبويه عن ضوابط الاختصار أو الإيجاز أو الاتِّساع؛ ومن ذلك قوله: "ولكنه جاء على سعة الكلام والإِيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى"[1] ويُفهم من كلام سيبويه"أن يكون المُخاطب فاهمًا للمعنى، ولا يفهم المخاطب ذلك إلا إذا كان هذا التَّجوُّز أو كسر الاختيار من العرف اللغوي؛ أي: من سليقة المُتكلِّم والمستمع معًا وكفاية كل منهما اللغوية، وهذا هو الجانب الإبداعي في اللغة"[2].

6- **الإضمار والاستتار**:

من الوسائل التحويلية من البنية العميقة إلى البنية السطحية عند التحويليين الإضمار ، ولقد درس سيبويه ذلك، فعنى شروط الإضمار وضوابطه, حيث يقول : "أَضْمَرَ لعلم المخاطَبِ بما يَعْنى"[3]. ويقول أيضا: "فإمّا أَن يكونَ أَضْمَرَ الاسمَ وجَعل هذا خبرَه كأنّه قال: أَمْرِي طاعةٌ وقــولٌ معروف، أو يكون أَضْمر الخبَر فقال: طاعةٌ وقولٌ معروف أمثلُ"[4].

وعن إضمار الفعل يقول سيبويه: " فاعرفْ فيما ذكرتُ لك أنّ الفِعْلَ يَجرى في الأسماءِ على ثلاثة مَجارٍ: فِعْلٌ مُظْهَرٌ لا يَحسن إضمارُه، وفِعْلٌ مُضْمَرٌ مستعمَلٌ إظهارُه، وفِعْلٌ مُضمَرٌ متروكٌ إظهارُه"[5].

ومن المعروف أن الضمير هو اسم مختصر، والبنية السطحية المنطوقة للضمير يكمن تحتها بنية عميقة، كما أن جانبًا كبيرًا من هذه الضمائر لا يظهر في البنية السطحية للكلام؛ وكتاب سيبويه غنيٌّ بالأمثلة عن الإضمار والاستتار بسعة لا يسعها بحثنا هذا .

---

[1] - سيبويه , الكتاب, ص 216/1.

[2] - محمد حماسة عبد اللطيف , النحو والدلالة ، دار الشروق – مصر , ط1, 2000, ص86 .

[3] - سيبويه , الكتاب , ص 47/1 .

[4] - نفسه , ص 141/1.

[5] - نفسه , ص 296/1.

7- الاستغناء:

هو " استغناء العرب بكلمة عن كلمة أو أكثر؛ عن طريق حذف بعضها أو تغيير صورتها أو الاستعانة بكلمة ليست من اشتقاقها؛ لوجود قرينة، وذلك استحساناً وطلبًا للخفَّة والاختصار، ولضربٍ من البلاغة وتجويد المعنى, والاستغناء وسيلةٌ من وسائل التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية، ولقد اهتمَّ بها سيبويه، حيث يقول: "وأمَّا استغناؤهم بالشَّيء عن الشَّيء فإنّهم يقولون: يَدَعُ، ولا يقولون: وَدَع، استغنوا عنها بتَرَكَ"[1].

وقوله: "ولا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلت، لا يجوز أن تقول: فعل أنا؛ لأنَّهم استغنوا بالتاء عن أنا"[2].

وقوله: "وحدثنا يونس أنَّه سمع من العرب مَنْ يقول: عليكني، من غير تلقين، ومنهم مَنْ لا يستعمل (ني ولا نا) في ذا الموضع؛ استغناءً بـــ(عليك بي، وعليك بنا) عن (ني ونا وإياي وإيانا)"[3].

- قضية الإحلال والتوليد :

لقد تعرَّض القدماء لدراسة الإحلال والتوليد في الجملة وهو من الأفكار التي أولاها التحويليون الجدد عناية كبيرة، ومن ذلك قول سيبويه عن العرب: "وهم ممَّا يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"[4]. وأيضا قوله: "واعلم أنَّ من العرب مَنْ يقول: (من ربي لأفعلنَّ ذلك، ومن ربي إنك لأشرٌ) يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والياء في قوله: (والله لأفعلنَّ)، ولا يدخلونها في غير ربي، كما لا يدخلون التاء في غير الله، ولكن الواو لازمةٌ لكل اسم يُقسم به والباء، وقد يقول بعض العرب: (لله لأفعلنَّ) كما تقول: (تالله لأفعلنَّ)".[1] وقوله: "وتقول: لبيك إنَّ الحمد والنعمة لك، وإنْ شِئْتَ قلت: أنَّ"[2].

---

[1] - سيبويه , الكتاب , ص 25/1 .

[2] - نفسه , ص 350/2 .

[3] - نفسه , ص 361/2 .

[4] - نفسه , ص 414/2 .

[1] - سيبويه , الكتاب, ص 499/3 .

[2] - نفسه , ص 128/3.

وقوله: " من العرب مَنْ يقول: خُذه بما عزَّ وهان؛ أي: خُذه بالعزيز والهين، وكل واحدة منهما تجزي عن أختها"[1]. ولقد تتبع سيبويه كلام العرب الذي أحل فيه العربي لفظًا مكان آخر، أو ولَّد لفظًا من لفظ.

- **قضية القدرة والكفاية اللغوية:**

لقد أولى تشومسكي الحديث عن القدرة والكفاية اللغوية عناية كبيرة، وقد لوحظ اهتمام القدماء بهذا الأمر كذلك، ونجد ذلك في قول سيبويه : "وليس شيء يضطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجهًا".[2]

وكذا قوله: "ويحذفون ويُعوِّضون ويَستغنون بالشَّيء عن الشَّيء الذي أصله في كلامهم أن يُستعمل حتَّى يصير ساقطًا"[3]، وقوله: "وهم لا يُريدون أن يُخرجوا من حرف الإعراب التَّحرك الذي كان فيه؛ لأنَّهم أرادوا أن يزيدوا لجهد الاسم ما حذفوا منه، فلم يُريدوا أن يُخرجوا منه شيئاً كان فيه قبل أن يُضيفوا، كما أنَّهم لم يكونوا ليحذفوا حرفاً من الحروف من ذا الباب فتركوا الحروف على حالها؛ لأنَّه ليس موضع حذف"[4].

وقوله: " واعلم أنَّه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممَّن يُميل، ولكنَّه قد يُخالف كُلُّ واحدٍ من الفريقين صاحِبَه، فينصب بعضٌ ما يُميل صاحبه، ويُميل بعضٌ ما ينصب صاحبه، وكذلك مَنْ كان النَّصب من لغته لا يوافق غيره ممَّن ينصب، ولكنَّ أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر، فإذا رأيت عربيًا كذلك فلا ترينَّه خلطًا في لغته، ولكن هذا من أمرهم"[1]، ومنه قوله: "ويحتمِلون قُبحَ الكلام حتَّى يضعوه في غير موضعه؛ لأنَّه مستقيمٌ ليس فيه نقصٌ".[2]

---

[1] - نفسه, ص 185/3 .

[2] - نفسه , ص 32/1 .

[3] - نفسه , ص 25/1 .

[4] - نفسه , ص 358/3 .

[1] - سيبويه , الكتاب ص 125/4.

[2] - نفسه , ص 31/1 .

ومنه قوله: " واعلم أنَّ الشَّيء قد يقلُّ في كلامهم، وقد يتكلَّمون بمثله من المعتل؛ كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون"[1].

- **قضية العامل و الربط العاملي :**

لقد شغلت نظرية العامل حيزًا كبيرًا من دراسات النحاة العرب، فهي من أعمدة الدرس النحوي العربي، ومن ذلك قول سيبويه : "وهذا مبتدأٌ بعد اسم وهذا الكلام في موضع خبره وهو فيه أقوى لأنَّه عاملٌ في الاسم الذي بعده"[2]، وقوله: "وما يَعْمَلُ من أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول وما يعمل من المصادر ذلك العملَ"[3]، وقوله أيضا : "ونظير ذلك من كلام العرب أَجْمَعُونَ لا يجرى في الكلام إلا على اسم ولا يعمل فيه ناصب ولا رافع ولا جار"[4].

والذي بهمنا هنا هو أن التحويليين يقرون بأن النحو ينبغي أن يربط البنية العميقة ببنية السطحية , والمعلوم أن البنية العميقة تمثل الناحية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة , ودارسة هذه البنية يقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي , ولكن باعتبارها علاقات للـــتأثير والتأثر في التصورات العميقة والحق أن قضية العامل قد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي القديم .

نخلص مما سبق إلى أن هنالك عدة توافقات ما بين التوليديين وما وصل إليه علماء العربية قديما ويغلب هذا التوافق إذا ما جرى الحديث عن القواعد التحويلية نح الحذف والتقديم والـــتأخير ...., وبذالك يسعنا الإقرار بأن هذه الأخيرة لا تعد بديلاً جديدا

---

[1] - نفسه , ص 430/4 .

[2] - نفسه , ص 147/1.

[3] - نفسه , ص 33/1.

[6] – نفسه , ص 334/2 .

عن القواعد التقليدية ، وإنما هـــي مكملة لها , ناهيك عن التوافق الحاصل فيما يتعلق بالأسس والأهداف لكلا التصوريين , فالمعلوم أن النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهةِ ما يصحُ وما يفسدُ في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد , وكذا الأمر بالنسبة للمدارس اللسانية الحديثة عموما و التوليدية التحويلية على وجه الخصوص, تتعامل مع الكلام الإنساني أيضًا لتصل إلى الهدف نفسه ,هذا من ناحية الأهداف وكذالك إذا ما جرى الحديث عن غرض الكشف عن المعنى , ولعل أبرز التوفقات على مستوى الأسس هو إدراك التصوريين لجانبي الجملة : الجانب الباطني لها , وكذا الجانب الظاهري .

الخاتمة

الخاتمة :

بعد جولة في رحاب الجملة العربية بين المنظور التوليدي التحويلي وبين منظور النحاة العرب القدامى ، وذلك من خلال الوقوف على بعض الآراء التي أقرها أوائل النحاة ، وكذا الوقوف على أراء التوليديين المحدثين , تبين لنا أخيرا أنهم لم يُكوِّنوا نظريتهم اللُّغوية بين عشية و ضحاها, بل تعاقبت فيها الجهود عبر سلسلة من الكتب والدراسات والأبحاث، مستعينة بمنجزات العلم الحديث، وخُلاصة التجارب اللغوية والمناهج السابقة.

وإنَّ القدماء وبالرغم من تواضع الإمكانات ووسائل البحث العلمي في عصرهم قد أتوا بما جعل تشومسكي وغيره من العلماء المُنصفين يُقدِّرون ما جاءوا به من أفكاره بل ويعجبون بصنيعهم.

وعليه فإنَّ "العقل العربي مارس كل ألوان الاجتهاد وأنواعه، وبعض هذه الاجتهادات كانت حريَّةً بالتَّطوير والإثراء، وليس التَّجاهل وعدم الإنصاف، ولذلك فكُلُّ مُعطيات علم اللغة كما طوَّره تشومسكي , لم تكن فتحًا جديدًا، وكان يجب ألا تكون كذلك، بالنسبة للمثقف العربي لو أنَّه في حماسه للتَّحديث وانبهاره بمُنجزات العقل الغربي لم يتجاهل تراثه العربي , فكثيرٌ من أفكار سيبويه و عبد القاهر الجرجاني وغيرهم...,, أُخذت وطوِّرت من قِبل علماء الغرب، سواءً عن طرق الترجمة أو الاطلاع المباشر أو غير ذلك، ولا يمكننا الزَّعم أنَّ كل ما ذكره القدماء موجودٌ لدى المدرسة التوليدية التحويلية , ولكن أردنا أن نقف على أوجه التَّشابه بين النظرتين .

فما عند القدماء بذور نمَّاها التوليديون ، وغرسوها ورعوها، وأفنوا أعمارهم وأفكارهم من أجل وصولها إلى ما وصلت إليه من العالمية والشهرة والذيوع. فكان من الواجب علينا أن نُقــدِّمَ سيبويه وأمثاله للعالم؛ وخاصة الأجيال المعاصرة وأجيال المستقبل هذا العمل عن بعض الجهود اللغوية لقدماء العربية , والحقُّ إنَّ هذه الدراسة نقطة في بحر بالنظر إلى ما قدمه علماؤنا القدامى ودورهم في الدرس اللغوي العربي والإنساني. وإن اعتبرنا هذا التشابه والتلاقي في الأفكار والدراسات بين القدماء والمدرسة التوليدية

التحويلية - كما مرَّ - من باب توارد الخواطر؛ فيكفيهم ذلك الشرف مع شحِّ الإمكانات والسبق الزمني.

وقد تمخض هذا البحث عن جملة نتائج , يمكن إجمالها في الآتي

1. ترادف مصطلح الجملة مع مصطلح الكلام , واستخدامهما عند فريق مترادفين للدلالة على مفهوم واحد , ويتجلى ذلك من حديث ابن جني وابن يعيش في حين يستنتج ذلك من كلام سيبويه .
2. تغليب مصطلح الكلام من جهة أخرى , على مصطلح الجملة بوصفه أخص منها , وذلك لتضمنه الإسناد المقصود لذاته , بينما الجملة لا يشترط فيها سوى الإسناد الأصلي .
3- إنّ الدارسين القدماء أقاموا تعريفهم للجملة على أساس عنصرين هما: الإفادة والإسناد.
4- اختلف الدارسون المحدثون في تعريفهم للجملة , وربما يرجع هذا التباين إلى اختلاف المناهج والمنطلقات التي تناولت دراسة الجملة .
5- تراوحت عناصر بناء الجملة عند القدماء بين : العمدة , والفضلة .
6- تأليف الجملة العربية عند القدماء, يشترط وجود ركنيين أساسيين هما: المسند , والمسند إليه , ويختص هذان بالعمد باستثناء المضاف إليه الذي يمكن له أن يلتحق بالعمد .
7- تم تقسيم الجملة العربية عند القدماء بالاعتماد على منطلقين هما : منطلق وظيفي عام ,ومنطلق تركيبي يعنى بموقع المسند والمسند إليه و عدد العمليات الإسنادية الموجودة و الموقع الوظيفي للجملة .
8- اختلف القدماء في تقسيم الجملة من حيث تركيبيها , فمنهم من جعلها تتراوح ما بين الاسمية والفعلية ومنهم من زاد الشرطية , وهنالك من تجاوز إلى الظرفية .
9- اعتمد القدماء خطوطا عريضة لتحليل الجملة , من أهمها التعويل على المعنى وكذا ربط صحة المعنى بصحة الشكل ,كذلك تأويلهم للتراكيب وذلك بتقديرها.

10- بداية اهتمام الدارسين العرب بالنظرية التوليدية كانت مع مطلع السبعينيات وبالرغم من هذا الــتأخر إلا هنالك الكثير من الدراسات الإبداعية ارتقت بالدرس اللساني العربي التوليدي نحو: دراسات خليل أحمد عمايرة , وعبد القادر الفاسي الفهري , وكذا مازن الوعر... وغيرهم .

11- استندت بنية الجملة عند التوليديين التحويليين على تفسير تركيبي دلالي

12-تصنيف الجملة عند التوليديين قائم على تقسيم معنوي دلالي فقد قسموا الجملة بين قسمين : الأول يعرف باسم الجملة التوليدية , التي تنقسم بدورها على قسمين هما : الجملة التوليدية الفعلية و الجملة التوليدية الاسمية , أما الثاني فيعرف بالجملة التحويلية وهي تعنى بالجمل التي أصابها تغير في بنيتها الأصلية .

13- مرّ تحليل الجملة عند القدماء بعدة مراحل هي : المرحلة الأولى أي ما قبل كتاب سيبويه التي حملت صبغة تعليمة تقعيدية , والمرحلة الثانية التي اتسمت بشي من التعقيد وقد كانت بمثابة نقطة تحول وطفرة في مسار النحو العربي كونها تداخلت مع البعد التنظيري وشكلت شبها يمكن أن يوصف بالنظرية اللسانية والمرحلة الثالثة؛ التي عمدت إلى تبسيط الأمور والعودة إلى الصبغة الأولى وكان ذالك مع ظهور المدرسة الأندلسية .

14- تحليل الجملة عند التوليديين التحويليين لم يأتِ على شاكلة مثالية في بادئ الأمر, لكنه كان نتاج عدة تعديلات قد قام بها تشومسكي, تعكسها المراحل المتعاقبة لتحليل الجملة لديهم .

هذه هي أهم النتائج التي تم استخلاصها من البحث وهنالك نتائج أخرى جزئية لم نتطرق إليها يمكن استنتاجها من مناقشتنا لبعض الآراء, وقد تكون أهميتها لا تقل عن النتائج التي ذكرت .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم رواية حفص.

1. إبراهيم انيس , من أسرار اللغة , مكتبة الأنجلو المصرية , ط6 , 1978 م.
2. إبراهيم نجا , التجويد والأصوات , مطبعة السعادة – القاهرة , ط1 , 1972 م.
3. أحمد الهاشمي, جوهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع , المكتبة العصرية – بيروت , ط1 , 1999 م.
4. أحمد مومن , اللسانيات النشأة والتطور , ديوان المطبوعات الجامعية -بن عكنون , ط4 , 2008 م.
5. الأستراباذي , شرح الرضي على الكفاية , تح : يوسف حسن عمر , منشورات جامعة القابوس - بنغازي , ط2 , 1998 م.
6. الأشموني , شرح الأشموني على ألفية ابن مالك , دار إحياء الكتب العربية – القاهرة .
7. البركات الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ،تح : طه عبد الحميد طه , الهيئة المصرية العامة للكتاب , 1980م.
8. أبو بكر بن الأنباري ، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تح : محي الدين عبد الرحمان رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دط ، 1971م.
9. تمام حسان ، الأصول ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، د ط ، 1991 م.
10. تمام حسان, اللغة العربية معناها ومبناها , دار الثقافة –الدار البيضاء , ط1 , 1994 م.
11. جعفر النحاس ، إعراب القرآن ، تح: زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط 02 ، 1985 م.

12. ابن جني (أبو الفتح عثمان), الخصائص , تح : محمد النجار , دار الكتب المصرية , د ط , د ت.

13. ابن جني , اللمع في العربية , تح: محمد حسن شرف , القاهرة , ط1 , 1978 م.

14. جون ليونز , نظرية تشومسكي اللغوية , تر: حلمي خليل , دار المعرفة الجامعية – القاهرة , ط1 ,1985م.

15. حاجي خليفة ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، دط ، دت .

16. حافظ إسماعيل علوي , اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة , دار الكتاب الجديد المتحدة - ليبيا , ط1 , 2009 م.

17. حليمة أحمد عمايرة , الاتجاهات النحوية لدى القدماء , دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة , دار وائل للنشر والتوزيع – عمان , ,ط1 , 2000 م.

18. ابن حيان ، البحر المحيط ، تح: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية -بيروت ، ط 01 ، 1993م.

19. ابن الخشاب(أبو محمد عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر) , المرتجل , تح : علي حيدر , دمشق , دط ,1972 م.

20. خليل أحمد عمايرة , المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي , دار وائل للنشر والتوزيع - عمان , ط1 , 2004م.

21. خليل أحمد عمايرة , في نحو اللغة وتراكيبها-منهج وتطبيق - , دار وائل – عمان ط1 , 2004.

22. الخليل بن أحمد الفراهيدي ، معجم العين ، تح : مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الرشيد – بغداد, دط , دت.

23. الزبيدي (أبو بكر) ، طبقات النحويين واللغويين ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ط 02.

24. زكريا ميشال . الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية والجملة البسيطة , المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع , ط2 , 1986 م.

25. ابن السراج (أبو بكر محمد بن السِّري بن سهل) , الأصول في النحو , تح : عبد الحسين الفتلي , مؤسسة الرسالة , دت.

26. ابن السراج , الموجز في النحو, تح : مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي , مؤسسة بدران للطباعة والنشر - ببيروت دط , 1965م.

27. سليمان حمودة , ظاهرة الحذف في التراث اللغوي العربي , الدرار الجامعية للطباعة والنشر , الإسكندرية , ط1 , 1998 م.

28. سليمان ياقوت , منهج البحث اللغوي , دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية , ط3 , 2003 م.

29. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) , الكتاب , تح : عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي - القاهرة - , ط 3 , 1988.

30. السّيوطي ، بغية الوعاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، ط 02 ، 1979م .

31. السّيوطي(جلال الين عبد الرحمان بن أبي بكر) , همع الهوامع في شرح جمع الجوامع , تح : أحمد شمس الدين, دار الكتب العلمية – بيروت , ط1 ,1998م.

32. شفيقة العلوي , محاضرات في المدارس اللسانية , أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع –بيروت , دط , 2004 م.

33. شوقي ضيف ، المدارس النحوية , دار المعارف ، القاهرة ، ط 07 ، د ت.

34. الطبري (محمد بن جرير) ، جامع البيان عن تأويل آيات القرآن ، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط 01 ، 2001م.

35. عباس حسن, النحو الوافي , دار المعارف – القاهرة - , ط5 , دت.

36. عبد الرحمان أيوب , دراسات نقدية في النحو العربي , القاهرة , 1995 م.

37. عبد العال سالم مكرم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط02 ، 1993 م.

38. عبد الغفار الفارسي , الإيضاح العضدي , تح : حسن الشاذلي , ط1 , 1969م.

39. عبد الفتاح الزين , قضايا لغوية في ضوء الألسنية , الشركة العامة للكتاب -تونس , ط1 , 1987 م.

40. عبد القاهر الجرجاني , الجمل , تح : علي حيدر , مكتبة مجمع اللغة العربية – دمشق , 1972 م.

41. عبد القاهر الجرجاني , المقتصد في شرح الإيضاح , تح : كاظم بحر المرجان , دار الرشيد للنشر –العراق , 1982 م.

42. عبد القاهر الجرجاني , دلائل الإعجاز , تح : محمود محمد شاكر ,مطبعة المدني- القاهرة , ط3 , 1992 م.

43. عبد الكريم الرديني , فصول في فقه اللغة العام , دار الهدى – عين مليلة , الجزائر , ط1 , 2009 م.

44. عبده الراجحي ,النحو العربي والدرس الحديث ,بيروت , ط1, 1906م.

45. عبيدة معمر بن المثنى ، مجاز القرآن ، ، تح: فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دط ، دت.

46. ابن عصفور , شرح الجمل للزجاجي , تح : إميل بديع يعقوب , دار الكتب العلمية –بيروت , ط1 , 1998 م.

47. ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن) , شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك , تح: محمد محي الدين عبد الحميد , دار التراث القاهرة , 1980 م.

48. فارس ، معجم مقاييس اللغة ، تح : عبد السلام هارون ، دار الفكر - بيروت ، د ط ، 1979م.

49. فاضل السامرائي,الجملة العربية نأليفها وأقسامها,دار الفكر- عمان , ط2 ,2007 م.

50. الفاكهي (عبد الله بن أحمد النحوي المكى) , شرح الحدود النحوية , تح : المتولي رمضان احمد الدميري , مكتبة وهبة , ط2 , 1993.

51. فخر الدين قباوة ، التحليل النحوي أصوله وأدلته ، الشركة المصرية العالمية للنشر ــ لونجمان ، القاهرة, , دط , دت.

52. القرطبي (محمد بن أحمد) ، الجامع لأحكام القرآن ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط 02 ، 1985 م.

53. القفطي (علي بن يوسف)، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، دط , دت.

54. الكافيجي (محمد بن سليمان) , شرح قواعد الإعراب , نسخة مخطوطة (موقع آفاق التسيير).

55. مازن الوعر , نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية , طلاس للدراسات والترجمة والنشر , ط1 ,1987 م.

56. المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) , المقتضب , تح : محمد عبد الخالق عضيمة ,القاهرة , ط3, 1989م.

57. مجاهد بن جبر, تفسير الإمام مجاهد ، تح: محمد عبد السلام أبو النيل ، دار الفكر الإسلامي الحديثة ، القاهرة ، ط1 ، 1989م.

58. مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، ط4 ، 2004م.

59. محمد ابراهيم عبادة , الجملة العربية مكونتها - انوعها – تحليلها , مكتبة الآداب ,القاهرة ,دت.

60. محمد أحمد خضير , التراكيب والدلالة والسياق , مكتبة الأنجلو المصرية , ط1 ,2005 م.

61. محمد حماسة عبد اللطيف , النحو والدلالة ، دار الشروق – مصر , ط1, 2000م.

62. محمد حماسة عبد اللطيف , بناء الجملة العربية , دار غريس , د ط , 2003 م.

63. محمد خير الحلواني ، المفصل في تاريخ النحو العربي , مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط01 ، 1979م.

64. محمد علي الخوالي , قواعد تحويلية للغة العربية , دار الفلاح – الاردن , ط1 , 1999 م.

65. محمود أحمد نحلة , نظام الجملة في شعر المعلقات , دار المعرفة , د ط, 1996, م.

66. محمود أحمد نحلة , مدخل إلى دراسة الجملة العربية ,دار النهضة العربية , د ط , 1988م.

67. محمود الألوسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، دار إحياء التراث- بيروت, دط ، دت.

68. مصطفى غلفان , اللسانيات العربية الحديثة - دراسة نقدية , منشورات جامعة الحسن الثاني - المغرب , دط , دت.

69. ابن منظور (محمد بن مكرم) , لسان العرب , د تح , دار صادر – بيروت , ط3 , 1414ه.

70. مهدي المخزومي , في النحو العربي نقد وتوجيه , منشورات مكتبة العصرية – بيروت ط1, 1964 م.

71. ميشال زكريا مباحث في النظرية الالسنية وتعليم اللغة العربية , بيروت , ط 2 , 1985م.

72. ابن هشام (جمال الدين أبي محمد، عبد الله بن يوسف), مغنى اللبيب , تح: محمد محيي الدين عبد الحميد , المكتبة العصرية – بيروت , دط , 1991م.

73. ابن هشام , شرح شذور الذهب , تح : محمد أبو فضيل عاشور , دار إحياء التراث العربي – بيروت, ط1 ,2001 م , ط1.

74. ابن يعيش(موفق الدين) , شرح المفصل , د تح , عالم الكتب – بيروت.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

*مقدمة ..... أ- د

*قائمة الرموز المستعملة ..... ه

الفصل الأول : الجملة العربية عند القدماء..... **06 -29**

المبحث الأول : مفهوم الجملة عند قدماء العربية..... 06

أ: تمام المعنى 07

ب: الإسناد 10

المبحث الثاني : بنية الجملة عند القدماء..... 12

1- عناصر بناء الجملة 12

أ- العمدة 13

ب- الفضلة 15

2-تأليف الجملة العربية 17

المبحث الثالث : معايير تصنيف الجملة عند القدامى 19

1- منطلق وظيفي عام 19

2- منطلق تركيبي 20

المبحث الرابع : أسس تحليل الجملة عند القدماء 24

1- التعويل على المعنى 25

2- ربط صحة المعنى بصحة الشكل 26

3- التأويل 28

الفصل الثاني : الجملة العربية من منظور توليدي تحويلي..... 30 – 67

تمهيد : مفهوم الجملة عند المحدثين 30

المبحث الأول : التوليدية التحويلية في التأليف العربي..... 35

المبحث الثاني : بنية الجملة العربية من منظور توليدي تحويلي 40

المبحث الثالث : معايير تصنيف الجملة العربية عند التوليديين 49

المبحث الرابع : قواعد التحويل في الجملة العربية 52

1- الترتيب 54

2- الزيادة 58

3- الحذف 62

4- الحركة الإعرابية 63

5- التنغيم 65

الفصل الثالث : تحليل الجملة بين القدماء والمحدثين 68-118

المبحث الأول : التحليل النحوي للجملة العربية عند القدماء 68

المبحث الثاني : تحليل الجملة التوليديين 88

1- النموذج الأول 88

2- النموذج الثاني 91

3- النموذج الثالث 94

4- المرحلة النموذجية 97

5- المرحلة النموذجية الموسعة 102

المبحث الثالث :التوافقات الموجودة بين التصور العربي القديم والتوليدي الحديث...105

1- التعويل على المعنى كغاية ووسيلة في الوقت نفسه 105

2- قضية البنية السطحية والبنية العميقة 106

3- وجود وسائل التحويل في الدراسات القديمة العربية 108

- الحذف 108

- التقديم والتأخير 109

- الاعتراض 110

- الزيادة 111

- الاختصار والإيجاز والاتساع 112

- الإضمار والاستتار 113

- الاستغناء 114

4- قضية الإحلال والتوليد 114

5- قضية القدرة والكفاية 115

6- قضية العامل والربط العاملي 116

الخاتمة 119

قائمة المصادر والمراجع 123

فهرس الموضوعات 130

ملخص باللغة العربية و الفرنسية .....

_____

ملخص البحث :

كنا نروم من هذه الدراسة أن نكون قد قدمنا مقابلة موضوعية بين دراسة الجملة من منظور عربي قديم ومنظور توليدي تحويلي حديث, وذلك فيما يتعلق بالبعـــدين النظـــري والإجرائي , فعرجنا على مختلف الآراء لدى كلا الطرفين, فيما تعلق بـــالمفهوم والبنيـــة وكذا معايير التصنيف, ثم بادرنا إلى إيضاح طرق كل من الطرفيين في تحليلهم للجملـــة لنصل في الأخير إلى جملة من التوافقات التي تنّصبُ أغلبها في الجانب التطبيقي, هذا ما ذهب بنا إلى الاعتقاد بأهمية التراث اللساني العربي, ووجوب إعادة النظر فيه, في ختـــام هذا البحث .

الكلمات المفتاحية : التراث العربي – التوليدية التحويلية – التوافق .

Résumé:

Nous espérons que cette étude, que nous avons exposé sous forme d'une interview objective entre l'étude " phrastique " dans la perspective d'un point de vue Arabe antique et de la perspective nouvellement, générative et transformationnelle et la pièce par rapport aux dimensions théoriques et de procédure. Nous avons passé par des différents points de vue sur les deux côtés, et de tout ce qui est attaché au concept et à la structure ainsi que les critères de classification, puis nous avons lancé une précision sur les moyens de chacune des deux parties dans leur analyse globale en arrivant à un certain nombre de consensus entre eux, qui portait principalement sur le côté pratique, ce que nous a amené à l'importance du patrimoine linguistique arabe, qui doit être réexaminée, à la fin de cette recherche.

Mots clés : patrimoine arabe - grammaire générative et transformationnelle - compatibilité.